جامعة بنغازي كلية الآداب

الدراسات العليا

قسم : الجغرافيا شعبة : الجغرافيا البشرية

التغير في استخدام الأراضي الزراعية في مشاريع الاستيطان الزراعي في ليبيا دراسة حالة "سهل المرج"

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العالية "الماجستير"

بكلية الآداب قسم الجغرافيا بتاريخ. 17/ 3 /2013 م

إعداد الطالب:

ربيع محمد علي حامد الذرعاني

إشراف الدكتور:

حسني عبد الله بن زابيه

أستاذ في الجغرافيا البشرية

كلية الآداب - جامعة بنغازي

تاريخ المناقشة:

17 / 3 / 2013 م

جامعة بنغازي كلية الآداب

الدراسات العليا

قسم : الجغرافيا شعبة : الجغرافيا البشرية

التغير في استخدام الأراضي الزراعية في مشاريع الاستيطان الزراعي في ليبيا دراسة حالة "سهل المرج"

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العالية "الماجستير"

بكلية الآداب قسم الجغرافيا بتاريخ 17/ 3 / 2013م

إعداد الطالب :

ربيع محمد علي حامد الذر عاني

لجنة المناقشة :

الاسم	الصفة	التوقيع
د. حسني عبدالله بن زابيه	. مشرفاً	.....
ا.د. محمود عبدا لله نجم	. ممتحناً داخلياً	.....
د. أنور فتح الله إسماعيل	. ممتحناً خارجياً	.....

يعتمد / عميد كلية الآداب

.....

تاريخ المناقشة 17\3\2013.م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ
وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ
فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ { 105 } ﴾

سورة التوبة آية (105)

الإهداء

إلى أمي.

إلى من غرس في نفسي حب العلم

روح واي العزز.

إلى إخوتي.

إلى الشهيد البطل بإذن الله:

وهبي سعد العرفي.

إلى كل أصدقائي.

الشكر و التقدير

الحمد ، والشكر ، والصلاة والسلام لى رسول الله، محمد r سعدني أن أتقدم لشكر والتقدر إلى اكتور الفاضل **حسني عبدا ن زاييه** لنصائح ا لمفدة ولإشرافه لى هذه اراسة. و **اكتور محمود نجم، واكتور أنور فح الله** ،لى ماقشتهم لهذه الرسا.

كما أتقدم لشكر والتقدر كتور **فضل الله الطلحي** بقسم الجغرافا كلية الآداب والعلوم المرج، والأستاذ **عبدا لسلام ارايي** بقسم لم جع كلية الآداب والعلوم المرج والى جميع أساتذة قسم الجغرافا كلية الآداب والعلوم المرج، وأساتذة قسم الجغرافا امعة بنغازي.

كما أتقدم لشكر للأخت **فدوى صبري** والأخت **إلهام محمد** المتان قمن بطباة هذه الرسا، و إخرا بهذه الصورة

والأستاذ **أنور ارايي** لمسادته لي في اراسة الميدانية .

وأيرا إلى كل من كان عو لي في كل مر من مرال هذه اراسة، فأسأل الله لهم جميعا التوفق.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
التغير في استخدام الأراضي الزراعية في ليبيا دراسة حالة سهل المرج	**أ**
الإهداء	**ب**
الشكر والتقدير	**ج**
الفهارس	**د**

الإطار النظري

مقدمه عامه	**2**
مشكلة الدراسة	**6**
أهمية الدراسة	**6**
تحديد منطقة الدراسة	**7**
الدراسات السابقة	**9**
تقييم الدراسات السابقة	**27**
تساؤلات الدراسة.	**28**
منهجية الدراسة.	**28**
هوامش المقدمة العامة	**32**

الفصل الأول

طبيعة استخدام الأراضي الزراعية في الجبل الأخضر قبل قيام مشاريع الاستيطان الزراعي في ليبيا

أولاً : طبيعة الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة قبل قيام الاستيطان الزراعي	**36**
ثانياً : أنماط استخدام الأراضي الزراعية قبل قيام مشاريع الاستيطان في ليبيا	**38**
هوامش الفصل الأول	**52**

الفصل الثاني

الاستيطان الزراعي الإيطالي وطبيعة استخدام

الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة

1- مفهوم الاستيطان الزراعي	**56**
2- أشكال الاستيطان في الريف	**57**
3- الخطط الإيطالية للاستيطان الزراعي بمنطقة الدراسة	**59**
4- الحيازات الزراعية الإيطالية بمنطقة الدراسة	**63**
5- أنماط استخدام الأراضي الزراعية من قبل المستوطنين الإيطاليين	**67**
6- وضع الزراعة المحلية في ظل الاستيطان الزراعي الإيطالي	**72**
7- وضع الزراعة بعد خروج المستوطنين الإيطاليين	**74**
هوامش الفصل الثاني	**79**

الفصل الثالث

خطط التنمية في ليبيا وأثرها على

استخدام الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة

أولا: وضع الزراعة خلال الفترة (1952 - 1962)	**83**
ثانيا: خطط التنمية وأثرها على الزراعة واستخدام الأراضي الزراعية في ليبيا	**87**
1-خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس 1963-1968	**89**
2-الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1973 -1975)	**101**
3-خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976-1980	**107**
4-خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981-1985)	**117**
5- مشاريع وخطط التنمية 1986 - 2006	**121**
هوامش الفصل الثالث	**127**

الفصل الرابع

التنمية الزراعية في منطقة الجبل الأخضر

أولاً: نشأة مشروع الجبل الأخضر للاستيطان الزراعي.	**132**
ثانياً: مشاريع الاستيطان الزراعي في منطقة الجبل الأخضر.	**134**
ثالثاً: أنماط استخدام الأراضي الزراعية.	**137**
رابعاً: التركيب المحصولي.	**144**
خامساً: التنمية الزراعية في منطقة الدراسة.	**146**
هوامش الفصل الرابع	**156**

الفصل الخامس

الوضع الراهن لاستخدام الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة

أولاً: أوضاع المزارعين في منطقة الدراسة في الوقت الحالي.	**159**
ثانياً: طبيعة استخدام الأراضي الزراعية حاليا	**165**
ثالثا: العوامل المؤثرة في التغير في استخدام الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة.	**201**
رابعاً: نظرة مستقبلية لاستخدام الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة	**211**
هوامش الفصل الخامس	**213**

الخاتمة

النتائج	**215**
التوصيات	**218**
المقترحات	**219**
قائمة المصادر والمراجع	**222**
الملاحق	**231**

فهرس الجداول

عنوان الجـــــدول	الصفحة
جدول (1) التوزيع النسبي لأنواع للأراضي في منطقة برقة	37
جدول (2) قيم صادرات القمح والشعير من ميناء طرابلس الغرب خلال الفترة (1863 – 1867م) بالألـــف جنيه إسترليني.	42
جدول (3) عدد الأشجار المثمرة وأنواعها لعام 1869م	45
جدول (4) أعداد الماشية بالآلاف في إقليم برقة.	48
جدول (5) أعداد الحيوانات بإقليم برقة عام 1910م.	49
جدول (6) الأراضي المستولى عليها من قبل الإيطاليين بالهكتار.	62
جدول (7) عدد المزارع وعدد السكان في المنطقة الشرقية عام 1935 م .	67
جدول (8) توزيع الأراضي الزراعية في ليبيا حسب الأقاليم لعام 1945 م بالهكتار.	76
جدول رقم (9) المزارع الإيطالية في ولاية برقة لعام 1958 م .	77
جدول (10) المساعدات التي تلقتها ليبيا من دول مختلفة خلال الفترة 1953-1960 (1000)جنيه استرليني	84
جدول (11) أنواع المحاصيل والمساحة المزروعة بالهكتار وكمية الإنتاج في منطقة برقة للموسم الزراعي 1957-1958 .	88
جدول (12) إنتاج الحبوب والمساحة المخصصة لكل نوع في مناطق برقة للعام 1958م الإنتاج بالهكتار.	89
جدول (13) المخصصات التقديرية للقطاعات في خطة التنمية للسنوات الخمس 1963-1968م.	90
جدول (14) مخصصات قطاع التنمية الزراعية في خطة 1963-1968ف	94
جدول (15) توزيع المشاريع ونسبة المخصصات لبعض القطاعات العامة في خطة 1963-1968 م، لمتصرفية المرج	95
جدول (16) مساحة الأرض واستغلالها في ليبيا خلال الفترة 1966-1969 بالآف الهكتارات.	96
الجدول (17) إنتاج المحاصيل في ليبيا خلال الفترة 1960-1969 الإنتاج بآلاف الأطنان	97

جدول (18) عدد المواشي في ليبيا خلال الفترة 1960-1969 ف (العدد بالألف)	**98**
جدول (19) المخصصات المالية للقطاعات في الخطة الثلاثية للتنمية 1973 – 1975	**102**
جدول (20 توزيع الأراضي الزراعية حسب المحاصيل في الخطة الثلاثية(1973 – 1975م)	**104**
جدول (21) المساحات والأماكن التي تم استغلالها بمنطقة الجبل الأخضر خلال خطة التنمية الثلاثية1975-1973م	**106**
جدول (22) المساحات التي زرعت بالقمح والشعير خلال عام 1974 مع جملة إنتاجها.	**107**
جدول (23) أعداد وأنواع الثروة الحيوانية الموجودة في ليبيا خلال عام 1974 .	**108**
جدول (24) المخصصات لكل برنامج في خطة التنمية الخماسية 1976-1980م بدينار الليبي	**109**
جدول (25) المشاريع الزراعية والمساحات المستهدف استصلاحها في منطقة سهل الجفارة بالهكتار خلال خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976-1980)	**112**
جدول (26) المساحات المستهدف استصلاحها في منطقة فزان خلال خطة التحول (1976-1980م) بالهكتار.	**114**
جدول (27) المشاريع الزراعية والمساحات المستهدف استصلاحها في منطقة الصلول الخضر خلال خطة التحول (1976-1980 م)	**116**
جدول (28) مستهدفات برنامج استصلاح وتنمية الأراضي في خطة التحول (1981-1985م).	**118**
جدول (29) أهم المحاصيل وإنتاجياته في ليبيا، ومعدلات الاكتفاء الذاتي منها في عام 1980 والمستهدفات وما تحقق منها لعام 1985م	**120**
جدول (30) المخصصات المالية لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية خلال الفترة 1963-2006م	**125**
جدول (31) استخدامات الأراضي في ليبيا حتى عام 1980	**138**
جدول (32) توزيع الحيازات الزراعية وفقاً للمساحة بالهكتار في ليبيا عام 1987.	**139**
جدول (33) عدد الحيازات الزراعية مساحتها بفروع منطقة الجبل الأخضر خلال الفترة 1974 - 2007	**140**
جدول (34) التوزيع النسبي لمساحة الحيازات بفروع منطقة الجبل الأخضر حسب الحيازة عام 2007 (بالهكتار)	**142**
جدول (35) عدد المساكن الزراعية المنفذة في منطقة الدراسة خلال الفترة (1973 – 1987م)	**174**

جدول (36) المساحات المحددة من المشروع للمحاصيل الزراعية والمراعي داخل المزرعة بالهكتار، في منطقة فرزوغة والحمدة.	**151**
جدول (37) أعداد الحيوانات الموزعة على كل مزرعة بمنطقة الدراسة عام 1976	**153**
جدول (38) التركيب العمري للمزارعين في منطقة الدراسة عام 2012	**161**
جدول (39) المستوى التعليمي للمزارعين في منطقة الدراسة عام 2012	**162**
جدول (40) مدى كفاية مستوى دخل المزرعة للمزارعين بمنطقة الدراسة عام 2012	**163**
جدول (41) مستوى الدخل من خارج المزرعة في منطقة الدراسة عام 2012	**163**
جدول (42) من يفضلون العمل في القطاعات الحكومية من المزارعين في منطقة الدراسة	**163**
جدول (43) نوع الوظيفة للمزارع في منطقة الدراسة قبل استلام المزرعة	**164**
جدول (44) نوع الوظيفة لدى المزارعين إلى جانب الزراعة في الوقت الحالي بمنطقة الدراسة	**165**
جدول (45 نسبة سكان الحضر والريف في ليبيا لعامي 1995 – 2006	**166**
جدول (46) عدد المزارعين الذين لديهم نشاط اقتصادي خارج المزرعة	**167**
جدول (47) تاريخ الحصول على المزارع في منطقة الدراسة	**168**
جدول (48) مساحات المزارع في منطقة الدراسة	**169**
جدول (49) تطور عدد المزارع، ومساحات الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة، خلال الفترة (1974 – 2007)	**169**
جدول (50) يقارن بين أنماط الزراعة السائدة في منطقة الدراسة عند استلام المزارع وفي الوقت الراهن	**171**
جدول (51) نسبة المزارعين الذين قاموا بحفر آبار جوفية في منطقة الدراسة	**173**
جدول (52) نسبة المزارعين في منطقة الدراسة الذين قاموا بتغيير المحاصيل الزراعية التي حددها المشروع الزراعي	**174**
جدول (53) تطور إنتاج القمح والشعير في منطقة المرج خلال الفترة 1959 – 2000	**175**
جدول (54) المساحات المزروعة والمحصودة من الحبوب في منطقة الجبل الأخضر خلال الفترة الممتدة من عام (1954 – 1995) بالهكتار	**176**

جدول (55) المساحة المخصص للحبوب من الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة	**177**
جدول (56) يقارن بين المساحة المخصصة من الأراضي الزراعية لزراعة الشعير سابقاً وحالياً	**178**
جدول (57) نسبة المزارعين الذين يفضلون زراعة الشعير في مساحات كبيرة في المزرعة - 2012.	**180**
جدول (58) أسباب اختيار المزارعين في منطقة الدراسة الشعير كمحصول أساسي في المزرعة	**180**
جدول (59) يقارن بين المساحة المخصصة لزراعة القمح في السابق وفي الوقت الحالي بمزارع منطقة الدراسة 2012	**181**
جدول(60) مدى تأثير القمح المستورد على الإنتاج المحلي من القمح في منطقة الدراسة،2012.	**183**
جدول (61) المساحات المخصصة للخضر داخل المزارع في منطقة الدراسة بالهكتار، 2012	**184**
جدول (62) عدد المزارعين الذين يقومون بتحويل المحاصيل الزراعية إلى أعلاف (خرطان) 2012	**186**
جدول (63) عدد الأشجار المثمرة في منطقة المرج خلال الفترة 1974- 1995م	**188**
جدول (64) نسبة المزارعين الذين استلموا أشجارا مثمرة من المشروع في منطقة الدراسة.	**190**
جدول (65) نسبة المزارعين الذين يملكون أشجارا مثمرة في منطقة الدراسة حاليا. 2012	**190**
جدول (66) أعداد الأغنام التي استلمها المزارعون في منطقة الدراسة من المشروع، وأعداد الأغنام التي يمتلكونها حاليا	**192**
جدول(67) أعداد الماعز المستلمة من المشروع والأعداد الحالية بمنطقة الدراسة	**194**
جدول (68) أهم المحاصيل التي يزرعها المزارعون في منطقة الدراسة حاليا	**195**
جدول (69) الدواجن المستلمة من المشروع، والأعداد الموجودة حاليا في منطقة الدراسة	**196**
جدول (70) عدد خلايا النحل المستلمة من المشروع، وعددها حاليا لدى المزارعين في منطقة الدراسة.	**197**
جدول (71) مساحة المراعي المخصصة من المشروع، ومساحة المراعي حاليا للمزارع في منطقة الدراسة.	**198**
جدول (72) استفتاء خبرة المزارعين على أن تربية الحيوانات أفضل من الزراعة .	**198**
جدول (73) نسبة المزارعين الذين يقومون ببيع مخلفات المحاصيل الزراعية بمنطقة الدراسة.	**200**

جدول (74) أسباب قيام المزارعين بمنطقة الدراسة ببيع مخلفات الحقل	**200**
جدول (75) نوع ملكية المزرعة في منطقة الدراسة لعام 2012	**202**
جدول (76) مدى تواجد مرشد زراعي بمنطقة الدراسة حاليا	**203**
جدول (77) أثر غياب المرشد الزراعي على التغير في استخدام الأرض الزراعية بمنطقة الدراسة حاليا.	**204**
جدول (78) نسبة المزارعين الذين يتلقون خدمات من الجمعيات الزراعية بمنطقة الدراسة	**205**
جدول (79) رأي المزارعين في منطقة الدراسة حول تأثير توقف الجمعيات الزراعية على استخدام الأراضي الزراعية بمنطقة الدراسة حاليا	**205**
جدول (80) المزارعين المستفيدين وغير المستفيدين من القروض الزراعية في منطقة الدراسة حاليا	**206**
جدول (81)مدى تواجد دعم من الدولة للمزارعين بمنطقة الدراسة حاليا	**207**
جدول (82) تأثير المحاصيل المستوردة على الإنتاج الزراعي بمنطقة الدراسة حاليا	**208**
جدول (83) تأثير الورثة على التغير في استخدام الأراضي الزراعية بمنطقة الدراسة حاليا	**209**
جدول (84) المتوسط الشهري لكمية الأمطار بـــ(ملم) في منطقة الدراسة من سنة (1980 – 2002)	**210**
جدول (85) آراء المزارعين بمنطقة الدراسة حول أثر تذبذب كميات الأمطار على استخدام الأراضي الزراعية بمنطقة الدراسة في الوقت الحالي.	**211**
جدول (86) النظرة المستقبلية للمزارعين بمنطقة الدراسة حول استخدام الأراضي الزراعية.	**212**

فهرس الأشكال

عنوان الشكل	الصفحة
شكل (1) يمثل نموذجاً لإحدى المزارع بمنطقة المرج بمساحة 50 هكتاراً	**152**
شكل (2) نسبة المزارعين الذين يملكون أشجار مثمره في منطقة الدراسة حاليا.	**186**
شكل (3) تأثير الورثة على التغير في استخدام الأراضي الزراعية بمنطقة الدراسة حاليا	**207**

فهرس الخرائط

خريطة (1) موقع وحدود منطقة الدراسة	**8**
خريطة (2) المستوطنات الإيطالية في منطقة الجبل الأخضر لعام 1938 .	**62**
خريطة (3) القرى الزراعية الإيطالية في ليبيا عام (1940)	**68**
خريطة (4) توضح مناطق مشاريع زراعية في ليبيا	**111**
خريطة (5) مشروع الجبل الأخضر للاستيطان الزراعي	**133**

المـــلخص

تناولت هذه الدراسة موضوع التغير في استخدام الأرض الزراعية في مشاريع الاستيطان الزراعـــي في ليبيا بدراسة حالة "سهل المرج"، وتوصلت الدراسة إلى

أن هناك تغير في أوضاع المزارعين بمنطقة الدراسة حيث تبين أن 73.3% من المزارعين يـــرون أن دخل المزرعة لا يكفيهم لذلك لجئوا للعمل في القطاعات الأخرى، كما أن 52.7% من المزارعين لديهم نشاط اقتصادي خارج المزرعة، وفيما يتعلق بالتركيب المحصولي يتضـــح أن 96% مـــن المـــزارعين يفضلون زراعة الشعير، كما تبين أن هناك تناقص في أعداد الأشجار المثمرة ، وفيما يخص المراعـــي أن هناك زيادة في مساحات المراعي، كما أن متوسط عدد الأغنام في منطقة الدراسة في الوقت الراهن 162 رأسا من الأغنام للمزارع، بينما كان متوسط عدد الأغنام لا يتجاوز 35 رأسا عند توزيع الأغنـــام علـــى المزارعين من قبل المشروع، وأن هناك ظهور للماعز وبلغ متوسط عدد من يملكون الماعز فـــي منطقـــة الدراسة في الوقت الراهن 45% بينما في السابق لم يقم المشروع بتوزيع الماعز على المزارعين بمنطقـــة الدراسة ،وأن 68% من المزارعين يقومون ببيع مخلفات الحقل(القصلة) لمربي الحيوانـــات القادمـــة إلـــى منطقة الدراسة في فصل الصيف بعد حصاد المحاصيل، ويرى 67.3% من المزارعين أن السبب في ذلك يرجع لتحسين مستوى الدخل لدى المزارعين، وعند التطرق للعوامل المؤثرة في هذا التغير في اســـتخدام الأرض الزراعية، تبين أن للعوامل البشرية دوراً بارزاً في ذلك ، بحيث يوجد 86% من المزارعين فـــي منطقة الدراسة غير مالكين للمزارع بشكل رسمي من الحكومة مما يدفع المزارع وأســـرته للبحـــث عـــن مصدر دخل آخر لهم خوفاً من المستقبل، وخاصة أن هذه الأراضي تقع تحت السيطرة القبلية، كمـــا تبـــين هنا تأثير غياب الإرشاد الزراعي فنجد 93.3% من المزارعين لا يوجد مرشد زراعي يقوم بزيارتهم فـــي الوقت الراهن،وكما تبين أن 98.7% من المزارعين يرون أن هناك غياب لدور الدولة تجاه المزارع، من حيث الدعم، وتوفير المستلزمات الزراعية، ومنح القروض فـــ 85.7% من المزارعين لم يحصلوا علـــى قروض زراعية أيا كان نوعها، وتبين أن للمحاصيل المستوردة تأثيرا على الإنتاج المحلي من المحاصـــيل من حيث المنافسة في الأسواق فنجد أن 51.7% من المزارعين يرون أن هناك تأثير للمحاصيل المستوردة على الإنتاج المحلي، مما ساهم في التغير في التركيب المحصولي للمزرعة، وزراعة محاصيل تتماشى مع متطلبات السوق، كما ساهم الورثة للمزرعة في التغير في استخدام الأرض داخل المزرعة ويرى 68.7% من المزارعين أن للورثة تأثيرا على استخدام الأرض داخل المزرعة، وبالنسبة للعوامل الطبيعية، فقد تـــم

حصرها في الأمطار، لأن معظم المزارع بمنطقة الدراسة تعتمد نمط الزراعة البعلية وفقاً لما حدده المشروع لذلك يرى 53.3% من المزارعين أن للأمطار تأثيرا على أنماط استخدام الأرض الزراعية في المزرعة، وحول النظرة المستقبلية لاستخدام الأرض الزراعية بمنطقة الدراسة يرى 72.7% من المزارعين التحول إلى الزراعة المروية في المستقبل بينما يرى 15.3% من المزارعين العودة لما حدده المشروع من استخدام الأرض داخل المزرعة، بينما يرى 12% من المزارعين تحويل المزارع إلى أرض رعوية للاستفادة منها في تربية أكبر عدد من الحيوانات المنتجة.

الإطار النظري

مقدمه عامه:

واكبت الزراعة في ليبيا فترات الازدهار والتدهور التي مرت على تاريخ البلاد ، واعتبرت ليبيا في القرن الأول الميلادي إحدى صوامع حبوب الإمبراطورية الرومانية، فكانت صادرات القمح وزيت الزيتون توفر الغذاء للسكان في تلك الفترة،ولم تتغير الظروف المناخية كثيراً عما هي عليه الآن، ولكن من الممكن أن يفسر الإنتاج في تلك الحقبة بسبب الاستقرار والأمن بين المزارعين والبدو الرحل واستخدام المياه السطحية عن طريق السدود والصهاريج والآبار، وبتدهور الإمبراطورية الرومانية في القرن الرابع والخامس وتوسع الحياة البدوية، اقتصرت الزراعة المستقرة على أجزاء من الشريط الساحلي وحول المدن الرئيسية، وبتدخل القبائل العربية أصبحت الزراعة في الواحات وحول المدن الرئيسية وبعض المساحات حول بنغازي وطرابلس، وذلك في القرن الحادي عشر، [1]

.

استمر هذا الوضع في ظهور البدو الرحل على حساب الاستقرار حتى حدث تغير في الوضع، وذلك بعد احتلال ايطاليا لليبيا ، فمنذ عام 1925م اتسعت مساحات الأراضي الخاضعة للسلطة الإيطالية خارج المدن حيث وزّعت ايطاليا كمرحلة أولى الأراضي الزراعية على هيئات عامة للاستثمار الزراعي، ومنذ عام 1936م بدأت المرحلة الثانية وهي التخطيط للمستوطنات الديموغرافية التي تهدف إلى توطين المزارعين الايطاليين، وبحلول عام 1940م خصص حوالي 228 ألف هكتار للاستيطان الزراعي والتي استغلت بواسطة شركات وأفراد، وبلغ عدد المزارعين حوالي 3900 مزارع ايطالي كجزء من الاحتلال الديموغرافي إلى جانب إنتاج المحاصيل النقدية (الكاكاوية– الزيتون– العنب)، وكان الهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب والذي لم ينجح تحقيقه، حيث تم استيراد القمح من الخارج بكميات بلغت 110 ألف طن من القمح،وترك انسحاب الايطاليين من ليبيا نموذجاً للازدواجية الريفية فحوالي نصف مساحات الأراضي الزراعية، كانت مستغله من قبل القطاع التقليدي، وبذلت مصلحة الاستيطان الزراعي التي حلت محل شركات الاحتلال السابقة كل المحاولات في الخمسينات لإحياء الإنتاج المتردي، وإعادة الزراعة المستقرة إلى برقة ولكن باءت بالفشل بسبب اكتشاف النفط عام 1957، وبداية تصديره عام 1961م، مما أحدث تأثيراً سلبياً على

الزراعة حيث استقطبت القطاعات الأخرى القوى العاملة من الزراعة فارتفعت تكلفة الإنتاج الزراعي[2] ، جاءت خطط التنمية التي اعتمدت على عائدات النفط في قيامها وأصبحت بذلك مرتبطة بأسعار النفط، وبدأت مشاريع الاستيطان الزراعي وتم إنشاء المشاريع في بعض مناطق البلاد ، وزعت هذه المشاريع حسب الظروف الطبيعية والبشرية لكل منطقة، حيث حددت المشاريع مساحات الأراضي الزراعية وعدد المزارع لكل مشروع وأنواع المحاصيل الزراعية، وأعداد وأنواع معينة من الحيوانات ،وسعى مشروع الجبل الأخضر لبرامج تقييم العمل الزراعي واستثمارات الأرض والمناخ بما يتلاءم والنبات الصالح للزراعة فيهما، لذلك تم تخصيص الأراضي التي يقل التساقط السنوي فيها عن 250ملم لزراعة الشعير والتي تزيد عن ذلك لزراعة القمح والشوفان، وزراعة البساتين والمراعي المحسنة والغابات،وإن منطقة الجبل الأخضر تعتبر من أهم مناطق إنتاج الحبوب في البلاد وتعتمد معظم هذه المحاصيل من الحبوب على مياه الأمطار[3].

وبالفعل سارعت هيئة مشروع الجبل الأخضر في عمليات تنمية وتطوير المزارع والتوسع الكبير في استصلاح الأراضي الزراعية،وبحلول عام 1980م، تغيرت المعالم الطبيعية لسطح المواقع القديمة للمستوطنات تغيراً جذرياً، واستحدثت على أكمل وجه البنية الأساسية من مساكن زراعية وشبكة طرق ريفية والعديد من المرافق والخدمات الريفية الأخرى، وقبل نهاية عام 1978م وزعت حوالي 1850 مزرعة متكاملة من إجمالي عدد المزارع المستهدف انجازها وهي 3650 مزرعة، وأقيمت المزارع على أساس الزراعة الجافة ووزعت جغرافياً على هيئة مجموعات متناثرة في مناطق تقع داخل خط أمطار 250ملم في سطوح ومنحدرات وأحواض ومرتفعات الجبل الأخضر الشمالية ،واستحوذ سهل المرج الشهير بتربته الخصبة على أكثر من ثلث عدد هذه المزارع، كماحُددت أنماط استخدام الأرض وتركيبة المحصول بواسطة إدارة المشروع، ولكن المزارعين بنسب متفاوتة أخذوا زمام المبادرة في التطبيق وفق الموازنة بين رغباتهم الشخصية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإمكانات الطبيعية للمزرعة [4].

وتحول نمط الإنتاج من الزراعة المعيشية إلى الزراعة التجارية حسب متطلبات السوق، وزيادة الأسعار وهي أحد مبررات توجيه استغلال الأرض الزراعية حتى لو كان ذلك على حساب انخفاض

القدرة الإنتاجية للمزرعة، إن ازدواجية الإنتاج الزراعي والحيواني في المزارع البعلية بمنطقة المرج ، أثّر على بعض المزروعات الحقلية والأشجار المثمرة في المزرعة، إضافةً للرعي على مخلفات المحاصيل البعلية في فترة الجفاف ما بعد الحصاد له ، والأسلوب المستحدث في التجارة بين الرعاة ، إن تغير استخدام الأرض الزراعية يجب أن يتمشى مع ظروف البيئة الطبيعية من مناخ ومياه وتربة ، وإن استجلاب بعض المزروعات من بيئات مغايرة للبيئة المحلية قد لا يتناسب معها ، مما يضطر المزارع إلى التوجه نحو زراعة المحاصيل التجارية ، وتوجيه الإنتاج حسب متطلبات السوق لتحقيق دخل أفضل له [5].

وقد أدى التغيير في استخدام الأرض الزراعية في منطقة الدراسة إلى التراجع في إنتاج بعض المحاصيل ، وزيادة المساحات المزروعة بالشعير على حساب القمح ، واتساع مساحات المراعي ، وازدياد أعداد الحيوانات بالمزرعة ، فضلاً عن تزايد لأعداد حيوان الماعز الذي لم يكن معروفاً عند استلام المزرعة من المشروع ، والتوجه إلى بيع مخلفات الحقل ، وما يلحق به من أضرار نتيجة الأعداد الحيوانية الكبيرة داخل المزرعة ، ويعتبر التغير في استخدام الأرض الزراعية ، من أهم المشاكل التي تعاني منها المزارع ، ربما لأن التنمية الزراعية لم تكن على مسارها الصحيح.

وتتكون الدراسة من مقدمة وخمسة فصول ، وتستعرض كالآتي :

المقدمة، ويتم فيها طرح مشكلة الدراسة وأهمية الدراسة و أهم الدراسات السابقة التي لها علاقةٌ بموضوع الدراسة ، وصياغة التساؤلات حول الدراسة، وعرضٌ للمنهجية التي اتبعتها الدراسة، مع توضيح منطقة الدراسة موقعاً وحدوداً،**الفصل الأول**، ويشمل طبيعة استخدام الأرض الزراعية في الجبل الأخضر قبل قيام الاستيطان الزراعي ،وأنماط استخدام الأرض الزراعيقبل قيام مشاريع الاستيطان الزراعي في منطقة الدراسة، وأنماط الزراعة بالمنطقة والخدمات الزراعية قبل قيام مشاريع الاستيطان الزراعي.

الفصل الثاني، ويشمل مفهوم الاستيطان، وأشكاله، وأهم الخطط التي وضعها الاستيطان الزراعي الايطالي بمنطقة المرج وطبيعةاستخدام الأرضالزراعية ، والحيازات الزراعية الايطالية ، وأنماط

استخدام الأرض المحدد من قبل الايطاليين، ووضع الزراعة المحلية في ظل الاستيطان الزراعي الايطالي ، ووضع الزراعة بعد خروج المستوطنين الايطاليين .

الفصل الثالث، ويشمل خطط التنمية في ليبيا وأثرها على الزراعة واستخدام الأرض الزراعية في منطقة الدراسة ، ويشمل وضع الزراعة خلال الفترة 1952 – 1962 ويتناول خطط التنمية من عام 1963 إلى عام 1985 وأثر هذه الخطط على الزراعة واستخدام الأرض الزراعية ، وتقديم الخدمات الزراعية ، وأهم ما تحقق من هذه الخطط في التنمية الزراعية والاستيطان الزراعي ، كما تناول هذا الفصل ايضا مشاريع الاستيطان الزراعي في ليبيا ، بما فيها مشروع الجبل الأخضر ، بالاضافه إلى مشاريع خطط التنمية من عام 1986 – 2006.

الفصل الرابع، ويشمل التنمية الزراعية في منطقة الجبل الأخضر، ويتناول نشأة مشروع الجبل الأخضر للاستيطان الزراعي، ومشاريع الاستيطان الزراعي بمنطقة الجبل الأخضر، وأنماط استخدام الأراضي الزراعية في المشروع وعدد الحيازات الزراعية ومساحتها والتركيب المحصولي، والتنمية الزراعية في منطقة المرج ، وتشمل الإسكان الزراعي بمنطقة الدراسة ، والمؤسسات والخدمات الزراعية بمنطقة الدراسة .

الفصل الخامس، ويتناول الوضع الحالي لاستخدام الأرض الزراعية بمنطقة المرج، ويتناول أوضاع المزارعين في منطقة الدراسة وأثرها على التغير في استخدام الأرضالزراعية ، من حيث مستوى الدخل والتركيب العمري، والنشاط الاقتصادي ، والمستوى التعليمي ، ويشمل مساحات المزارع بمنطقة الدراسة، والتركيب المحصولي ، وتربية الحيوانات وأنماط استخدام الأرض الزراعية السائدة في منطقة الدراسة ، وأهم التغيرات التي حدثت في استخدام الأرض الزراعية بمنطقة العوامل المؤثرة في حدوث هذه التغيرات ،وإعطاء نظره مستقبليه عن استخدام الأرضالزراعية في منطقة الدراسة، بالإضافة إلى عرض النتائج ، التوصيات والمقترحات التي تفيد الدراسة.

مشكلة الدراسة:

استحوذت منطقة سهل المرج على نصيبُ الثلث من مزارع مشروع الجبل الأخضر الزراعي، حيث حددت مساحات المزارع من المشروع ، وحددت أنواع المحاصيل ، تبعا لكميات الأمطار وحددت أنواع الحيوانات داخل المزرعة وأعدادها، ومن خلال الدراسة والاطلاع لاحظنا، بان هناك تغير في تركيبة المحاصيل سوءا في ليبيا بصورة عامة، أوفي مشاريع التنميةالزراعية في الجبل الأخضر بصفه خاصة، وهذا يتمثل في ظهور محاصيلجديدةواختفاء محاصيل أخرى، ويبدو أن مساحات كثيرةقد تحولت إلى مراعي لتربية الحيوانات، وهذا يعد خروجاً عن الاستخدام الذي حدده المشروع، ومن المعروف أن مشروع الجبل الأخضر الزراعيقد فرض على المزارعين زراعة محاصيل بعينها وتربية أعداد وأنواع معينه من الحيوانات، وما وجدناه هو الخروج عن الاستخدام المحدد من المشروع،وأن المزارع لا ينضبط بتركيبة المحصول التي حددها المشروع، وهذا الشيء ربما له أسباب، مثل نوع ملكية المزرعة،نظام الإرث، أو البحث عن مردود اقتصادي جيد، أوبسب غياب الدعم من الدولة للمزارع.وستؤكد الدراسة على معرفة الأسباب التي أدت إلى التغير في استخدام الأرضالزراعية؟وهل لهذا التغير تأثير على زراعة بعض المحاصيل الزراعية،وما مدى تأثير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمزارعين على التغير في استخدام الأرض الزراعية منطقة الدراسة؟

أهميةالدراسة:

لاشك أن هناك أهميه كبيره لدراسة التغير في التركيب المحصولي، والتغير في ممارسات الزراعة بوجه عام،وعليه يمكن أن نلخص أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية.

1- التعرفعلى التغير في استخدام الأرض الزراعية خلال القرن الماضي.
2- تحديد استخدام الأرض الزراعية في منطقة الدراسة حاليا.
3- معرفة هل هناك نمط معين أحدثته التغيرات في ممارسة زراعة محاصيل معينه.

4-معرفة اثر مشاريع التنمية الزراعية على التغير في التركيبة المحصولية، ومعرفة هل هناك نمط معين كان يتخذ في السابق لاستخدام الأرضالزراعية.

5-التعرف على الأسباب التي أدت إلى التغير في استخدام الأرض الزراعية في منطقة الدراسة.

6- معرفة العلاقة بين نوع الملكية واستخدام الأرض، واثر المحاصيل الزراعية المستوردة على المحاصيل المحلية.

7-ويمكن أن نحدد نظرة مستقبلية لاستخدام الأرض الزراعية في منطقة سهل المرج.

تحديد موقع منطقةالدراسة:

بالرغم من أن الدراسة ستركز على سهل المرج ، إلا أنها ستشير إلى التغير في التركيب المحصولي خلال القرن العشرين بصوره عامه ، وسيؤخذ سهل المرج كدراسة حاله بالنسبة للتغير في المحاصيل الزراعية في ليبيا ، والجدير بالذكر أن منطقة سهل المرج تقع في الجزء الشمالي الشرقي من ليبيا، وهي تقع ضمن مناطق مشروع الجبل الأخضر الزراعي، وتعتبر منطقة الدراسةمن أفضل المناطق الزراعية في البلاد،وتشتهر المنطقة بتربتها الخصبة ، ومناخ البحر المتوسط ، و سهل المرج تقع على الحافة الأولى للجبل الأخضر، على ارتفاع يتراوح بين250-300م فوق سطح البحر[6].

وتمتد منطقة الدراسة من فرزوغة غربا حتى العويلية شرقا ، وتحدها من الشمال الشرقي بطة. ومن الجنوب الغربي الأبيار،و تمتد على سطح مستوي ، أما عن الموقع الفلكي لمنطقة الدراسة فهي تقع بين دائرتي عرض (32.00° – 30.'32°) شمالاً وبين خطي طول: (20.'15° – 21.'15°) شرقاً ، أما من حيث المساحة[7] فتمتد على مساحة تقدر بحوالي 650000 هكتار و تقسم المساحة إلى الآتي:

1- أراضٍ صالحةٌ للزراعة بمساحة (165.000) هكتار.

2- أراضيَ مراعٍ مفتوحةٌ بمساحة (359.000) هكتار.[8].

خريطة (1) موقع وحدود منطقة الدراسة

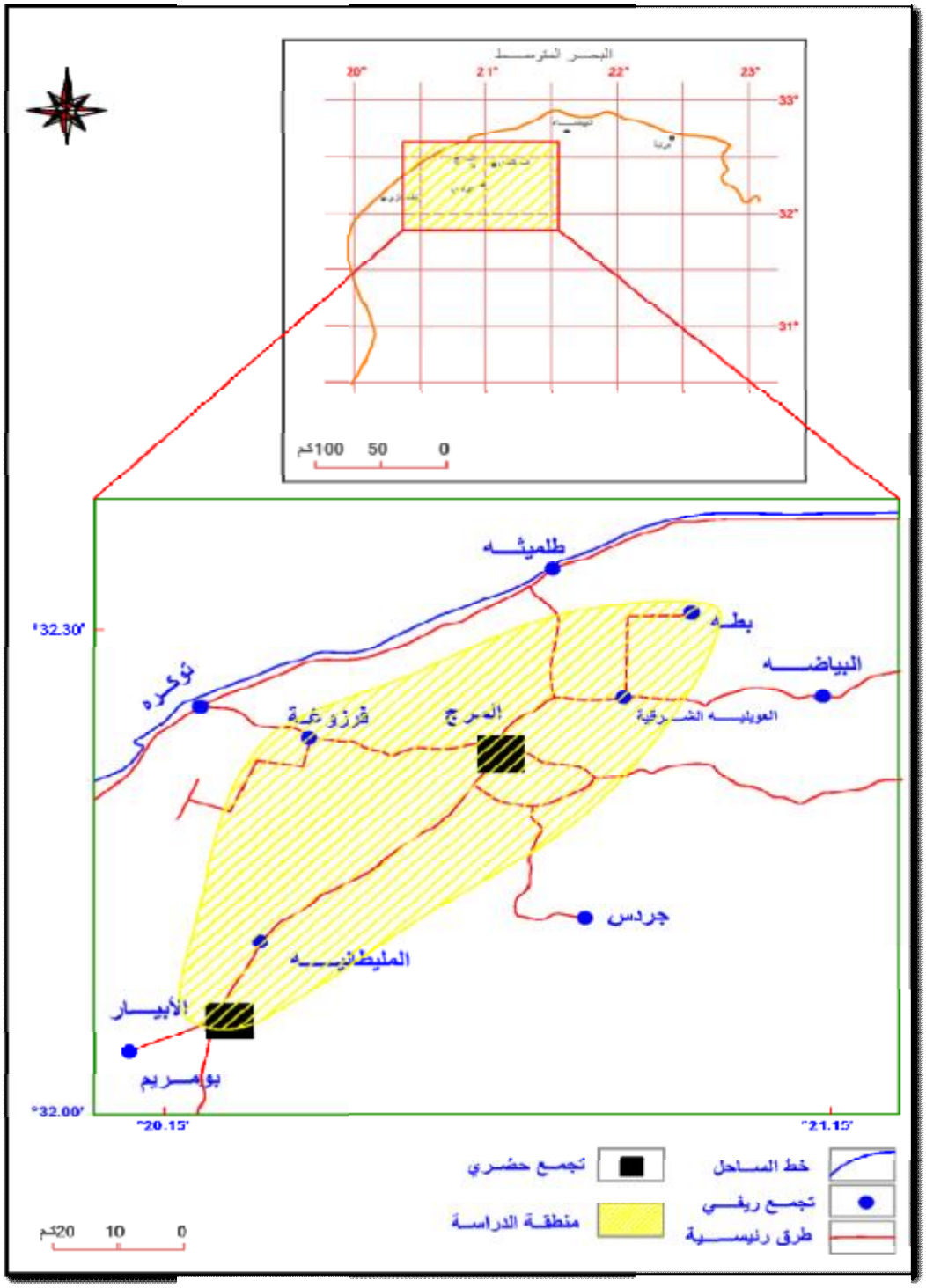

المصدر: الأطلس الوطني، مصلحة المساحة ، أمانة التخطيط ،طرابلس، 1978م، ص 32 .

الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة دليلاً مرجعياً مهماً للباحث ، فهي التي تمهد له الطريق للسير بشكل صحيح في دراسته، وهي تمثل مرجعاً يتعرف الباحث فيه على النتائج التي توصل إليها السابقون في موضوع ومنطقة الدراسة، والدراسات السابقة تعطي للباحث صورةً أكثر وضوحاً عمّا يسعى في الوصول إليه من خلال الدراسة، ونستطيع القول بأن دراسة استخدام الأرض والاستيطان الزراعي قد تناولتها العديد من العلوم والتخصصات، قديماً وحديثاً بما فيها علم الجغرافيا ، فنلاحظ أن معظم الدراسات السابقة التي تطرقت إلى الموضوع لم تتناوله بشكلٍ أساسيٍّ خاصةً في منطقة الدراسة ، وهذا ما يجعلنا نتجنب الوقوع في التكرار والتشابه في موضوع الدراسة ، وسوف نشير إلى بعض الدراسات ذات الخلفية النظرية والتطبيقية التي تطرقت إلى هذا الموضوع وهي:

1- دراسة (هارفي بروص : 1956م) ، والتي تحدثت عن تخزين الحبوب في ليبيا، حيث وصفت الدراسة إنتاج ليبيا من الحبوب بأنه محفوف بالمخاطر بسبب العوامل الطبيعية والبشرية ، وتطرقت الدراسة إلى أنماط زراعة الحبوب في منطقة برقة ، وأمطارها أكثر نسبياً من إقليم الجبل الغربي، و المناطق الجنوبية أقل إنتاجا ، أما الأكثر إنتاجا في شمال برقة هو القمح، أما الشعير فيزرع جنوبا، ووصف طرق تخزين الحبوب بعد موسم الحصاد، حيث قال إن الفلاحين يخزنون حبوبهم بالحفر والكهوف وهي طريقة عرفوها منذ أقدم العصور، وذكرت الدراسة معدلات إنتاج الحبوب في تلك الفترة، كما رأت الدراسة أن بعض المناطق المخصصة لإنتاج الحبوب يمكن الاستفادة منها أكثر لو خصصت للمراعي من أجل المواشي، وأخيرا رأت الدراسة أن زيادة إنتاج الحبوب لا يأتي إلا عبر بعض الطرق منها ، تحسين طرق الحراثة ومواعيدها واختيار أنواع البذور وزراعة محصول واحد من الحبوب كل سنتين، والسنة التي لا تزرع تترك لرعي الماشية لكي تبدو الأرضُ نظيفةً في العام التالي [9].

2- كما تطرقت (دراسة المكي: 1964)إلى مستقبل الزراعة في التراب الشرقي من المملكة وتناول الحديث عن الإمكانيات الزراعية التي تزخر بها المنطقة الممتدة من منطقة سلوق وحتى مدينة درنة شرقاً، ووصفت الدراسة هذه الإمكانيات بأنها كبيرة مثل التربة الخصبة، والجو الملائم،

والمياه التي يمكن استغلالها تحت ظروف متباينة بالإضافة إلى رأس المـــال،فعلى ســـفوح الجبـــل الأخضر يمكن إنتاج أفخر محاصيل الحبوب ، والخضروات والفاكهة التي تنضج في وقت تخلو فيه أسواق أوروبا تماماً من هذه المنتجات الزراعية ، وأعطت الدراسة بعض التصـــورات للنهـــوض بالزراعة في هذه المنطقة، مثل التركيز على زراعة الفاكهة ، كالعنب والتفاح في منطقـــة الجبـــل الأخضر، وزراعة محاصيل الحبوب في منطقة الجبل الأخضر (بعلياً)، إنشاء المدرجات لإتبـــاع طريقة الزراعة الجافة وتدرج زراعة الفاكهة فيها حسب خطوط الارتفاع في جميع المناطق الجبلية، وحسب طبيعة كل نوع من الفاكهة، ولكن لم توضح الدراسة مساحات الأراضي الزراعية وأنـــواع وإعداد الحيازات الزراعية في تلك الفترة [10]

3-هناك دراسة قام بها (شرف: 1965) تناولت توطين البدو وتحضيرهم في المملكة الليبيـــة، واتصال ذلك بالظروف الطبيعية ومشروعات التنمية، حيث تناولت الدراسة الحديث عن موارد البلاد الطبيعية بما فيها الأراضي الزراعية، ومساحتها وتطرقت إلى دراسة السكان وإعدادهم وتوزيعهم ، وتناولت أنماط الزراعة الموجودة في البلاد، ومناطق تواجدها، ومناطق الرعي وبينت أثر البترول على الزراعة من حيث هجرة السكان من الريف إلى المدن، خاصة القـــوى العاملـــة ، واعتبـــرت الدراسة أن الهجرة سوف تؤدي إلى مشكلات في الإنتاج الزراعي والرعوي، مما سوف يؤدي إلى زيادة الواردات من المواد الغذائية ورأت الدراســـة أن هنـــاك بعـــض العوائـــق وراء الاســـتقرار والاستيطان الزراعي، منها الأمطار والملكية القبلية للأراضي خاصة في منطقة الجبـــل الأخضـــر والتنقل بين المناطق بحثاً عن المراعي ، و توصلت الدراســـة إلـــى مجموعـــة مـــن التوصـــيات والمقترحات ومن بينها ، توطين البدو في قرى نموذجية ومناطق استقرار جديدة ، يحد من الهجرة إلى مراكز العمران، مع المحافظة على المراعي وتحسينها، وزيادة الثروة الحيوانية ورفع المستوى الاقتصادي والثقافي والصحي والاجتماعي للبدو،[11] .

4-كما تحدث (ابوحولية: 1965)، عن نشاط المؤسسة الوطنية للاستيطان بالمملكة الليبية فـــي رعاية البدو وتحضيرهم وتوطينهم ، وتحدثت الدراسة عن الأهداف المرسومة من قبـــل مؤسســـة

الاستيطان الزراعي المتمثلة في إعادة تنمية المزارع الحكومية لمحاولة تمليكها ، وتحويل أراضي البدو التي تتوافر فيها الإمكانيات إلى أراضٍ صالحة للزراعة ، بالإضافة إلى نشر الوعي التعاوني بين المنتفعين بالاستيطان الزراعي، وأكدت الدراسة على أن أكثر من ثلاثة أرباع العمال يعملون في الزراعة أو الميادين المتعلقة بها ، وتطرقت الدراسة إلى وضع الاستيطان في خطة التنمية، وحجم المبالغ المخصصة للاستيطان في الخطة،كما أوضحت الدراسة دور مؤسسة الاستيطان في إنشاء مشاريع استيطان، مثل ما قامت به المؤسسة بتوطين حوالي 672 عائلةً في كل من طرابلس والزاوية والجبل الأخضر، وتوفير الخدمات لهذه المستوطنات، ولكن الهجرة نحو المدن لم تنقطع كما تقول الدراسة ،[12].

5-دراسة (حسن:1975)، حول مظاهر التوسع الزراعي في سهل المرج، والذي تناول فيها الوضع الزراعي في منطقة سهل المرج ، وأشار إلى المشكلات التي واجهت المزارعين قبل تنفيذ مشاريع التنمية الزراعية ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها ، انعدام تمليك الأرض للحائز عليها ، والذي يؤدي إلى غياب الحافز لديه للعمل بها ، لأنها بعقود إيجار، ضعف قدرة بعض المزارعين على الاستغلال الأمثل للأرض ، نتيجة لعدم معرفتهم بالأساليب الزراعية الحديثة ، صغر حجم بعض المزارع ، وارتفاع نسبة المزارعين غير المتفرغين للعمل الزراعي لتصل إلى حوالي 55%من جملة المزارعين في المنطقة ، الضعف في الخدمات الزراعية والإرشادية بالنسبة للمزارع [13] .

6-كما درس (الجنديل: 1978) الزراعة وأسس تطويرها ، وناقش فيها الأسمدة والتسميد من حيث استعمالها ، وتناول مصادر المياه في ليبيا ، والتربة وقدرتها الإنتاجية ، و مشكلة التعرية والانجراف ، وأثرها على الغطاء النباتي وعلى المراعي ، والأنشطة الزراعية القائمة ، ولكن لم تتطرق الدراسة ، إلى الدراسات الاجتماعية أو الحديث عن المشروعات الزراعية والاستيطان الزراعي بشكل كافي [14].

7-كما تناول (التير وآخرون: 1981) في دراسة عن أنماط التكيف الاجتماعي في القرى الزراعية التي تستهدف البلاد ، وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى التكيف الاجتماعي والنفسي لسكان هذه المشروعات ، بالإضافة إلى طموح وتطلعات هؤلاء السكان، حول برامج التنمية الزراعية ، وتم تطبيق الدراسة على عينة شملت معظم مناطق البلاد حتى المشاريع في المناطق الجنوبية ، وتناولت الدراسة الحديث عن الخدمات الزراعية في تلك البلاد ، وتطرقت الدراسة إلى الحديث عن الجوانب الاجتماعية للسكان ، ولكن الملاحظ على الدراسة أنها لم تتناول الحديث عن مساحات الحيازات الزراعية، وإعدادها وطبيعة استخدام الأرض الزراعية ، والنشاط الاقتصادي الذي يمارسه هؤلاء السكان قبل توطينهم في هذه المشاريع[15].

8-كما ذكر(بن زابيه:1982) من خلال دراسةٍ للاستيطان الزراعي والموارد الرعوية ، أن مزارع الاستيطان في ليبيا انتشرت في المناطق التي استغلت بأسلوب الرعي والزراعة المتنقلة وأهم هذه المناطق هو إقليم برقة ، ويذكر هنا أن عوائد الثروة النفطية استغلت في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، حيث كانت الأولوية لقطاع الزراعة خاصة خلال خطط السبعينات ، حيث اتجهت الدولة إلى إقامة أسلوب الاستيطان الزراعي عن طريق الحيازات العائلية الصغيرة ، وعلى المستوى التطبيقي ، تذكر الدراسة أن هيئة مشروع الجبل الأخضر حلت محل المصلحة الوطنية للاستيطان الزراعي على الموقع الإقليمي التي عملت على استصلاح الأراضي الزراعية ، حيث وزعت الهيئة بحلول عام 1980 حوالي 1850 مزرعة متكاملة من إجمالي عدد مزارع 3650 ، أقيمت المزارع على أساس الزراعة الجافة، حيث استحوذ سهل المرج الشهير بتربته على أكثر من ثلث هذه المزارع حيث حددت أنماط استخدام الأراضي وتركيبة المحصول بواسطة إدارة المشروع [16].

9 -كما قام (قنوص: 1986) بدراسة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأثرها في عمليتي النمو والتركيب السكاني في منطقة الجبل الأخضر، حيث ركزت الدراسة على مناطق منها ، الأبيار وسيدي امهيوس، و المليطانية والرجمة، وأشارت الدراسة إلى توزيع السكان في تلك المناطق قبل

قيام مشاريع الاستيطان الزراعي الذي كان منسجماً مع حجم الأراضي، وكان النشاط السائد حينذاك هو الرعي ثم الزراعة ، ولكن ذلك بدأ يتغير مع قدوم الاحتلال الايطالي للبلاد ، واستيطانه للمنطقة الذي بدأ في مصادرة الأراضي الزراعية وتوزيعها على الايطاليين، وبعد طرد الايطاليين وظهور مشاريع زراعية كبيرة مثل مشروع (وادي القطارة) و(غوط السلطان) الزراعيين ، بدأت تيارات الهجرة من المدن باتجاه الريف ، كما تقول الدراسة إن تجهيز المزارع الحديثة في المنطقة أدى إلى تغير وجه استخدام الأراضي الزراعية في المنطقة وتشجيع المزارعين ، وذلك عن طريق توفير جميع متطلبات الزراعة وتسهيلات مغرية لهم عن طريق الجمعيات والمصارف الزراعية ، وزيادة القوى العاملة الزراعية في المنطقة [17] .

10- وأوضح (سيجري: 1987)، في كتاب الشاطئ الرابع ، الطرق التي تمت فيها إقامة مستوطنات ايطالية في ليبيا ، حيث ذكر حقيقة الإصلاح الزراعي للأراضي وأعداد المستوطنات ومساحات المزارع ، وذلك حسب سياسة كل من تولى إدارة المشاريع الاستيطانية الايطالية في ليبيا، أمثال بالبو، ودي بون، وبادليو، وذكر المؤسسات الايطالية والشركات التي عملت على توطين الايطاليين ، مثل شركة التبغ الايطالية، ومؤسسة الانتي، وبنك روما وغيرها ، وذكر بأن عدد المستوطنين بلغ حوالي 60000 مستوطن بحلول عام 1934، وأن تكلفة إنشاء المستوطنات مرتفعة ، وربما يأتي منها مردود اقتصادي غير جيد ، ولكن أصرّ القادة السياسيون على ذلك ، وبدأ تقديم القروض من الدولة ، والمنح للمزارعين ، ومحاولات لتربية أكبر عدد ممكن من الماشية إلى جانب زراعة الأشجار المثمرة مثل الزيتون والعنب، وإن في منطقة برقة مثلاً بلغت مساحة الأراضي الزراعية حوالي 105000 هكتار، ولم يمنح منها فعلياً إلا 14000 هكتار، وبلغ عدد المستوطنين الايطاليين العاملين بالزراعة حوالي 429 مزارعاً من 82 عائلة ، كما أشار إلى دور الخبراء الايطاليين في تنظيم الزراعة (المحلية) ، والتي قالوا عنها بأنها زراعة تقليدية ، ولا توفر إلا مستوى معيشي محدود ، كما تطرق إلى الأنماط الجديدة في استخدام الأرض الزراعية ، واستجلاب محاصيل جديدة مثل (المحاصيل النقدية) وهو تهديدٌ للزراعة المحلية كما رأت الدراسة [18].

11-كما ذكر (موسى: 1988) في كتاب المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني : - إن الرعي والزراعة هما الحرف الرئيسية التي يمارسها الليبيون ، حيث كانت نسبة العاملين بالرعي والزراعة حوالي 90% من أفراد الشعب الليبي ، وكانت الزراعة تعتمد على وسائل تقليدية وتعاني من مشاكل وأزمات منها الضرائب التي تفرض على الفلاح ، و مشاكل النقل، وعدم معرفة الأسعار بالنسبة للمحصول ، واستمر هذا الوضع حتى عام 1907 ، وهي المرحلة التي بدأ الوهن فيها يدب في أوساط الدولة العثمانية ، ولكنها بادرت إلى إنشاء مديرية خاصة بالزراعة لأول مرة ، يشرف عليها خبراء يقومون بالإرشاد الزراعي ، وتدريب الفلاحين خاصة الشباب ، وخصصت مساحات الأراضي الزراعية لزراعة الحبوب بها ، وأراضٍ أخرى لزراعة الخضروات بأنواعها ، ومن أهم الأعمال التي قامت بها الدولة افتتاح المصرف الزراعي عام 1902 ، والذي بدأ بإقراض المزارعين الذين بدءوا ببيع أراضيهم ، لعدم سدادهم القروض والمنح ، حيث بلغ معدل الإقراض من المصرف الزراعي عام 1904، حوالي مليونين وأربعمائة ألف قرش ، وكذلك لم يعرف الليبيون التسجيل العقاري إلا في السنوات الأخيرة لحكم العثمانيون[19].

12- وقام (الفائدي:1991) بدراسة حول تكيف البدو في مشاريع الاستيطان الزراعي ب(الجماهيرية) دراسةً اجتماعيةً اقتصاديةً ميدانية مقارنةً لبعض برامج توطين البدو في المشروعات الزراعية بسبها والكفرة والجبل الأخضر، وتوصلت الدراسة بتحديد مدى تكيف البدو في مشاريع الاستيطان الزراعي، كما أن للإرشاد الزراعي دوراً بارزاً في نجاح هذه المشاريع ، ومساعدة المزارعين الجدد على التكيف في البيئة الجديدة ، كما توصلت الدراسة إلى أن للإشراف الفني والإداري الزراعي دوراً بارزاً في نجاح هذه المشاريع ، ومساعدة المزارعين الجدد على التكيف في البيئة الجديدة ، وقد بينت هذه الدراسة مستويات الدخل وتباينها بين المزارعين ، واستطاع الباحث الوصول إلى تعريف (**التوطين**): بأنه محاولة إيجاد أماكن ثابتة ومستقرة لفئة معينة من السكان ، سواء كان هؤلاء السكان من البادية أو الواحات أو من الريف أو المدن [20].

13-دراسة (حورية: 1991) عن الأقاليم الزراعية في الوجه القبلي في مصر، حيث تطرقت الدراسة إلى تحديد حجم الأراضي الزراعية ، وعدد الحيازات الزراعية ، ونوع الملكية، ومساحة الحيازات كما استطاعت الدراسة تحديد الأسباب وراء التغير في استخدام الأراضي الزراعية ، وتدني الإنتاج ، وأرجعت ذلك إلى النقل ، إذ كان لا يتوفر خاصة للمحصول سريع التلف ، فإن المزارع يضطر إلى استبداله بمحصول آخر أكثر تحملاً ، الدورة الزراعية وعدم إتباعها ، وزراعة المحاصيل الأكثر ربحاً خاصة في ظل الطلب على الأراضي الزراعية ، ومع زيادة السكان اضطر المزارع إلى زراعة الأراضي بشكل دائم[21].

14-و قام (الزوي: 1991) بدراسة عن توطين البدو أبعاده وغاياته ، تحدث فيها عن أساليب الحياة في المجتمع الليبي بصفة عامة ، وحياة البدو بصفة خاصة، وتطرقت الدراسة للحديث عن الأوضاع الاقتصادية للبدو، خاصة إبان الحكم الايطالي ، أو الأساليب الزراعية للبدو في تلك الفترة ، وكذلك تحدثت الدراسة عن نماذج من توطين البدو في ليبيا ، وأهم المشاكل التي تواجه هذا التوطين، وتطرقت للحديث عن نظرة البدو للتوطين وللأرض والزراعة، وتوصلت الدراسة إلى أن عمليات التوطين داخل أرض القبيلة أكثر ملائمة من غيرها، حيث وصلت نسبة من يوافق على التوطين داخل أراضي القبيلة إلى حوالي 75.8% والذين لا يوافقون على التوطين داخل أراضي القبيلة إلى 17.5%، وحوالي 6.7 %، لا يرونه مشكلة، وتشير الدراسة إلى أن نسبة من يرفضون تمليك لافراد مَنْ خارِجَ القبيلة إحدى المزارع المستصلحة من قبل الدولة حوالي 67.7% لا يوافقون على ذلك، بينما 26.1% يوافقون على شرط أن يكون جميع أفراد القبيلة الراغبين في امتلاك مزارع قد حصلوا عليها ، و 6.4% لا يرون أن هناك مشكلة، ومن هنا توضح الدراسة أن الملكية القبلية للأراضي ساعدت على سوء استغلالها ، وسوء إدارتها ، وأوضحت الدراسة بأنه يجب إنشاء إدارة لكل بلدية لحل مشاكل البدو، وكذلك توفير الخدمات العامة لهم [22].

15-أما (شلوف، افحيمة: 1992) فقد قاما بدراسة عن التنمية الاقتصادية في الجماهيرية ودروها في الزراعة والصناعة ، وأوضحت الدراسة أن التنمية الزراعية والصناعية تعتبر من

السياسات التي تهدف لتعزيز التنمية الاقتصادية ، وحاولت الدراسة الربط بين تطور الصناعة في البلاد ، وتطور الزراعة ، لأن الصناعات التي قامت في الدولة تعتمد على المواد الخام الزراعية ، كما تطرقت الدراسة إلى الحديث عن وضع الزراعة إبان الحكم الايطالي للبلاد، وعهد الاستقلال ، وخطط التنمية وظهور النفط ، ودوره في التنمية الزراعية والصناعية، وأشارت الدراسة إلى أن قطاع الزراعة شهد تطوراً كبيراً إبان خطط التنمية ، حيث تم استصلاح حوالي 1.9 مليون هكتار بمتوسط حوالي 90 ألف هكتار في السنة ، كما زاد حجم مساحة الأراضي المروية بحوالي ثلاث مرات أي حوالي 150 ألف هكتار [23].

16- وتناولت دراسة (الفائدي: 1992) توطين البدو في بعض المشروعات الزراعية كنموذج في برامج التنمية بالمجتمع الليبي ،وتهدف الدراسة إلى معرفة مدى تكيف المزارعين الذين استلموا مزارع حديثة في مشروع الجبل الأخضر الزراعي، الذين جاء معظمهم من البادية للعمل بمهنة الزراعة، ومدى تكيفهم مع البيئة الجديدة التي لم يتعود عليها في السابق،كما تهدف الدراسة أيضا إلى معرفة المتغيرات التي تؤثر على إنتاجية المزارع وتطرقت الدراسة للحديث عن عمليات التوطين في بعض الدول العربية، كما حاولت الدراسة إلقاء الضوء على استراتيجية الدولة الليبية في التوطين، وذكرت الدراسة أوضاع الزراعة قبل اكتشاف النفط، ومروراً بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بالبلاد، والهجرة من الريف للمدن، وركزت على عمليات التنمية والتوطين خلال عقد السبعينات ،وتطرقت لمشروع منطقة البيضاء الزراعي، الذي يشمل أربع مناطق كما تقول الدراسة [24] .

17- وقام (الفائدي:1992) في الجزء الأخير بدراسة أخرى للحديث عن أوضاع المزارعين بمنطقة الجبل الأخضر، حيث ذكر عدد المزارع بكل منطقة ، منها منطقة البيضاء، حيث ذكر عدد المزارع فيها ، وعدد المناطق الموجودة في هذه المزارع ، ومساحة المزارع وأنماط استخدام الأراضي الزراعية ، وأعداد الحيوانات وأنواعها ، والمقتنيات الزراعية وأنواع المحاصيل ، أما عن أوضاع المزارعين بمنطقة المرج ، فذكرت الدراسة أنه يوجد بهذه المنطقة حوالي 1200 مزرعة ،

تعتبر أغلبها بعلية ، ما عدا 100 مزرعة تعتبر مروية ، وهي موزعة بين سهل المرج و 7 أكتوبر وتم دراسة منطقة مشروع الفاتح و فرزوغة وبطة و 7 أكتوبر ، أما مشروع (الفاتح) فقد تناولت الدراسة موقع المشروع وعدد المزارع به حيث تم إنشاء حوالي248مزرعةً ، كما تقول الدراسة ومتوسط مساحة المزرعة في هذا المشروع حوالي 80 هكتار موزعة على أساس 15 هكتاراً للعلف ، 15 هكتاراً للمراعي المحسنة ، 10 هكتارات للفاكهة ، 40 هكتاراً للحبوب ، وتبين أن متوسط عمر المزارع في هذا المشروع حوالي 52 سنة ، حجم الأسرة للمتوسط حوالي 12، وقد بينت الدراسة أن هناك ارتفاع في عدد الأغنام حيث بلغ متوسط ما يملك المزارع من الأغنام حوالي 174 رأساً ، والأبقار حوالي 6 ومتوسط ما يملك من الأشجار المنتجة 650 شجرة مثمرةً ، أما إنتاج الحبوب والعلف ؛ فمتوسط ما يزرع من الحبوب حوالي 30 هكتاراً ، ونجد أن دخل معظمهم من الإنتاج الحيواني بلغ نحو 19974 ديناراً، ولا يختلف الأمر كثيرا في منطقة فرزوغة إلا أن هناك قلة في تربية الحيوانات مقارنة بمشروع (الفاتح سابقا) أما مناطق المرج الشمالي وأكتوبر فهي الأكثر إنتاجا لأشجار الفاكهة ، مع صغر مساحة المزرعة ، أما منطقة بطة ، فتبلغ المساحة حوالي 50 هكتاراً ، ولا يوجد اختلاف كبير إلا في تربية الحيوانات ، حيث تشهد قلة في تربية الحيوانات لمتوسط حوالي 59 رأسا من الأغنام، مقارنة بمشروع (الفاتح) وتعتبر أقل المناطق دخلاً ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أنه تم توطين آلاف السكان في هذه المزارع ،وقد حدثت زيادة في دخلهم، ولكن لم يطبق الكثير من المزارعين الدورة الزراعية، وتم التركيز على المحاصيل الأكثر دخلاً، [25].

18-وهناك دراسة (أبوسنينة: 1992) عن الموارد الزراعية والحيوانية في ليبيا، محاولة في استشراف المستقبل،وتتناول هذه الدراسة أنماط واتجاهات التنمية الزراعية خلال الفترة 1970 – 1985ف ومن ثم استشراف آفاق التنمية الزراعية وعلاقتها بالبيئة في عامي 2000 و 2025ف وعلى هذا الأساس تمثلت الإستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا خلال الفترة 1971 – 1985 ، لتنمية القطاع الزراعي على عدة أسس، مثل زيادة الإنتاج الزراعي، بما يحقق الاكتفاء الذاتي،رفع مستوى القدرة الإنتاجية للأيدي العاملة، ويتحقق تكاملٌ اقتصاديٌ بين الصناعة

والزراعة،حيث قدرت المساحة الإجمالية لليبيا بحوالي 180 مليون هكتار، وتقدر نسبة الأراضي الصحراوية غير القابلة للاستزراع بحوالي 98% وتقدر مساحة أراضي الغابات والأحراش بحوالي 760 ألف هكتار، وعليه فإن مساحة المستهدف للاستزراع تقدر بحوالي 3665 ألف هكتار موزعة على مناطق البلاد[26].

19-وهناك دراسة (بن خيال: 1995) عن الزراعة والثروة الحيوانية في ليبيا، وقد بدأت الدراسة الحديث عن وضع الزراعة في ليبيا، في العهد العثماني، وتناولت فترة قيام الاستيطان الزراعي الايطالي، وتطرقت الدراسة للحديث عن وضع الزراعة في الخمسينات، وفترة اكتشاف النفط وأثر النفط على الزراعة، ثم تناولت الدراسة خطط التنمية الزراعية وبرامجها، والقوى العاملة الزراعية وعرض لأهم المشاريع الزراعية التي قامت في ليبيا، ولأهم مشاريع استثمار مياه النهر الصناعي، وأوضحت الدراسة تطور الإنتاج الزراعي، والوضع الزراعي، والأمن الزراعي، ومخصصات القطاع الزراعي، كما تناولت الدراسة أهم الصعوبات والمشاكل التي تواجه الزراعة، منها نقص الخبرة للمزارعين، وعزوف المواطن عن نشاط الزراعة، وأوصت الدراسة بوجوب التركيز على تحديث الأساليب الزراعية، والتوسع الرأسي، وزيادة إنتاجية الحبوب باستخدام الأصناف المحسنة ، واستزراع المحاصيل المقاومة للجفاف، والاستفادة القصوى من مياه الأمطار، والاهتمام بالبحث العلمي النظري والتطبيقي والعمل على توصيله للمزارعين، كما رأت الدراسة [27].

20-أما دراسة (عزة: 1995) حول تنظيم حيازة الأراضي الزراعية وعلاقتها بأنماط الاستغلال الزراعي في دلتا النيل بمصر، حيث تطرقت الدراسة إلى الحديث عن طبيعة نظم الحيازات الزراعية ، وتحديد علاقتها بأنماط الاستغلال الزراعي للأراضي، وكذلك أسباب تفتت الحيازات الزراعية ، وحددت مساحة الدلتا بحوالي 2.2%من مساحة مصر، كما استطاعت الدراسة سرد تاريخ الحيازات الزراعية في المنطقة المدروسة ، ونظم الحيازات الزراعية وأنواع المحاصيل الموجودة بها ، واستطاعت الدراسة أن تتوصل إلى أن هناك محاصيل ارتفعت معدلات زراعتها

بمنطقة الدراسة مثل البرسيم ، والذرة الشامية والقمح ، حيث بلغت نسبتها حوالي 59.9% من جملة المحاصيل ما يعادل 40.5% من جملة محاصيل مصر، كما تقول الدراسة ، وأرجعت الدراسة ذلك إلى اعتبارها محاصيل الاستهلاك المحلي للحيوان والإنسان، [28].

21-كم تحدثت دراسة (بوخشيم:1995) عن تنمية الموارد البشرية والتقدم الاقتصادي وتناول الباحث ثلاث مسارات رئيسية هي، نمط النشاط الاقتصادي الريفي ، العلاقة بين السكان والموارد ، التغيرات الواقعة في استخدام الأراضي الزراعية ، وقد بينت هذه الدراسة أن اكتشاف النفط أثّر على الاقتصاد الريفي، وتناولت الدراسة وصفاً للاقتصاد الليبي في فترات الخمسينات والستينات كما تناولت الزيادة السكانية وظهور المشاريع الزراعية خلال السبعينات، ومعدلات الإنتاج في تلك الفترة، وبينت الدراسة بأن تغيراً في نمط الاستغلال الزراعي حدث في الفترة من 1974 – 1984 ، وأوضحت الدراسة بأنه يوجد نمطان من الزراعة المروية هي الزراعة المروية التقليدية: وهي أقل مساحة حوالي هكتار يزرع من قبل مزارع مستقر ويمارس الزراعة التقليدية وأهم منتجاتهم الخضروات وتنتشر في مناطق متفرقة من إقليم الجبل الأخضر،أما الزراعة المروية الحديثة تتميز بخصائص النمط الحديث، وكبر حجم المزرعة وتطور في أسلوب الري واستخدام الأيدي العاملة الأجنبية، وأغلب أصحابها كانوا سكان المدن، أو غير متفرغين للعمل بالزراعة، وأغلب إنتاجه من الفاكهة والخضروات،الزراعة المروية جزئياً: وهي التي تعتمد على مياه الأمطار والمياه الجوفية وتشمل الحبوب، أما الزراعة البعلية التقليدية وتشمل الزراعة الجافة التي تعتمد عمليا على الأمطار وهي منتشرة في البلاد ، ومن إنتاجها الشعير والقمح ، ويمارس بها الرعي ، وهناك الزراعة البعلية الحديثة تستخدم فيها الميكنة الزراعية الحديثة ، وكبر حجم المزرعة ، ويسود فيها نمط ملكية حق الانتفاع ، مثل مزارع (منطقة الدراسة) ، ومزارع مشروع الجبل الأخضر، كما تطرقت الدراسة للحديث عن استغلال الأراضي الزراعية في منطقة سهل المرج ، ولاحظت الدراسة أن هناك علاقة وثيقة بين حجم الحيازات وأنماط الإنتاج الزراعي، وأغلب المزارعين المتفرغين للعمل الزراعي هم كبار السن، ومعظمهم أميون، ذوو خبرة جيدة في الزراعه كما تقول الدراسه[29].

22-كما أوضح (بولقمة: 1998) مشاريع الاستيطان الزراعي التي قام بها الايطـــاليون فـــي ليبيا، وذكر تاريخ الاستيطان الزراعي الايطالي وأهم المراحل التي تمت فيهـــا المشـــاريع وحجـــم الميزانيات التي أنفقت على هذه المشاريع ، حيث ذكر الباحث أن هناك عدة شركات وأجهزة قامت بإعداد المستوطنات للايطاليين، مثل شركات التبغ ومؤسسة الانتي ومؤسسة الاستيطان وبنك روما ، حيث بلغ عدد الأراضي الزراعية التي وزعت على الايطاليين حوالي 66614 هكتاراً ، في الفتـــرة الممتدة من 1926 – 1928، أما بخصوص منطقة سهل المرج فكما تقول الدراسة كانـــت القلـــب النابض لتحقيق طموحات الايطاليين في التنمية الزراعية والاستيطان الزراعي ، حيث كانت تقـــام مشاريع تتمثل في عدة مزارع مثل ما قام به المستثمرون في منطقة الأبيار بـــين عـــامي 1926 – 1928عن إقامة مزارع كبيرة تتراوح مساحة كل منها ما بين 2000 و 2600 هكتار، وبين الباحث مساحات وعدد المزارع التي أنشأها جهاز (الانتي) في منطقة سهل المرج ، منها منطقة فرزوغـــة بمساحة 8850 هكتاراً، وعدد المزارع 295 ، وعدد السكان 1621 مستوطناً، أما منطقة لحمـــدة بلغت حوالي 7290 هكتاراً ، وعدد المزارع 39 وعدد السكان 237 مستوطناً، [30]

23- كما تطرقت دراسة (الزايط: 1999) إلى الحديث عن الأراضي الزراعيـــة فـــي مدينـــة البيضاء ، ومخاطر الزحف العمراني عليها ، حيث تحدثت عن وضع الأراضي الزراعية ومساحات الأراضي الزراعية ، وتهدف الدراسة إلى حصر الأراضي الزراعية التي فقـــدت نتيجـــة الزحـــف العمراني عليها ، ودراسة للإمكانيات الزراعية في المنطقة والتركيب المحصولي بها، وكذلك تحديد التغيرات التي طرأت على المنطقة نتيجة الاستخدامات غير الزراعية للأراضي الزراعية وتوصلت الدراسة إلى أن المحاصيل الزراعية مرتبطة بالظروف الطبيعية ، وإدارة المشروع وكذلك ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية القريبة من المدينة بسبب تحويلها إلى أراضٍ ســـكنية نتيجـــة الزحـــف العمراني ، ولا تظهر سياسة زراعة معينة بمنطقة الدراسة ، وكذلك تقنيـــات حديثـــة للزراعـــة و توصلت الدراسة أيضا إلى أن هناك مساحات غير مستغلة من الأراضي الزراعية ، [31]

24-وهناك دراسة قام بها (ضوء: 2000) حول الزراعة والصناعات الغذائية بالمنطقة الشرقية ، وحاولت الدراسة الربط بين الصناعة والزراعة ، وقد كان الهدف هو إقامة مشروعات تربط بين الزراعة وأهداف إقامة المشاريع الزراعية كالتوسع الأفقي بزيادة الرقعة الزراعية ، واستصلاح الأراضي القابلة للزراعة ، وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي وتنمية المراعي وتحسينها وتوفير الخدمات الجيدة للمزارعين ، مع توفير وسائل النقل والشبكات والطرق وحاولت الدراسة التعرف على أهم المحاصيل بالمنطقة الشرقية من ليبيا ، ودورها كمادة خام في قيام الصناعة [32] .

25-كما تناول (القماطي: 2000) الحديث عن الدراسة المنظورة للتنمية الزراعية في ليبيا، تحدث عن الإمكانيات الزراعية للبلاد وسبل تنميتها ، وتحدث عن مراحل تطور التنمية الزراعية في ليبيا ، وتطرق إلى وكالات التنمية الأجنبية والمحلية خلال فترة الخمسينات والستينات ، وأهم المحاصيل التي كانت تزرع في تلك الفترة ، وأوضح أن هناك زيادة في المساحة المزروعة بالقمح بين عامي 1970 – 1980 ، مع انخفاض المساحة المزروعة بمحصول الشعير في هذه الفترة ، ثم تطرق إلى أنواع الزراعة الموجودة في البلاد ، كما تطرقت الدراسة للإنتاج الحيواني ، وإنتاج الفاكهة ، وأنواعها والقوى العاملة الزراعية، والاستيطان الزراعي ، وخطط التنمية وعلاقتها بالإنتاج ، كما تناولت أهم الصعوبات التي واجهت قطاع الاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي [33] .

26-كما قام (الدرسي: 2002) بدراسة تناولت وضع الزراعة في ليبيا في العهد العثماني الثاني 1860 – 1911، حيث تناولت الدراسة جهود ومحاولات الدولة العثمانية في النهوض بالزراعة ، وزراعة محاصيلٍ لأول مرة في البلاد مثل التوت والبن وأشجار الغابات ، وأهم الأعمال التي قامت بها هي إنشاء المصرف الزراعي عام 1901، والذي يهدف إلى تقديم القروض الزراعية اللازمة للمساهمة في نهوض وتطوير النشاط الزراعي ، وكذلك فإن منطقة برقة تميزت بإنتاجها للحبوب وخاصة القمح وبكميات كبيرة ، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً بسبب فترات الجفاف ، حيث ظهرت بعض المجاعات ، وبعد ذلك أُصْدِر قانونٌ ينص على عدم بيع الحبوب إلى التجار ومنع تصديرها

للخارج ولكن سرعان ما بدأ الإقليم بالتصدير، حيث تم تصدير كميات من القمح من منطقة برقة ، وبخصوص الأراضي تشير الدراسة إلى إصدار قانون الأراضي مثل قانون الطابو (مستند حقاني) كما تقول الدراسة [34] .

27-كما بين (المهدي: 2003) بدراسته لخطط التنمية في ليبيا وأثرها على التنمية الريفية في منطقة المرج وتحديد مدى شموليتها لجميع القطاعات الإنتاجية والخدمية ، وتناولت الدراسة الوضع المعيشي للسكان وأهم المقومات الطبيعية بمنطقة المرج ، حيث أشارت الدراسة إلى مساحات الحيازات الزراعية وعددها وتوزيعها ، والى مشروع (الفاتح) الزراعي (1169) مزرعةومشروع الأوسط الزراعي (550) مزرعةومشروع جنوب الجبل الأخضر الرعوي (267) مزرعة،وتوضح الدراسة أن أعلى نسبة للحائزين على الأراضي الزراعية في منطقة (المرج) ، حيث استحوذت منطقة المرج على حوالي 85.1% من الأراضي ثم تليها المناطق الأخرى بنسبة متباينة، وكذلك تطرقت الدراسة إلى اكتشاف النفط، ودور الخطط في التنمية، والنهوض بالإنتاج الزراعي،كما تناولت الدراسة القوى العاملة وتوزيعها، وأوضحت الدراسة تطور وزيادة القوى العاملة في القطاعات الأخرى باستثناء قطاع الزراعة، حيث بلغت نسبة العاملين فيه حوالي 32.1% من إجمالي العاملين في مختلف أقسام النشاط الاقتصادي، وذلك عام 1973،وفي سنة 1985 بلغت نسبة العاملين في القطاع الزراعي حوالي 23%، ويرجع ذلك إلى رغبة أبناء المزارعين في العمل ضمن القطاع الخدمي ، كما بينت الدراسة مشاريع وخطط التحول الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا[35].

28-في حين ركزت دراسة (الفرجاني: 2006) على استخدامات الأراضي الزراعية في منطقة حوض المرج ، وركزت على أهم العوامل البشرية المؤثرة في الإنتاج الزراعي والرعوي ، حيث حددت الدراسة العوامل البشرية المؤثرة في الإنتاج ، في زيادة السكان، والسياسات الزراعية العامة ، وكذلك القوى العاملة غير الوطنية ، وأثبتت الدراسة أن هناك نقصاً في إنتاجية الهكتار، وربطت ذلك بالعوامل السابق ذكرها ، كما تناولت الدراسة الخدمات الزراعية ، وربطت بين توفرها وتناقص الإنتاج ، مثل توفر الأسمدة الجيدة ، وكذلك البذور المحسنة ، كما تناولت الدراسة أهم

المحاصيل التي تزرع في المنطقة ومواسم زراعتها وكمياتها وتحدثت الدراسة عن الظروف الطبيعية بمنطقة الدراسة ، وتطرقت إلى الحديث عن تنظيم استخدامات الأرض الزراعية ، والمساحات الزراعية ، والتركيب المحصولي ، والمساحة المخصصة لكل محصول ، ونوع الملكية حيث بلغت نسبة من يملكون مزارعَ حق انتفاعٍ حوالي 70% وملك خاص 16% وإيجار 14% ، ولكن لم تتطرق الدراسة إلى وضع الأراضي الزراعية قبل مشاريع الاستيطان ، ولا خطط التنمية وأثرها على الزراعة بالمنطقة ، خاصة وأنها تناولت العوامل البشرية [36].

29-أما دراسة (الحاسي: 2007) حول أثر المناخ على الزراعة بمنطقة سهل المرج ، فقد تناولت الدراسة أهم المحاصيل الزراعية التي تزرع في منطقة الدراسة ، وتناولت التأثيرات المناخية على الإنتاج الزراعي وتوصلت الدراسة إلى أن المنطقة تعتمد زراعياً على الأمطار بشكل متقدم ، والذي يتراوح معدل سقوطها بين 300 إلى 450 ملم سنوياً ، كما تناولت الدراسة الإنتاج الزراعي بمنطقة الدراسة ، ، وأنواع المحاصيل في المنطقة ، وتطرقت الدراسة للحديث عن العلاقة بين الإنتاج والأمطار، ودور الأمطار في العملية الزراعية [37]

30-وهناك دراسة (العلواني: 2008) عن أثر تراكم الأنشطة البشرية على الأراضي الزراعية والرعوية بشعبية المرج ، وتناولت الدراسة الآثار البيئية المصاحبة للاستعمالات الخاطئة للأراضي الزراعية من قبل الإنسان، ومنها مشكلة الرعي كذلك تناولت الدراسة زيادة السكان في المنطقة ودور المرشد الزراعي في علاج قضايا التسميد وإتباع الدورة الزراعية والتوسع الزراعي على حساب المراعي الطبيعية، نتيجة لتوفر الآلات الزراعية،وأخيرا تطرقت الدراسة إلى المشروعات الإسكانية القائمة وعلاقتها بالتلوث البيئي، وخاصة البيئة الزراعية والرعوية، فأوصت الدراسة بأنه يجب أن يكون هناك تقييم لاستخدام الأراضي الزراعية في الوقت الحالي والتشجيع على الزراعة والتوعية عبر الإرشاد الزراعي، وإجراء العديد من الدراسات على التربة والمياه في المنطقة [38].

31-وهنالك دراسة قامت بها (البرعصي: 2008) حول اقتصاديات إنتاج الشعير في منطقة الجبل الأخضر، وحددت الدراسة مواطن القصور في الإنتاج، تعود بسبب تدني إنتاجية الهكتار، أو لمحدودية الأراضي الزراعية، أو نقص المياه أو لعدم وجود الأصناف الجيدة، أو تغيير المساحات المزروعة من الشعير بين فترة وأخرى،وتوصلت الدراسة بأن هناك عجزاً في الإنتاج، وأن منطقة المرج من أكثر المساحات إنتاجا للشعير، حيث بلغت 3778 هكتاراً، وحوالي 4025 طناً، أمام باقي المناطق في الجبل الأخضر، مثل البيضاء والقبة،حيث بلغت منطقة البيضاء حوالي 10745 هكتاراً من المساحة المزروعة بمحصول الشعير، وحوالي 1075.5 طناً بالنسبة للإنتاج، أما منطقة القبة فتشير الدراسة إلى أن المساحة المزروعة بمحصول الشعير بلغت حوالي 174 هكتاراً، وحوالي 172.8 طناً بالنسبة للإنتاج، كما تقول الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي، تأثر إنتاج الشعير بعوامل مختلفة منها، المساحة المزروعة بالهكتار وكمية البذور وعدد ساعات العمل، بالإضافة إلى معدلات سقوط الأمطار،و هناك تباين في الإنتاج بين المناطق التي تناولتها الدراسة،وارتفاع كلفة زراعة الشعير، [39].

32-كما قام (المسماري: 2009) بدراسة تراجع زراعة القمح بمشروع الجبل الأخضر، وقامت الدراسة على (منطقة المرج)، حيث تطرقت الدراسة إلى دراسة أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع زراعة القمح بالمنطقة، خاصة وأن المنطقة تتمتع بمقومات طبيعية تساعد على إنتاج القمح وزيادة زراعته، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها ،استيراد القمح من الخارج وعدم شراء إنتاج المزارعين من القمح ،زيادة تكاليف المعدات والمستلزمات الزراعية، كالأسمدة والمبيدات ،تراجع دور المرشد الزراعي ،عدم تطبيق الدورة الزراعية ،عدم توفير البذور المحسنة المحلية أو المستوردة بكميات وأسعار مناسبة ،تذبذب سقوط الأمطار،غيابٌ لدور الجمعيات الزراعية،زيادة المساحات المزروعة بمحصول الشعير في المنطقة، [40].

33-وهناك دراسة (القطعاني: 2009) والتي تحدثت عن خطط التنمية وأثرها على النشاط الزراعي في منطقة الجبل الأخضر، والتي طبقت على مشروع (الفاتح) الاستيطاني

الزراعي،وأوضحت الدراسة ما يتمتع به المشروع من مقومات طبيعية،وكانت أهداف الدراسة تتمثل في دراسة أثر خطط التنمية الزراعية في ليبيا ومدى انعكاس هذه الخطط على المشاريع الزراعية في منطقة الدراسة،وكذلك معرفة طبيعة المستوى المعيشي الذي وصل إليه المزارعون في منطقة الدراسة،وتناولت الدراسة مشاريع الاستيطان الزراعي في الجبل الأخضر مثل الاستيطان الزراعي الايطالي، وتطرقت للحديث عن خطط التنمية ، وما بعدها و أثرها على التنمية الزراعية بمنطقة الدراسة (مشروع الفاتح للاستيطان الزراعي)، ثم الحديث عن الظروف الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة،والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين في منطقة الدراسة، وتوصلت إلى عدة نتائج منها،أن جميع خطط التنمية التي نفذت في ليبيا بقطاع الزراعة لم تصل إلى الاستغلال الأمثل، إذ قدر نصيب الزراعة من مجموع خطة 1973 – 1975 إلى حوالي25% ، في خطة 1976 1880، (41)

34-وتحدثت (ناجم: 2009) في دارسة استخدام الأراضي الزراعية حول مدينة سبها باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية ، تحدثت عن طبيعة استخدام الأراضي الزراعية ، والوضع الذي كانت عليه الأراضي الزراعية سابقاً وحالياً ، وكانت أهداف الدراسة تتمثل في التعرف على الأراضي المستغلة زراعياً ، ومدى إمكانية استصلاح أراض زراعية جديدة ، وتحدثت عن الظروف الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة ، وحجم ونمط استخدام الأراضي الزراعية حول مدينة سبها وتوصلت الدراسة إلىأنهناك علاقة بين التوسع الزراعي ومصادر المياه والتربة،وانتشار المزارع في بطون الأودية،وتم التعرف على نمط استخدام الأراضي الزراعية، ونجد أن استخدام الحبوب كان أكثر استخداماً، حيث وصلت مساحته 594.5 هكتار من المساحة الإجمالية، والتي قدرت بحوالي 1715 هكتاراً بنسبة 34.6% تليه البرسيم بنسبة 31.8% وبمساحة قدرها 374 هكتاراً، ثم أشجار الفاكهة بنسبة 12.5%،تبين من خلال الصور الفضائية أن هناك أراضٍ زراعية كانت موجودة في عام 1989 وغير موجودة عام 2004 ، وبلغت مساحتها 203 هكتارات ، وقد تحولت هذه الأراضي إلى الاستخدام الحضري ، وأنشطة اقتصادية أخرى

،وأن التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية ، ساعد في انتشار مزارع جديدة بعيدة عن المخطط العمراني، كما تقول الدراسة[42] .

35-كما قام (المهدي: 2010) بدراسة لإقليم الجبل الأخضر بليبيا، دراسة في الجغرافيا الزراعية ، والتي تحدثت عن المقومات الطبيعية للجبل الأخضر وأثرها على الزراعة، كذلك المقومات البشرية المؤثرة في الزراعة، وكانت أهدافُ الدراسة معرفةَ المقومات الطبيعية والبشرية المؤثرة في الإنتاج الزراعي بمنطقة الدراسة، وتحديدَ أنماط المحاصيل الزراعية، وأنسبَ السبل لعلاج المشكلات الزراعية ، وتم التطرق للمساحات الزراعية ، وأنماط المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني ، ومشكلات التنمية الزراعية ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها،أن هناك تباين في التوزيع المكاني لمساحات الأراضي الزراعية بالإقليم ، وأغلب الأراضي الزراعية موجودة في منطقة المرج وبطة والفتائح قرب مدينة درنة، كما تقول الدراسة،تشكل الأمطار أهم عناصر المناخ، وأن حوالي (74.6%) وازدياد عدد الحيازات الزراعية بالإقليم ، بالرغم من سياسة دمج الحيازات القزمية، حيث بلغت نسبة الأراضي المستصلحة حوالي 84% بين عامي 1974 – 2007، بالإضافة إلى زيادة في المساحات المزروعة،ويتكون المركب المحصولي بإقليم الجبل الأخضر من المحاصيل الحقلية ممثلة في الحبوب (القمح والشعير) والخضروات التي تتكون من 18نوعاً ، والأعلاف ، بالإضافة إلى الأشجار المثمرة المكونة من 10 أنواع ، كما تقول الدراسة ، ويأتي الشعير في المقدمة من حيث المساحة والإنتاج ، بالإضافة إلى زيادة في عدد الحيوانات، وهناك تباين بين الأنواع الحيوانية ويعد نشاط تربية النحل من الأنشطة الاقتصادية المهمة في الإقليم، المرتبطة بالزراعة .[43]

تقييم الدراسات السابقة من وجهة نظري

من خلال عرض ماتوصلنا إليه من دراسات وتجارب سابقة ، تختص بموضوع الدراساتالتجارب السابقة يمكن الإشارة إلى الأتي.

1- أن الدراسات الجغرافية في مثل هذه الموضوعات لم تكن كافيه.

2- لم تذكر معظم الدراسات خاصة تلك التي تناولت منطقة الدراسة ، دور الدولة في علاج التغيرات في استخدام الأراضي الزراعية .

3- الدراسات السابقة في أغلبها ركزت على الجانب البيئي

4- نجد بعض الدراسات ركزت على التنمية الريفية في المنطقة ، وكذلك مشاريع الاستيطان دون ذكر الوضع الحالي للتغير في التركيب المحصولي و أو ما آلت إليه أستخدامات لأراضي الزراعية من تغير في الاستخدام.

5- هناك بعض الدراسات ركزت على الجانب المعيشي للمزارعين وماوصلت إليه أوضاعهم نتيجة التغير الذي يحدث في استخدام الأراضي الزراعية داخل مشاريع الاستيطان الزراعي.

6- هناك دراسات ركزت على العوامل البشرية، كسبب في تراجع الإنتاج في المنطقة، وربط ذلك بالسكان وزيادتهم ، والقوى العاملة الأجنبية ، و أهم المؤثرات في الإنتاج ، ولم تركز على السياسة الزراعية المتبعة من الدولة .

7- لابد من أن نذكر بأن معظم الدراسات لم تتطرق إلى وضع الأراضي الزراعية قبل قيام مشاريع الاستيطان الزراعي ، وأنماط المحاصيل الموجودة في تلك الفترة .

8- أن الدراسات السابقة في معظمها ، تناولت لموضوع الدراسة ، كلاً حسب تخصصه ، فنجد من تناولها من جانب اجتماعي، وآخر تحدث عنها من ناحية تاريخية، ودراسة أخرى تتحدث عن موضوع الدراسة من جانب بيئي ، والقليل منها تحدث عن موضوع الدراسة من ناحية جغرافية.

9- هناك قلة في الدراسات التي تناولت مشاريع الاستيطان الزراعي ، وخاصة في منطقة الدراسة .

10- من خلال الدراسات السابقة نستطيع أن نقارن بين أوجه عدة من الموضوعات ونتجنب التكرار والوقوع في الأخطاء الشائعة.

تساؤلات الدراسة:

وبناء على ما سبق تم طرح التساؤلات التالية:

1- ما هي أنماط استخدام الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة قبل تنفيد مشـــاريع الاســـتيطان الزراعي(1835-1911)؟

2- ما هي سياسة مشاريع الاستيطان الزراعي المتبعة حول التركيبة المحصوليةواستخدام الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة؟

3- ما هي طبيعة الاستخدامات الحالية للأراضي الزراعية ،وهل هناك تغير بين ماكان يمارس في الماضي والحاضر؟

4- ما مدى تأثير هذا التغير على تراجع زراعة بعضالمحاصيل في منطقة المرج ؟

5-ما هي الأسباب التي أدت إلى التغير في استخدام الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة ؟

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على منهجين في هذه الدراسة هما:

1. **المنهج التاريخي**:وذلك لدراسة تاريخ الزراعة واستخدام الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة ، قبل قيام مشاريع الاستيطان الزراعي ، ومحاولة للكشف عن أنماط استخدام الأرض، والتركيـــب المحصولي، واهم التغيرات في التركيب المحصولي.

2. **الأسلوب الكمي**: وذلك بتحليل البيانات المتحصل عليه من المصادر الأولية (الدراسة الميدانيـــة) والمصادر الثانوية ، مثل الكتب والمصادر المختلفة للوقوف على الوضع الحالي للزراعة واستخدام الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة ، والأسباب التي تقف وراء هذا التغير.

جمع البيانات:

1. الدراسة الميدانية:

تعد الدراسة الميدانية من المصادر الأولية الأساسية في جمع المعلومات ،وبعد الزيارات الميدانية تبين أن مجتمع الدراسة يتكون من 1417 مزرعة ، موزعة على 6 مناطق وتتباين هذه المناطق من حيث عدد المزارع الموجودة بها، وقد تم إعداد استمارة استبيان، وزعت على عينة من مجتمع الدراسة وبلغت نسبة هذه العينة 10% أي 150 مزرعة،ونظرآ للتباين في أعداد المزارع ومساحتها بين المناطق،اضطر الباحث لاستخدام العينة الطبقية،ذات التخصيص النسبي. أما توزيع الاستمارات فكان عشوائياً، بحيث يمثل جميع المناطق في منطقة الدراسة .

فكان الاختيار على النحو التالي، إذ علمنا أن مجتمع الدراسة يتكون من 1417 مزرعة.

1- منطقة بطة

أ – ـــــ × 100 = 23.5% .

ب – ـــــ × 150 = 35 مزرعة .

2- منطقة فرزوغة

ب – ـــــ × 150 = 19 مزرعة

3- منطقة سلينا

ب – ـــــ × 150 = 25 مزرعة

4- منطقة سهل المرج

ب – ـــــ × 150 = 20مزرعة

5- منطقة 7 أكتوبر

ب – ـــــ × 150 = 17مزرعة

6- منطقة المليطانية والأبيار

ب – ـــــ × 150 = 34مزرعة

وتمثل العينة ما نسبته 10% من مجموع المزارع في منطقة الدراسة ، وتم توزيع عدد 150 استمارة عمل ميداني(الاستبيان) على عينة من مجتمع الدراسة ، ناقشت هذه الاستمارة معلومات عن المزارع والمز رعه والخدمات الزراعية ، انظر ملحق رقم2.

وبعد عرض استمارة الاستبيان على لجنه من المحكمين (انظر ملحق رقم 1)،طبقت هذه الاستمارة على عدد من المزارعين من كل منطقة حسب حجم العينة المذكورة سابقاً ، كما تم إجراء مقابلات مع بعض المزارعين في منطقة الدراسة ، لتغطية بعض الجوانب المهمة في الدراسة .

2- المصادر الثانوية:

تتمثل في ما يلي

أ- الكتب والدوريات والمقالات والرسائل العلمية ، والندوات العلمية والمؤتمرات العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة .

ب- التقارير والنشرات والإحصاءات الزراعية الرسمية على الفترات الزمنية المتلاحقة ،

هوامش المقدمة العامه

1. كورنا رد شليفاك ، الزراعة المعوقات وآفاق التنمية في الزراعة والتنمية الزراعية في ليبيا ، ترجمة وتحرير: حسني بن زابيه، دار ومكتبة الفضيل للنشر والتوزيع، بنغازي، ط1، 2009، ص 99.

2. نفس المرجع، ص 101.

3. علي محمود فارس، ثناء رشيد صادق، دراسة أولية حول نسبة الأراضي الزراعية غير المستغلة في مـــزارع الجبل الأخضر، مجلة الآداب والعلوم المرج، العدد الثالث، السنة الثالثة، 1999، ص 168 ، 160.

4. حسني بن زابيه ، الاستيطان الزراعي والموارد الرعوية ، في الزراعة والتنمية الزراعية في ليبيا، ترجمـــة وتحرير،حسني بن زابيه، ، دار ومكتبة الفضيل للنشر والتوزيع، بنغازي،ط،1 2009، ص 86.

5. ابريك عبد العزيز بوخشيم ، تنمية الموارد البشرية سبيل حماية البيئة والتقـــدم الاقتصـــادي، نمـــوذج للتنميـــة الزراعية في ليبيا ، مجلة قاريونس العلمية ، العدد الثالث والرابع، السنة الثامنة، 1995، ص 184.

6. محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 1990، ص35.

7. أمانة التخطيط ، مصلحة المساحة ، الأطلسي الوطني، ط1، 1978، ص 31 ، 32.

8. صبرية حمد جمعة القطعاني، خطط التنمية في ليبيا وأثرها على النشاط الزراعي في منطقة الجبل الأخضـــر، دراسة جغرافية لمشروع الفاتح الاستيطاني الزراعي 1973 – 2006، رسالة ماجســـتير، غيـــر منشـــورة، قســـم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قاريونس، 2008، ص 51.

9. هارفي بروص ، دراسة في تخزين الحبوب بليبيا، بعثة المساعدات الأمريكية لليبيا طرابلس، 1956.

10. يوسف محمود مكي ، مستقبل الزراعة في التراب الشرقي من المملكة ، مجلة الفلاح الليبي ، السنة الرابعة، العدد الثاني ، مراكز البحوث الزراعية ، طرابلس، 1964.

11. عبد العزيز طريح شرف ، توطين البدو وتحضيرهم في المملكة الليبية واتصال ذلـــك بـــالظروف الطبيعيـــة ومشروعات التنمية ، بحث مقدم إلى المؤتمر الجغرافي التاسع للشؤون الاجتماعية والعمـــل حـــول رعايـــة البـــدو وتوطينهم ، الجزء الثاني ، الأمانة العامة ، جامعة الدول العربية، القدس ، 1965.

12. عبد السلام أبو حولية، نشاط المؤسسة الوطنية للاستيطان الزراعي بالمملكـــة الليبيـــة فـــي رعايـــة البـــدو وتحضيرهم وتوطينهم، بحث مقدم إلى المؤتمر التاسع للشؤون الاجتماعية والعمل حول رعاية البـــدو وتحضـــيرهم وتوطينهم، الجزء الثاني، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، القدس، 1965.

13. محمد إبراهيم حسن، جغرافيا ليبيا والوطن العربي، منشورات جامعة بنغازي، ط 1 ، 1975م.

14. عدنان رشيد الجنديل، الزراعة ومقوماتها في ليبيا، الدار العربية للكتاب تونس، ط 1 ، 1978م.

15. مصطفى عمر التـــير، وآخرون، أنماط التكيف الاجتماعي في القرى الزراعية الجديدة، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط 1 ، 1981م .

16. حسني بن زابيه، الاستيطان الزراعي والموارد الرعوية ، ترجمة وتحرير، حسني بن زابيـــه، فـــي كتـــاب الزراعة والتنمية الزراعية في ليبيا، دار ومكتبة الفضيل للنشر والتوزيع، بنغازي، ط 1 ، 2009.

17. صبحي محمد قنوص، التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأثرها في عمليتي النمو والتركيب السكاني في منطقة الجبل الأخضر، مجلة كلية الآداب، العدد الخامس عشر، منشورات كلية الآداب والتربية، جامعة قاريونس، بنغازي ، 1986 .

18. كلوديو سيجيرى، الشاطئ الرابع الاستيطان الايطالي في ليبيا، ترجمة ،عبد القادر مصطفى المحيشى، عقيل محمد البربار، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، طرابلس، ط1، 1987 م .

19. تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، الدار العربية للكتاب، تونس ط 1، 1988.

20. محجوب عطية ألفائدي ، تكيف البدو في مشاريع الاستيطان الزراعي في الجماهيرية، دراسة اجتماعية واقتصادية ميدانية مقارنة لبعض برامج توطين البدو في المشروعات الزراعية بسبها والكفرة والجبل الأخضر، مجلة قاريونس العلمية، العدد الثالث والرابع، السنة الرابعة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1991م.

21. حورية محمد حسن، الأقاليم الزراعية في الوجه القبلي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1991م.

22. لوجلى صالحالزوى، توطين البدو أبعاده غاياته، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، سبها ، ط1، 1991م .

23. فيصل مفتاح شلوف، جمعة عبدالسلام أفحيمة، التنمية الاقتصادية في الجماهيرية ودورها في الزراعة والصناعة ، مجلة المختار للعلوم ، العدد الأول، منشورات جامعة عمر المختار ، البيضاء ، 1992م.

24. محجوب عطية ألفائدي ، توطين البدو في بعض المشروعات الزراعية كنموذج برامج التنمية بالمجتمع الليبي، مجلة قاريونس العلمية، العدد الثالث والرابع، السنة الخامسة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1992م.

25. محجوب عطية الفائدى ، مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي ، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء ، ط1، 1992م.

26. محمد عبدالجليل أبو سنينة ، الموارد الزراعية والرعوية في ليبيا، محاولة في استشراف المستقبل، الهيأة القومية للبحث العلمي، طرابلس، ط1، 1993م.

27. عبدالحميد صالح بن خيال، الزراعة والثروة الحيوانية، فصل في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير، الهادي بولقمة، سعد القزيرى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، سرت، ط1 ،1995 .

28. عزة محمد ابوغنيم، تنظيم حيازة الأراضي الزراعية وعلاقتها بأنماط الاستغلال الزراعي في دلتا النيل خلال القرن العشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب جامعة الإسكندرية 1995م.

29. أبريك عبد العزيز أبو خشيم، المصدر السابق.

30. الهادي بولقمة، دراسات ليبية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 1998م .

31. نفيسة محمد الزايط، الأراضي الزراعية ومخاطر الزحف العمراني، دراسة تحليلية في الجغرافيا الزراعية لمنطقة البيضاء، رسالة ماجستير، غير منشورة ، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قاريونس ، بنغازي، 1999م .

32. محمد سالم ضوء، الزراعة والصناعات الغذائية بالمنطقة الشرقية، رسالة ماجستير، غير منشور، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي، 2000م .

33. عبد البارى خليل القماطى، الدراسة المنظورة للتنمية الزراعية في الجماهيرية، دار الرواد، طـــرابلس، ط1، 1999م.

34. عبدالرحمن محمد الدرسي، الزراعة في ليبيا في العهد العثماني الثاني ، رسالة ماجستير ، غير منشورة، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة قاريونس ، بنغازي، 2002م.

35. فضل الله محمودالمهدي، خطط التنمية في ليبيا وأثرها على التنمية الريفية في منطقة المرج، رسالة ماجستير، غير منشور، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي، 2003م .

36. حنان إبراهيم الفرجاني، استخدامات الأراضي الزراعية بحوض المرج، دراسة جغرافيـــة لأهـــم العوامـــل البشرية المؤثرة في الإنتاج الزراعي والرعوي، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي، 2006م .

37. مرعي عبدالرازق الحاسي، أثر المناخ على الزراعة بمنطقة سهل المرج، رسالة ماجستير، غير منشور، قسم هندسة وعلوم البيئة ، أكاديمية الدراسات العليا، بنغازي، 2006م .

38. على أحمد العلواني، دراسة أثر تراكم الأنشطة البشرية على الأراضي الزراعية والرعوية بشعبية المـــرج، رسالة ماجستير ،غير منشورة، قسم هندسة وعلوم البيئة ، أكاديمية الدراسات العليا ، بنغازي، 2006م .

39. مسعودة محمد البرعصي، اقتصاديات إنتاج الشعير في منطقة الجبل الأخضر، رســـالة ماجســـتير، غيـــر منشوره قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عمر المختار، البيضاء، 2008م.

40. يونس عبدالله المسماري دراسة عن تراجع زراعة القمح بمشروع الجبل الأخضر ، منطقة المـــرج، رســـالة ماجستير، غير منشورة ، قسم هندسة وعلوم البيئة، أكاديمية الدراسات العليا ، بنغازي، 2009م .

41. صبرية حمد جمعة القطعاني، مصدر سبق ذكره.

42. أمباركة صالح ناجم، دراسة استخدام الأراضي الزراعية حول مدينة سبها باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة سبها، 2009م.

43. فضل الله محمود المهدي، إقليم الجبل الأخضر بليبيا ، دراسة في الجغرافيا الزراعية ، رسالة دكتوراه ، غير منشور، قسم الجغرافيا، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية، 2010م.

الفصل الأول

طبيعة استخدام الأرض الزراعية في الجبل الأخضر

قبل قيام مشاريع الاستيطان الزراعي في ليبيا

الفصل الأول

طبيعة استخدام الأرض الزراعية في الجبل الأخضر قبل قيام مشاريع الاستيطان الزراعي في ليبيا.

كان معظم السكانفي ليبيا من البدو الرحل وشبه الرحل ، الذين يزرعون حقولهم بالشعير والقمح في موسم المطر بفصل الشتاء ، ثم يرحلون بحيواناتهم في فصل الربيع إلى المراعي في منحدرات الجبال وسفوحها والسهول المجاورة حيث يوجد العشب والماء[1] .

من المعروف أن ليبيا شهدت نهضةً زراعيةً ملحوظةً خاصة في زراعة الحبوب ورعاية الأشجار والقيام بالدراسات لمعرفة كميات المياه الجوفية ، و تصدير الماعز، والأبقار والجمال إلى الخارج مع الدواجن والبيض ، وقد استفادت إيطاليا فيما بعد بما أدخله العثمانيون من تحسينات على وسائل الإنتاج الزراعي في ليبيا مثل الأشجار المثمرة وخاصة في منطقة الجبل الأخضر.[2]ويمكن أن نتعرف على استخدامات الأراضي الزراعية في ليبيا على النحو التالي.

أولا: طبيعة الأراضي الزراعية قبل قيام مشاريع الاستيطان الزراعي في ليبيا

يرى بعض الدارسون الاقتصاديون والانثربولوجيون المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، بأنه مجتمع زراعي رعوي، وفي الحقيقة فإن هذا الوصف لا يجافي الحقيقة إذا علمنا أن 90% من أفراد الشعب الليبي كان يمتهن الزراعة والرعي، وكذلك من يمتهن حرف غير الزراعة والرعي كان يمتلك أرض زراعية، يتفرغ للعمل بها في أوقات المواسم ، كموسم الحرث والزرع وموسم الحصاد ولم يكن انجذاب المواطنين للأعمال الحكومية خاصة في ذلك الوقت كبيراً، بالرغم من أن تلك الأعمال كانت تحقق دخلاً ثابتاً، والسبب في ذلك أن المواطن كان ميالا لأرضه مفضلا العمل في مهنة شخصية، حتى ولو كانت غير مربحه.[3]

لقد مثلت الأرض دوراً هاما في حياة السكان المحليين، سوءاً أكان ذلك في زراعة الأرض الصالحة للزراعة والتي تعد ذات مساحة صغيرة مقارنة بالمساحة الكلية ، أما تربية الحيوانات

والرعي ارتبط بالنمط المعيشي القبلي ، وتلك العلاقة العميقة مـــع الأرض ازدادت أهميتهـــا مـــع المتغيرات العامة التي أصابت البلاد خلال تلك الفترة ، ولا يخفى على أحد أهمية دراســـة أنمـــاط استغلال الأراضي الزراعية التي وجدت من خلال ما هو متعارف بين السكان بحسب المتغيـــرات الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على قيام الفلاحين بزراعة أراضي غيـــرهم ووفـــق أســـاليب الزراعة والري المستخدمة [4] .

ومن المعروف ان منطقة سهل المرج معروفة بجاذبيتها للنشاط الزراعي والاستيطان عبر التاريخ و بتربتها الحمراء الخصبة وأمطارها التي تزيد عن 300ملم سنويا ، حيث يحتوى المرج على سهل متسع تقارب مساحته 50كم2 وتربة حمراء اللون ويتراوح تركيبها بين التربة الرمليـــة والطينيـــة والتربة الرملية الطينية الصلصالية ، وأغلب السهل مزروع وينتج منه محاصـــيل وفيـــرة كـــالقمح والشعير ، كما توجد في السهل مساحات واسعة من الأراضي الممتدة نحو البحر والمغطاة بالطحالب ، ويقع ضمنها سهل النقعة (سلينا) (5) .

جدول (1) التوزيع النسبي للأراضي في منطقة برقة.

نوع الأرض	النسبة %
أراضٍ صخرية	6
أراضٍ قابلة للزراعة	23
أراضٍ مزروعة	16
أراضٍ منخفضات غير صالحة للزراعة	30
سهول	25
المجموع	100

المصدر: جري جوري ، مشروع الاستيطان اليهودي في برقة ، ترجمة ، الهادي بولقمة وخالد الشـــاوي ، مكتبـــة قورينا ، بنغازي ، ط1،1975 ،ص 89 .

ويمكن الاستفادة من الأراضي الصخرية في عملية التشجير على نطاق واسع ، وأما المنخفضات فيمكن أن تستغل في الرعي أما الباقي فتستغل لأغراض الفلاحة والزراعة (جدول رقم 1)وكما هو معروف فإن المنطقة تعتمد في زراعتها على مياه الأمطار لري المحاصيل [6] .وفيمايلي نوضح انماط استخدام الارض الزراعيه في منطقة الدراسه قبل قيام مشاريع الاستيطان الزراعي.

ثانيا: أنماط استخدام الأراضي الزراعية قبل قيام مشاريع الاستيطان الزراعي

قبل قيام مشاريع الاستيطان الزراعي في منطقة سهل المرج ، كانت استخدامات الأراضي الزراعية استخدامات غير منتظمة وتقليدية ، ولا تتبع سياسة زراعية معينة ، حيث كانت استخدامات الأرض الزراعية تعتمد على الثقافة السائدة لدى المواطن ، وحسب ما تمليه عليه ظروفه الاقتصادية والاجتماعية في استخدام الأرض ، فقد كانت حياة الناس في أغلبها منقسمة بين البدو الرحل، وشبه الرحل ، وحسب ما يُذكر فإن البدو: هم أعضاء الجماعات البشرية الذين مازالوا يحيون أو يتبعون في حياتهم أسلوب التنقل أو شبه التنقل أو شبه الاستقرار، أما البدو شبه الرحل أو شبه المستقرين: فهؤلاء في معظمهم مجموعات تسكن أكواخاً من الصفيح ليست سهلة التنقل، ولكن يمكن تحويلها من مكان إلى آخر إذا اتُّخِذَ قرارٌ بذلك ، وهؤلاء معظمهم يسكنون المناطق الساحلية ويمارسون نشاط الرعي إلى جانب الزراعة المتنقلة [7] .

ولم تشكل الأراضي الصالحة للزراعة في ليبيا قبل قيام الاستيطان الإيطالي سوى نسبة ضئيلة من المساحة العامة للأرض الليبية ، ولكنها على الرغم من ذلك تعتبر مساحة كبيرة بالنسبة لعدد السكان ، وتعد منطقة المرج عبارة عن سهل داخلي ، على ارتفاع يبلغ ما بين 250 إلى 350 مترا عن سطح البحر، وأرضه خصبة وتشتهر بإنتاج الحبوب والزيتون والحمضيات والفاكهة المتنوعة بشكل عام ، وقد كانت مساحات الأراضي تختلف داخل المنطقة حسب نفوذ القبيلة وملكيتها وهو ما سوف نوضحه في الآتي .[8].

أ- ملكية الأراضي :

لم يعرف الليبيون التسجيل العقاري إلا في السنين الأخيرة لحكم العثمانيون، وقبيل الاحتلال الإيطالي لليبيا ، كانت القبائل تتقاسم بينها الأراضي الزراعية ، و كان البعض يستولي على أراضي الآخرين ليقوم بحرثها أو بزرعها ، فقام العثمانيون حين ذاك بإصدار (قانون والى طرابلس) الذي ينص على عدم استغلال الأرض دون إذن أصحابها ، وقام العثمانيون في السنين الأخيرة لحكمهم بتقسيم الأراضي الزراعية على أساس صلاحيتها للزراعة ، فكان تقسيماً متساوياً بين جميع العائلات في كل قبيلة ، فكان حوالي 63% من المزارعين يملكون أرضاً تتفاوت مساحتها ما بين 5– 20 هكتاراً وحوالي 30% يملكون من 20– 100 هكتار،أما الأملاك التي تصل مساحتها إلى200 هكتار فإن نسبتها لا تتجاوز 2.2% ، وذلك بسبب غياب التقنية الزراعية والخبرة لدى المزارع في استصلاح مساحات كبيرة منالأراضي الزراعية ، وقد قام العثمانيون حينذاك بإصدار(قانون تقسيم الأراضي الزراعية) .[9].

كما تم تسجيل الأراضي المملوكة للأشخاص في السجلات الرسمية لدى دوائر الطابو (التسجيل العقاري) ، كما ظهرت الأراضي الممنوحة بالتوريث والهبة التي لم يتم تسجيلها . أضف إلى ذلك الأراضي الأميرية (أراضي الدولة) وهي الأراضي التي تعد فيها الدولة المالك الوحيد لها. والأراضي الوقفية ، وهي الأراضي المجمدة الموهوبة ،والأراضي المتروكة وهي الأراضي التي تتطلبها المنفعة العامة،والأراضي الموات وهي التي تعود ملكيتها لأحد الأفراد وهي غير صالحة للزراعة وغير مسكونة. [10].

كما ينص قانون ملكية الأراضي العثماني على (نزع أي أرض من أي شخص ما لم تستغل وتستخدم لمدة تزيد عن ثلاثة سنوات وتصبح ملكاً للدولة)، وبهذا كانت ملكية الأراضي الزراعية في منطقة المرج تخضع لهذه القوانين ، التي قام العثمانيون في أواخر حكمهم لليبيا بتطبيقها، والتي تم على أساسها تقسيم معظم الأراضي الزراعية بين القبائل والعائلات فيما بينها.

ب- أسلوب الزراعة:

شهدت المناطق الزراعية تنوعاً في أنماط الاستغلال تبعاً لنوعية الأراضي وطرق ارتوائها ، سوءاً أكانت هناك عوامل أخرى أثرت على تحديد أنواع الاستغلال ، مثل وسائل الزراعة وأدواتها وظروف العمل والفلاحين ، ويمكن تقسيم أنماط الزراعة المتبعة إلى الآتي:

1- **الزراعة المروية**: وتضم الأراضي التي تعتمد على السقي من الآبار ولا تعتمد على مياه الأمطار في نمو المحاصيل ، ومعظم محاصيلها من الخضروات والفواكه ، وهي عادةً ما تكون

قريبة من المراكز الحضرية ، وهي اعتمدت بصفة رئيسية على مياه الآبار، بالإضافة إلى استفادتها من مياه الأمطار، وقد نجحت تلك البساتين والمزارع المعتمدة على مياه الري في توفير حاجة السكان في المراكز الحضرية القريبة منها بالخضروات والفواكه، ففي إقليم طرابلس كانت أكثر إنتاجاً وتقدماً عما هي عليه في إقليم برقة ولعل ذلك يرجع إلى وفرة المياه الجوفية وكثرة الأيدي العاملة التي تتقن حرفة الزراعة . [11].

وهو الأمر الذي لم تعرفه منطقة الدراسة ، ونستطيع القول بأن الواحات الداخلية من ليبيا والمناطق الشمالية الغربية كانت أكثر استفادة من المياه الجوفية في قيام النشاط الزراعي ، وتراوحت أعماق المياه في واحات الجنوب بين 5 إلى 7 أمتار واستخدم الأهالي الدواب في استخراج مياهها ، ومن المعلوم أن المياه الجوفية توجد في طبقتين خاصة في سهل جفارة بالمنطقة الغربية ، الأولى سطحية على بعد 3 إلى 10 أمتار، لكن كميات المياه فيها قليلة شيئاً ما فلذلك نجد أن اللّيبيين لجئوا إلى طرق أخرى للحصول على المياه ، منها تهيئة الأرض وحفر خزاناً متسعاً ووصلة بمزاريب وقنوات مرتبطة بأسطح غرف تنساب إليها المياه عند سقوط الأمطار ، وعند ذلك تتجمع المياه في الخزان يعرف با (الماجن) إلى حين يمتلأ بالمياه ، فهو بذلك العمل ضمن لأسرته وحيواناته المياه لعام كامل تقريباً ، أما الزراعة فكان أمرها مرتبطاً بشكل كبير بالأمطار، ولم يكن هناك مجال في ذلك العهد أن تنتشر الزراعة ذات الري الدائم بشكل واسع خاصةً في الأرياف فأغلب المزروعات من الحبوب كالشعير والقمح .[12].

كانت عملية السقي من الآبار الجوفية أساس استثمار الأرض الزراعية المروية ، إذ أن الآبار كانت على مسافة قريبة من سطح الأرض ، بحيث لم تتجاوز أعماقها مترين إلى عشرين متراً في مناطق الساحل والواحات ، وبالرغم من صغر المساحة الزراعية المروية ، إلا أن بعض أصحاب الأراضي لم يكن بمقدرتهم إدارتها وحدهم ، بسبب ضعف الإمكانيات والعمل الشاق وعليه ظهرت طرق أخرى للاستغلال منها :

أ- الاستغلال بالأجرة

ويتم ذلك عبر حاجة صاحب الأرض إلى من يقوم بإنجاز بعض الأعمال الزراعيـــة وفـــي أوقات معينة من الزراعة مثل حرث الأرض ، سقي الزرع ، وجني المحاصيل مقابل أجرة يومية أو شهرية متفق عليها مسبقاً ، وقد تدفع الأجور أحياناً بشكل محاصيل عينيِّة .

ب- الاستغلال بالمشاركة (المحاصصة)

ويتم فيها الاتفاق بين صاحب الأرض وبين من يقوم باستغلالها، عبر مبدأ المشاركة في العمل والإنتاج الزراعي وحسب الاتفاق، إذ تختلف عينة المحاصصة تبعاً لنوعية الإنتاج الزراعي، والجهد المبذول في الزراعة والري بالإضافة إلى شبه مشاركة صاحب الأرض في توفير أدوات العمل .

ج- الاستغلال بالكراء:

المقصود به قيام أحد الفلاحين ممن لا يملك أرضاً باستئجار أرض زراعية من صاحبها لقاء دفع مبلغ معين من المال ، أو نسبة مقررة من الإنتاج ولمدة معينة وكأن يكون موسماً زراعياً واحداً أو سنة كاملة أو أكثر، حسب الاتفاق المبرم بين الطرفين ، ويكون هذا النمط من الاستغلال واضحاً بوضوح الشروط ولا يتدخل فيها صاحب الأرض بالعمل والإنتاج.[13]

د- الاستغلال بالمغارسة:

تشمل الأراضي المراد استغلالها في زراعة الأشجار، حيث يقوم صاحب الأرض بمنح جزء منها (وغالباً ما تكون أرضاً بوراً) لشخص آخر يتولى مهمة إصلاحها وتعميرها لقـــاء المشـــاركة بالأرض والإنتاج ، من خلال عقد المغارسة المتفق عليه بين الطرفين ، والذي يتضـــمن شـــروطاً أخرى ، مثل حفر بئر ، وعدد الأشجار وأنواعها مع تحديد فترة معينة لإتمام عملية الغرس ، كانت المعضلة الأساسية التي تواجه تطبيق مثل هذا النمط من الاستغلال هو عدم تنفيذ شروط المغارسة خلال الفترة المحدودة بسبب طول الفترة الزراعية ، والظروف الطارئة المتعلقة بالمغارسة ، الأمر الذي يؤدي إلى نزاع بين المغارس و صاحب الأرض حول مطالبة صاحب الأرض ببطلان العقـــد ومطالبة المغارس بتقييم الجهد الذي بذله في إصلاح الأرض ، وقد يتم اللجوء إلى أطراف محايدة، أو القضاء حيث سجلت المحاكم الشرعية العديد من الدعاوي المقدمة ، لحل مثل هـــذا النـــوع مـــن النزاع وخاصة من قبل المغارسين .[14].

2- الزراعة البعلية (الموسمية) :

يعتمد هذا النوع من الزراعة على مياه الأمطار ، التي غالباً ما تشمل المناطق المزروعة بالحبوب وبعض البقوليات والأشجار ذات الجذور العميقة كالزيتون، والتي تستفيد في امتصاص كميات من مياه الأمطار في برقة خلال فصل الشتاء في أكتوبر إلى إبريل ، ولهذا فإن موسم الزراعة كان محدداً في المنطقة ، بذلك التاريخ ينطبق الحال كذلك على موسم الرعي في جنوب الجبل الأخضر، لأن العشب في الصيف يجف ويذبل وتنشف الآبار، نستطيع القول بأن زراعة الحبوب كانت في الصدارة ، وقد حصلت على مساحات أكبر من المزروعات الأخرى ، وقد كان لمحصول الشعير المكان الأول في زراعة الحبوب ثم يأتي القمح وبعد ذلك الذرة ، ونظراً لأن الشعير الليبي كان مطلوباً في الخارج فقد ذكر أنه تم تصدير بكميات متفاوتة ،ونجدأن صادرات القمح بلغت حوالي 190000 جنيه إسترليني ، وأن صادرات الشعير بلغت حوالي 94000 جنيه إسترليني ما بين (1863 – 1867م) (جدول رقم 2)وكما هو معروف فالزراعة هي العماد الثاني لاقتصاد البدو بعد الرعي ومن أهم المحاصيل الزراعية المعروفة عندهم هي الشعير والقمح ، والشعير هو المفضل لديهم بالدرجة الأولى ، لذا نجدهم يقولون عن محصول الشعير إذا كان لونه أبيضا وجيدا (الصابة بيضاء) لأن الشعير يعتبر الغذاء الرئيسي عند البدو وسكان الأرياف بشكل عام . [15].

جدول (2) قيم صادرات القمح والشعير من ميناء طرابلس الغرب
خلال الفترة (1863 – 1867 م) بالألف جنيه إسترليني.

السنة	قيمة صادرات القمح بال جنيه الإسترليني	قيمة صادرات الشعير بال جنيه الإسترليني
1863	6,00,00	4,000
1864	2000	18,000
1865	67,000	3000
1866	7000	15,000
1867	54,000	54,000

المجموع	19,00,00	94,000

المصدر: ياسين شهاب ، الأوضاع الاقتصادية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، ط1 2006 ص101 .

وقد احتلت زراعة الشعير القسم الأعظم من الأراضي بمعدل ثلاثة أرباع من مجموع ما يزرعه الليبيون من الحبوب ، ويلي الشعير القمح ، وبعدها تأتي الأشجار المثمرة في الترتيب الثالث ولكن بنسبة بسيطة ، ويمكن تقسيم المحاصيل الزراعية في المنطقة قبل قيام الاستيطان الزراعي إلى الآتي:

أ. **الحبوب**: انتشرت الزراعة في إقليم برقة في السهول الشاسعة والخصبة المحيطة بمدينة بنغازي أيضاً وفي الأحواض والسهول الداخلية الواقعة في منطقة الجبل الأخضر ويعتبر سهل المرج أكبر وأهم أحواضه ، كما مارس السكان النشاط الزراعي في الأراضي الخصبة الواقعة إلى الجنوب من الجبل الأخضر، وكان الغذاء الأساسي للسكان يتمثل في محاصيل الشعير والقمح ، وزراعة الحبوب هي تقريباً الزراعة السنوية الوحيدة التي يمكن أن نحصل منها على بعض النتائج بالرغم من عدم كفاية الأمطار وبخاصة عدم انتظامها ، وتعتبر زراعة الحبوب هذه زراعة مكملة ، لأنها لا يمكن أن تتحمل لوحدها نفقات إصلاح الأرض المرتفعة[16].

ويعد الشعير الغذاء الرئيسي للسكان ، وله أهمية أكبر من القمح على النقيض مما هو متعارف عليه في مناطق أخرى ، لذا فإن الشعير كان يزرع في معظم الأراضي، بنسبة تصل إلى 75% مقارنة بالقمح الذي كان يزرع بنسبة 25% فقط ، على الرغم من محاولات الإدارة الحكومية آنذاك إجبار المزارعين في بعض المناطق على زراعة القمح في ربع الأراضي المخصصة لزراعة الشعير لغرض مواجهة متطلبات الغذاء في السنوات الجافة، بالإضافة إلى تحول القمح إلى محصول نقدي [17].

ولم يقبلْ المواطنون كثيراً على زراعة القمح لأنه لم يكن يشكل نسبة عالية في غذائهم اليومي، وكذلك لأنه يحتاج إلى عناية أكبر من الشعير، ومن ناحية أخرى فالقمح غذاء الطبقة العليا أي

الأغنياء من كبار الموظفين والتجار وغيرهم، في حين أن الغالبية من السكان كانت غير قادرة على شراء القمح لارتفاع ثمنه .[18]

وتحتل زراعة الحبوب المقام الأول بين الأنواع والمزروعات الأخرى لأنها تشكل الغذاء الأساسي للإنسان الليبي ، وقد احتلت زراعة الشعير القسم الأعظم من الأراضي بمعدل ثلاثة أرباع مجموع ما يزرعه الفلاح الليبي من الحبوب، ويلي الشعير القمح وتلي هذه الأنواع كميات متفاوتة من الحمص والعدس والفول والفاصوليا وغيرها ، وتصل نسبة المحصول في سنوات الخير (الصابة) إلى 40% وأحياناً إلى 90% من الإنتاج الزراعي ، وقد عرفت منطقة المرج بإنتاج الحبوب خاصة الشعير والقمح ، وقد بلغت المساحة الكلية المخصصة لزراعة الحبوب في ليبيا حوالي 990 ألف هكتار تقريباً وكان 78 ألف هكتار مخصصة للزراعات العلفية للحيوانات[19].

واعتمدت أكثر هذه الأراضي في زراعتها على الأمطار التي كانت قليلة ، وأن الأراضي الصالحة للزراعة كانت لا تشكل إلا نسبة محدودة ، وكانت نسبة الأراضي المستغلة منها لا تشكل إلا نسب محدودة من الاستغلال مثل أراضي سهل المرج في برقة ، وتعد برقة أكثر خصوبة من طرابلس ، ولكن إنتاجها هي الأخرى لا يكاد يسد حاجة سكانها ، لقد كانت الحبوب متوفرة بصورة دائمة في أسواق بنغازي خلال سنوات الرخاء ، حيث كانت تتدفق على أسواقها خلال موسم الحصاد كميات من الحبوب تتراوح ما بين 1500 إلى 1600 طن من الشعير، ويتم تصدير كميات جيدة من القمح الذي اشتهر الإقليم بإنتاجه ، خاصة في سهول وأحواض الجبل الأخضر، وبلغت أدنى قيمة سنوية لها خلال الفترة 1885 – 1897م إلى حوالي 40 ألف جنيه إسترليني، .[20].

ب- الأشجار المثمرة:

تزرع الأشجار المثمرة بشكل رئيسي في المناطق الساحلية المتأثرة بمناخ البحر المتوسط وتشمل أنواعاً مختلفة من أشجار الفاكهة ، كالبرتقال والليمون والعنب والتين والخوخ والمشمش والتفاح ، التي كان إنتاجها من الثمار يسد الحاجة المحلية ، ويتم التصدير منها للخارج وخاصة إلى تونس ومالطا في بعض السنوات ، كما كان يتم تصدير قشور الفواكه المجففة إلى بريطانيا للاستفادة

منها في استخراج الموارد الزيتية والطبية ويوضح الجدول التالي أنواع وأعداد الأشـــجار المثمـــرة التي كانت موجودة في منطقة بنغازي وما جاورها بما فيها منطقة الدراسة .

جدول (3) عدد الأشجار المثمرة وأنواعها لعام 1869م

النـــوع	العـــدد	النـــوع	العـــدد
البرتقال	39,000	الرمان	750
العنب	4,0000	الخوخ	300
الليمون	19,000	اللوز	800
التين	800	التفاح	400
المجموع			101,050

المصدر: ياسين شهاب ، الأوضاع الاقتصادية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي ، منشـــورات مركـــز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس، ط1،2006، ص 104 .

الأشجار المثمرة الأخرى كالزيتون الذي عرفته ليبيا منذ القدم أدى الاهتمام بها نظراً لتأقلمهـــا مـــع المناخ والتربة ، لأنهم ينظرون إلى شجرة الزيتون على أنها شـــجرة مباركـــة ' لـــذلك صـــنف المزارعون الليبيون إلى ثلاثة أصناف حسب اتساع مساحة الأرض التي يملكونها ، وفرض قـــرار على كل مزارع ، بأنه يجب أن يزرع حوالي 30 شجرة زيتون كل عام ، أمـــا الحمضـــيات فقـــد تركزت زراعتها في بساتين طرابلس والزاوية وبعض مناطق الساحل الأخرى ، وأما العنب فقد كان منتشراً في معظم البلاد في الأراضي الساحلية خاصة في المرتفعات ، وكانت البلاد تنتج حوالي 12 ألف طن من العنب سنويا ، إلى جانب زراعة أشجار التين والخوخ والتفـــاح واللـــوز والمشـــمش والرمان ، ويختلف عدد هذه الأشجار من نوع لآخر ومن منطقة لأخرى ومعظم إنتاجها كان يستهلك محلياً(جدول رقم 3).[21]

ج- الـــــرعـــي:

الرعي أسلوب حياة عدد من الجماعات البشرية يمارس في بيئات متعددة ، ففي مناطق الحشائش والأقاليم شبه الصحراوية ، يعيش السكان على حرفة الرعي وهي الحرفة الأكثر انتظاماً و انضباطاً من حرفة الصيد ، وقد تجبر التغيرات الفصلية للمراعي الرعاة على التحرك ، ويتحكم في حركـــة الرعاة في أغلب الأحيان نمط منتظم في هذا التحرك ، كذلك حاجة قطعانهم إلى الغذاء ومـــن ثـــم ارتبطت حياة الراعي بحيواناته ارتباطاً قوياً .[22]

ومن الطبيعي أن تكون هناك علاقة وثيقة بين توزيع الأمطار من ناحية وتوزيع المراعي والثروة الحيوانية من ناحية ثانية ، وتنتشر حرفة الرعي في معظم أجزاء البلاد التي تنمو بها أيّ حياة نباتية طبيعية يمكن أن يرعاها أي نوع من الحيوانات وحركات الرعاة نحو السهول ونحو جنوب الجبـــل الاخضر عموماً في فصل الشتاء ، لها أهدافها المهمة من وجهة نظرهم ، ففي هذه المناطق تنمـــو الأعشاب في بداية موسم المطر بسرعة ، كما أنها تجف بسرعة بمجرد انتهائه ولذلك فإن الرعـــاة يبدؤون باستغلالها لكي لا تضيع من ناحية ، ولأن الأحوال الجوية على الجبال لا تكون ملائمة تماماً للأغنام والماعز والإبل من ناحية أخرى بسبب البرودة والأمطار والعواصف ، وبمجـــرد انتهـــاء موسم الأمطار تبدأ الحركة نحو الشمال، وذلك بعد جفاف المراعي في المنـــاطق الجنوبيـــة ، أمـــا مراعي السهول الساحلية فتكون في أوجها ثم تستمر خضراء طول فصل الصيف تقريباً ، ولهذا فإن الحركة تعتبر ضرورية للتكيف مع الظروف الطبيعية ولضمان غذاء الحيوانات على مدار السنة.[23]

وكذلك انتشرت تربية الحيوانات في مختلف مناطق ليبيا ، وشكلت في المنطقة الشرقية من البلاد الثروة الرئيسية للسكان ، وأدى توفر المراعي في الأودية والسهول والمرتفعات الجبلية داخل نطاق سقوط الأمطار إلى جعل البلاد إلى حدٍ ما غنية بالثروة الحيوانية ، حيث شكلت الأغنـــام والمـــاعز والإبل أهم المواشي وأكثرها انتشاراً لدى الأهالي ، بسبب تأقلمها الجيد مـــن الظـــروف الطبيعيـــة وإنتاجها الوفير من اللحوم وغيرها من المنتجات الحيوانية.[24]

أما الأراضي الرعوية في ليبيا مملوكة لقبائل البدو، فلكل قبيلة الحق في استغلال منطقة معروفة لديهم بحدود ، ولا توجد ملكية فردية ولكن لكل فرد الحق في استغلال الأرض وفي تربية الحيوانات وكذلك إن معظم الحيوانات في ليبيا مملوكة للبدو الرحل وشبه الُرحل ، وتعتبر الحيوانات رمز الغنى والجاه بالنسبة لمن يملك أكبر عدد من الماشية .[25]

وتعتبر تربية الحيوانات في منطقة الدراسة الحرفة الأكثر انتشاراً ، بالرغم من أن الدمج بين حرفتي الزراعة والرعي هي السائدة بين سكان المنطقة إلا أن تربية الحيوانات تعتبر لديهم الحرفة الأكثر أهمية لأنه بفضل تربية الأغنام والماعز يمكن الاستفادة القصوى من نباتات المراعي ، إن المجموعة الأساسية لمربيِّ المواشي في برقة وطرابلس يشكلها البدو الرحل وشبه الرحل الذين كانوا يربون المواشي صغيرة الحجم ، مثل ما يسمونهم أهل الغنم ، وكانت التربية المتنقلة للأغنام منتشرة بصورة واسعة وبشكل خاص في برقة بفضل وجود المصادر المائية والمراعي المريحة للأغنام ، وكانوا يملكون القطعان الكبيرة من الماشية، ويتاجرون بها الرعاة الجوالين، والذين كانوا يرعون لهم القطعان في أراضي قبيلتهم ، وكانت تربية الأغنام تلعب دوراً كبيراً في حياة البدو الرحل وشبه الرحل ، فقد كانوا يحصلون على المواد المصنعة والمواد الغذائية لقاء أغنامهم والمواد المشتقة منها ، ولم يكن لديهم إلا القليل من الجمال والحمير والخيل التي كانت تستعمل لنقل الناس والمتاع ، كانت غالبية القبائل شبه الرحالة في برقة تتوجه في شهر ديسمبر من كل عام من الشمال إلى الجنوب ، ففي ذلك الوقت كانوا يفرغون من زراعة الحبوب ، وكان الرعاة أول من يبدأ الرحلة إلى الجنوب، فعندما تصل القطعان إلى الجنوب من برقة ، يكون قد نما الكلأ الكثيف الغض، الذي ترعى عليها القطعان طيلة تلك الفترة وكانت رحلات البدو تنحصر عادة في أحواض المناطق السهلية أو فوق سفوح الوديان ، وفي بداية شهر إبريل يبدأ جز صوف الأغنام (الجلامة) والتي عادةً ما تنتهي مع نهاية شهر مايو، و كان فصل الصيف يلقاهم دوماً بالقرب من الينابيع الدائمة فوق هضبة برقة .[26] .

وبعد أن يمضي البدو شبه الرحل نصف سنة واحيانا شطرها الأعظم في الأماكن الدائمة المياه والملائمة بالتالي للزراعة ، وكان هؤلاء يجمعون بين الرعي والزراعة ، أي أنهم كانوا يمارسون

اقتصاداً نصف مستقر، بيدا أن غالبية القبائل في برقة طرابلس كانت تولى اهتمامها الأكبر بتربيـــة الأغنام والماعز، ولم تكن الزراعة بالنسبة لهم إلا صفة ثانوية إضافية، وكانت تغلب لديهم الزراعة البعلية التي كانت تعطى محاصيل غير كبيرة من الشعير والقمح.

جدول (4)أعداد الماشية بالآلاف في إقليم برقة.

السنة	المنطقة	الخيل	الإبل	الأبقار	الضأن
1910	برقة	27,000	83,300	23,600	546,000
1933	برقة	1,000	86,000	8,700	123,000

المصدر: إير ويشن ، تاريخ ليبيا ، ترجمة ، عماد حاتم ، ميلاد المقرحي ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، ط1، 2005 ، ص 27 .

يثبت(الجدول 4)كيف شهدت المنطقة تناقصا في أعداد بعض الحيوانات بين الفترتين وقد يكـــون ذلك بسبب دخول الاحتلال الإيطالي وبداية الحرب إضافة إلى فترات الجفاف، وعرفت ليبيا أنواعاً متعددة من الحيوانات التي كانت تشكل عنصراً هاماً في حياة وأعمال المزارع، فالجمال فـــي ليبيـــا كانت الصحراء موطنها لأنها تتحمل الظروف المناخية القاسية في الصحراء، وقـــد قـــدرت الإبـــل بحوالي نصف مليون رأس ولم يكن البقر يحظى باهتمام المزارع الليبي كثيراً في معظم المنـــاطق، حيث انتشرت تربية هذا الحيوان في مناطق سهول الجبل الأخضر وطرابلس والزاوية ومصـــراتة، وهو من النوع الشرقي الضعيف في كميات إدراره للحليب ، بالإضافة إلى الاستفادة من لبنه وسمنه ولحمه وجلده ، فقد استعمله الفلاح في حرث الأرض واستخراج المياه من الآبار، وكانـــت منطقـــة برقة من المناطق المصدرة للأبقار إلى مصر ومالطا ، ويذكر أنه في عام 1908 كانت هذه المنطقة تصدر إلى مصر وإلى مالطا ، وقد انتشرت تربية الغنم والماعز في معظم أنحاء الـــبلاد وخاصـــة الغنم وكانت قطاعات واسعة من المواطنين خاصة سكان البادية الرحل ، تعيش على ما تدره عليهم أغناهم .[27]

وكما نعلم فإن إقليم برقة وخاصة منطقة الجبل الأخضر بفضل الظروف المناخية الملائمة والتـــي تمسح بهطول كميات مناسبة من الأمطار في فصل الشتاء ، وباحتوائه على مراعٍ واسعة وغنيـــة ؛

لذلك يعتبر أفضل أقاليم البلاد وأكثرها شهرة بتربية الحيوانات وخاصة الأغنام والماعز والأبقـــار، وبالرغم من أن حرفتي الزراعة والرعي هي السائدة في النشاط الاقتصادي في البلاد ، إلا أن تربية الحيوانات تعتبر لدى سكان المنطقة الحرفة الأكثر أهمية .(الجدول رقم5)

جدول (5) أعداد الحيوانات بإقليم برقة عام 1910م.

النوع	العـــــدد (رأس)
أغنام	713,000
ماعز	546,000
إبـــل	83,300
أبقار	23,600
خيول	27,000
حمير	18,600
المجموع	1411,500

المصدر: عبدا لرحمن محمد الدرسي ، الزراعة في ليبيا في العهد العثماني الثاني ، رسالة ماجستير غير منشـــوره، قسم التاريخ كلية الآداب ، جامعة قاريونس،2002 ، ص 125 .

وتشتهر برقة بوفرة ثروتها الحيوانية من الأبقار والأغنام والماعز، وكانت بنغازي سوقاً كبيراً للأبقار، وهي من النوع المحلي المعروف (بالوطني) ، ولها حركة تصدير نشطة إلى مصر ، وقد صدر من برقة إلى مالطا في سنة 1908 م حوالي 700 عجل بصفة أسبوعية ، بينما سجل الميزان التجاري لتلك السنة مع مصر تصدير 20ألف رأس من الأبقار و340 ألف رأس من الأغنام ، وبالنسبة لطرابلس لم تكن تتوفر فيها ثروة حيوانية مماثلة لبرقة ، ناهيك عن تعرض المواشي للتهديد بسبب غياب المطر في بعض السنوات مثل سنة 1881م التي اشتهر باسم (الجدب) بين السكان ، وقد اعتنت بعض قبائل برقة في المرج والجبل الأخضر بتربية النحل، وقد كانت هذه التربية متطورة في برقة.[28]

رابعاً: الخدمات الزراعية:

استفاق الولاة العثمانيون على الحالة المتردية التي وصلت إليها الزراعة والمزارع ، فعملوا خلال السنوات القليلة الأخيرة لحكمهم بجد للرفع من المستوى الزراعي مثل إلغاء الطريقة العشوائية في تحديد ضريبة عشر المحصول ، كذلك أنشأت الإدارة العثمانيون في عام 1907م بطرابلس ولأول مرة مديرية خاصة بالزراعة يشرف عليها مدير وخبراء زراعيون ، لتقديم العون والإرشاد للمزارعين كذلك إنشاء مزارع نموذجية لتدريب الفلاحين الشباب على الطرق الزراعية الحديثة ، حيث قسمت المزرعة بين قسم زراعة حبوب وقسم للبستنه وزراعة الخضراوات بأنواعها ، وفي عام 1911م صدر قرار بإنشاء مدرسة زراعية (إعدادية وثانوية) في طرابلس لتخريج خبراء ومهندسين زراعيين وطنيين ولكن لم يتم ذلك بسبب الاحتلال الإيطالي ، وكما قام العثمانيون بافتتاح المصرف الزراعي عام 1902م في مدينة طرابلس وافتتاح فروع للمصرف في كلٍ من الزاوية ويفرن وغريان والخمس ومصراتة ، وقد ساهم هذا المصرف في مد المزارعين بالقروض للتخفيف من جشع المرابين ، فكانت الفائدة من القروض حوالي 6% فقط ومن ذلك نستطيع القول بأن الخدمات الزراعية التي قدمها العثمانيون في أواخر سنين حكمهم لم تكن بالعمل الكافي نتيجة لفترات الجفاف التي مرت بالمنطقة في تلك الفترة.[29]

ونثبت مما سبق أن الزراعة في العهد العثماني الثاني كانت اقتصاداً بسيطاً يعتمد علـــى الأنشـــطة الرعوية والزراعية التي كانت تستخدم تقنية غير متطورة ، والتي تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي ، ولذلك كان المستوى المعيشي للسكان منخفضاً جداً ، وبالرغم من وجود الموارد الزراعية إلا أن استخدام الأراضي الزراعية كان متخلفاً ولا يسير مع البرامج الإرشادية للزراعـــة وكانـــت الأراضي مقسمة بين القبائل والعشائر ومعروفة بحدودها، وكانت الزراعة البعلية هي النمط السائد ، وتأتي بعد تربية الحيوانات في النشاط الاقتصادي ، وأهم ما يميز هذه الفترة هي إصـــدار قـــانون الأراضي (قانون الطابو) والذي ظهر في أواخر الحكم العثماني ، نتيجة لكثرة الخصومات علـــى الأراضي ، فيظهر هذا القانون الذي يحدد ملكية الأرض لكل شخص أو قبيلـــة وأحقيـــة اســـتغلال الأرض لصاحب هذه الوثيقة ، كما ظهرت في أواخر حكم العثماني المعاهد الزراعية ، والمصارف الزراعية كخطوة من الحكومة للعمل على النهوض بقطاع الزراعة وذلك عبر منح بعض القروض للمزارعين وظهور المرشدين الزراعيين ، ولكن ظل استخدام الأراضي الزراعية مهمـــلاً ،وهـــذا يجيب على التساؤل الأول للدراسة ،وقد تغير هذا الوضـــع بقـــدوم الإيطـــاليين وقيـــامهم بإنشـــاء المستوطنات في البلاد وخاصة في منطقة الدراسة ، وتغير استخدام الأراضي الزراعيـــة ، وقـــام الإيطاليون بإنشاء المزارع ، وتحديد محاصيل لم تكن معروفة في بعض المناطق ، وهذا ما ســـوف يوضحه القادم.

هوامش الفصل الأول

1-عبدا لحميد صالح بن خيال ، الزراعة والثروة الحيوانية ، في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيـــا، تحريـــر، الهادي بولقمة، وآخرون، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، ط1، 1995 ، ص 559.

2-محمد أمحمد الطوير، تاريخ الزراعة في ليبيا ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت ط1، 1991م ، ص 74 .

3- تيسير بن موسى ، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، الدار العربية للكتـــاب، تـــونس، ط1، 1988، ص 91.

4- ياسين شهاب الموصلي ، الأوضاع الاقتصادية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس، ط 1 ، 2006م، ص 83.

5-جريجوري، مشروع الاستيطان اليهودي في برقة ، ترجمة،الهادي بولقمة ، خالد الشـــاوي ، مكتبـــة قورينـــا ، بنغازي ، ط 1، 1975م ، ص 80 .
6- نفس المرجع ، ص 90 .
7- لوجلي صالح الزوي ، البادية الليبية ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ط1 ، 1998م،ص18
8-تيسير بن موسى ، مرجع سابق ذكره ، ص 113 .
9-نفس المرجع ، ص 119.
10-ياسين شهاب الموصلي ، مرجع سابق ذكره ، ص 88 .
11-عبد الرحمن محمد الدرسي ، الزراعة في ليبيا في العهد العثماني الثاني ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة قار يونس ، بنغازي ، 2002م، ص 65.
12-تيسير بن موسى ، مرجع سابق ذكره ، ص107 .
13-ياسين شهاب الموصلي ، مرجع سابق ذكره ، ص 90 .
14-نفس المرجع ، ص 92.
15-لوجلي صالح الزوي ، مرجع سابق ذكره ، ص 212 .
16-جان دببوا ، الاستعمار الإيطالي طرقه ومشاكله ، ترجمة ، هاشم حيدر، دار ليبيا للنشر والتوزيـــع ، بنغـــازي ط1، 1968م ، ص 104 .
17- ياسين شهاب الموصلي ، مرجع سابق ذكره ، ص 101 .
18-محمد أمحمد الطوير، مرجع سابق ذكره ، ص 44 .
19-تيسير بن موسى ، مرجع سابق ذكره ، ص 125.
20- عبد الرحمن محمد الدرسي ، مصدر سابق ذكره ، ص 86 .
21- تيسير بن موسى ، مرجع سابق ذكره ، ص 125.
22- يسري الجوهري ، الجغرافيا الاجتماعية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ط1 2001 ص137 .
23-عبد العزيز طريح شرف ، جغرافيا ليبيا ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ، ط3 1996م ص304.
24-عبدا لرحمن محمد الدرسي ، مصدر سابق ذكره ، ص 113 .
25-سالم علي الحجاجي ، ليبيا الجديدة ، منشورات مجمع الفاتح للجامعات ، طرابلس ، ليبيا ، ط1 ، 1989م ، ص 205 .
26-إير ويشن ، تاريخ ليبيا ، ترجمة ، عماد حاتم وميلاد المقرحي ، منشورات مركز جهـــاد الليبيـــين للدراســـات التاريخية ، طرابلس ، ط 1 2005 ص 25.
27-تيسير بن موسى ، مرجع سابق ذكره ص 134 .
28-فرانشسكو كورو ، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني ، ترجمة خليفة التليسي ، المنشأة العامـــة للنشـــر والتوزيـــع والإعلان ، طرابلس ، ط 1 ، 1971م ص 95.
29-تيسير بن موسى ، مرجع سابق ذكره ، ص 95.

الفصل الثاني

الاستيطان الزراعي في العهد الإيطالي وطبيعة استخدام الأراضي الزراعية في منطقة سهل المرج.

الفصل الثاني

الاستيطان الزراعي في العهد الايطالي وطبيعة استخدام الأرضي الزراعية في منطقة سهل المرج.

في الفصل الأول رأينا كيف كانت استخدامات الأرض الزراعية من قبل العثمانيون، ولكن الوضع تغير بعد الاحتلال الايطالي لليبيا، حيثبدأت منذ بداية القرن الماضي اهتمامات من وصلوا الأراضي الليبية ، من المثقفين الإيطاليين في التلويح والحسرة على اندثار مجد روما ، وبدؤوا بالفعل بعد استقرارهم في ليبيا في محاولاتالتوطين للايطاليين في ليبيا، وقام الإيطاليون عبر شركاتٍ ومؤسساتٍ بوضع مشاريع الاستيطان الزراعي في ليبيا، وكانت من أبرز المؤسسات في تلك الفترة مؤسسة التبغ الايطالية ، ومؤسسة الأنتى للتعمير، وبنك روما، وكما أن مشاريع الاستيطان مرت بعدة مراحل للتوطين، تم خلالها إنشاء مزارع، وتم خلالها إنفاق مبالغ طائلة في هذا المجال، وبلغ متوسط المزرعة الواحدة حوالي 25 هكتارا، كما تم زراعة محاصيل لم تكن معروفة لدى سكان المنطقة مثل الموز والكاكاوية والكروم وما يعرف ب(المحاصيل النقدية) وبالفعل أقام الايطاليون في ليبيا مشاريع استيطانية لا تزال أثارها شاهدة حتى اليوم ، تمكنوا خلالها من إنشاء مزارع تتباين مساحتها من منطقة لأخرى ، وقاموا باستغلال الأراضي في الزراعة بالإضافة إلى تربية الحيوانات ، وكانت كل مزرعة إيطالية تحوى مجموعة من العمال ، بالإضافة إلى المرافق الزراعية، وقد بلغ عدد المستوطنين حوالي 100.000 مستوطن إيطالي، في المقابل ظلت استخدامات الأرض بالنسبة للمواطن الليبي تسير على النهج السابق، حيث كانت تعتمد على زراعة الحبوب، والهجرة الفصلية بالقطعان جنوبا، ليعود في بداية الصيف لجني محصول الحبوب وهى حياة غير مستقرة، على عكس الوضع لدى الايطاليين، وبعد خروج الايطاليين وبالتحديد في بداية الخمسينات، حاولت المنظمات الدولية النهوض بالوضع الاقتصادي المتردي في البلاد ، وذلك بعد أن صنفت ليبيا بأنها من أكثر البلدان فقرا، ولذلك تم وضع بعض الخطط والبرامج ، التي تعتمد

على إعانات خارجية كانت تحت رهن الظروف الدولية، واستمر هذا الوضع حتى ظهور الـــنفط ، والذي أسس الخطط التنموية التي مهدت لانطلاق مشاريع الاستيطان الزراعي في ليبيا. وسوف يتم الحديث عن هذه الخطط وأهم مشاريع الاستيطان الزراعي التي قامت في البلاد في هذه المشـــاريع في الفصل الثالث ،وقد اتخذ الاستيطان الزراعي في العهد الايطالي أشكالا عده منها.

1-مفهوم الاستيطان

لقد رأينا أن نبين مفهوم الاستيطان الزراعي، وذلك لأهمية معرفته،وتشير كلمة الاستيطان إلـــى أيِّ جماعةٍ بشريةٍ تقيم معا في مسكن واحد ، أو في مجموعة من المساكن المتجمعة ، وتتمركز هذه الجماعة بتعاونها بالتوطين في بعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب وجود عـــدد مـــن المظاهر المتنوعة كالمساكن والمستودعات والمصانع والمخازن والطرق التي تنشأ وتصان بطريقة جماعية ، وتعتبر أكثر الأنماط انتشارا في العالم ، وذلك حسب الوظيفة التـــي تؤديهـــا ، وارتبـــاط الإنسان بالأرض والحياة الريفية ، ولا يزال هذا الارتباط قويا بين الإنسان والزراعة على الرغم من انتشار حِرَفٍ أخرى داخل حياة الريفيين[1] .

ويشار كذلك إلى الاستيطان بأنه عملية نقل للإفراد من منطقة إلى أخرى باقتطاع مساحات مـــن الأراضي الصالحة للزراعة للجماعات التي تطلب التوطين، وقد يكون التوطين إجباريا أو اختيارياً، كما يعرف الاستيطان أيضا بأنه العملية التي توضح جزءا هاما من معالم البرامج الإنشـــائية علـــى مستوى الدولة التي يتم فيها انتقال الأفراد من المناطق المزدحمة إلى المناطق المستصـــلحة حـــديثا والأقل كثافةفي نطاق هدف أساسي وهو رفع المستوى المعيشي عن طريق الإنتاج ، ويعرف كذلك على أنه محاولة إيجاد أماكن ثابتة ومستقرة لفئة معينة من السكان سواء أكان هؤلاء الســـكان مـــن البادية أم من الريف أم من الحضر، بهدف تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصـــادية وتزويـــدهم بالخدمات اللازمة ، وكذلك أن الاستيطان هو عملية من عمليات التنمية المكانية التي تهـــدف إلـــى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للجماعات المراد توطينهـــا ، كمـــا يشـــار إلـــى مفهـــوم

الاستيطان على أنه مجموعة من العمليات التي تنتج للجامعات البدوية الاستقرار والتوطين في نطاق مكاني معين سواءً في مناطقها أو في مناطق أخرى جديدة ملائمة وفي إطار من ظروفها[2].

أن عملية الهجرة واستقرار المهاجر في موطن جديد إنما يعنى أنه قد تحول إلى مستوطن، ومع ذلك لا يمكن القول بأن جميع حالات الهجرة تؤدى إلى قيام كيان استيطاني في الموطن الجديد،وإنما يلزم ذلك توافر شروط معينة ترتبط بعملية الهجرة ذاتها ، كما يفترض ذلك أيضا تفاعلات معينة مرتبطة بأنماط العلاقة بين المستوطنين والمجتمع الأصلي (3).

والتوطين (عبارة عن عملية اجتماعية مترتب عليها تهجير الأفراد من جهة إلى جهة أخرى ، وهو من الإجراءات الديمغرافية ، ويمكن النظر إلى التوطين على أنه تنمية للمجتمعات التي لديها فرصة للحياة على أرض جديدة أو أرض لم يسبق أن استخدمت ، وذلك من خلال إدخال الناس عليها وعموماً فإن مشروعات التوطين تقوم على برامج الاستصلاح للأراضي واستغلالها)[4] .

2 -أشكال الاستيطان في الريف

مر الإنسان بمراحل متعددة أثناء تاريخ تطوره الطويل حتى وصل إلى ما هو عليه الآن ، فقد بدأ حياته هائما على وجهه دون أن يعرف مكانا محددا للاستقرار، ويعود ذلك لعدم وصوله إلى مستوى مناسب من التقنية ، ومر الإنسان بمراحل عدة حتى وصل للاستقرار الكامل وهى مرحلة الصيد والتقاط الثمار، مرحلة الرعي ، مرحلة الزراعة ، ومرحلة الزراعة التي ساد فيها نوع من الاستقرار تعتبر عاملاً أساسياً ومهماً في نشأة القرى وتطورها بأشكالها المختلفة التي وصلت إليها ، ويعيش سكان المجتمع الريفي في مجتمعاتهم الريفية حيث تتخذ هذه المجتمعات أشكالا مختلفة من أشكال الاستيطان ، وأهم أشكال الاستيطان الريفي هي المزرعة المنفردة والقرية عبر الطريق والقرية الخطية ويتفرع من هذه الأشكال عدد من الأشكال الأخرى ، وتتأثر أشكال الاستيطان الريفي بعد عوامل من أهمها حجم الملكيات الزراعية وظروف حيازة الأرض الزراعية ، كما تتأثر بالعوامل الجغرافية وطبيعة المجتمع ، ومن أهم أشكال الاستيطان الريفي مايلي[5]:

أ- المزرعةالمنفردة:

ينتشر هذا النمط من أنماط الاستيطان في الريف الليبي بشكل كبير في منطقتي إقليم طـــرابلس ومنطقة الجبل الأخضر خاصة في المناطق الخصبة التي حولها المستعمرون الطليان إلى مـــزارع كبيرة وزعت على الإيطاليين لاستثمارها لمالكهم ، وقد عادت كل هذه المزارع في الوقت الحاضر لليبيين ، كانت معظم المزارع التي أقامها الطليان على نمط المزرعة المنفردة إضافة إلى أن هناك بعض المواطنين الذين لديهم مزارع في الريف يفضلوا أن يقيموا بيوتهم على أراضـــى مـــزارعهم حتى يمكنهم الإشراف المباشر على ما فيها من مزروعات ، وهو ما شجع على انتشار هذا الـــنمط من الاستيطان بشكل كبير، ومن عيوب هذا النوع من الاستيطان أن المزارع يستهلك جزءا كبيـــرا من الأرض الصالحة للزراعة في إقامة المنشآت السكنية والمخازن والحظائر وغيرها ، وهذا بـــلا شك فيه ضرر كبير على المزرعة والأراضي الزراعية ، ولهذا كانت المـــزارع فـــي الماضـــي صغيرة الحجم في أغلب الأحيان (6).

ب- القرية عبر الطريق:

وهى محاولة للاحتفاظ بمزايا المزرعة المنفردة مع الإقلال من عيوبها ففي هذا الشكل من أشكال الاستيطان يعتمد المزارعون في بناء منازلهم ومنشآتهم على أرضهم في المكان الذي تلتقي فيه مع أملاك غيرها من الجيران ، فيجتمع بذلك عدد من المنازل في مجتمع متقارب ، وهذا يخفف بـــدون شك من قسوة الوحدة أو العزلة ، ويزيد من متعة الاجتماع بالآخرين .

ج- القرية الخطية :

وهى من أقدم أشكال الاستيطان في العالم حيث كانت القرى تبنى على طرق المواصـــلات ، أو على ضفاف الأنهار وتأخذ شكلا خطيا ، وقد عاد هذا الشكل إلى الظهور من جديـــد بعـــد انتشـــار الطرق التي تربط المناطق المتباعدة مثل الطريق الساحلي في ليبيا ، حيث يعتمد بعض المزارعين على الاستفادة من السيارات المارة في الطريق ، لتوفير بعض الخدمات كعرض منتجاتهم من نبات وحيوان ، أو بناء مطاعم ومتاجر وأماكن الاستراحة للمسافرين تكون موردا إضافيا للمزارع (7) .

هذا بالإضافة إلى أشباه القرى والقرية المجمعة وهو حياة الناس في جوار بعضهم ، والقرية التقليدية.

3- الخطط الإيطالية للاستيطان الزراعييمنطقة سهل المرج:

في فترة الاحتلال الايطالي (1911-1943) حاولت الحكومة الايطالية إقناع شعبها بإمكان أن تغدوا ليبيا (وطنهم الموعود) ، وشاطئهم الرابع الذي سيحل مشكلة الزيادة السكانية والجسر الذي سيربط بين الأرض الأم وبين مستعمراتها في شرق أفريقيا ، ومنطقة نفوذها في شمال أفريقيا التي ستمنحها القوة والهيبة والمكانة بين الدول الكبرى في ذلك الوقت، نشرت الحكومة الإيطالية آنذاك بين الايطاليين فكرة أن ليبيا أرض بكر، وتتميز بإمكانات زراعية هائلة، إذا ما استثمرت من قبل مزارعين مهرة، مما سيعود بفوائد جمة على المستوطنين الإيطاليين وعلى بلادهم إيطاليا، واهتمت الحكومة الإيطالية ببرنامج المزارع الصغيرة التجريبية على أراضى الدولة بالقرب من مدينة طرابلس، وخلال هذه الفترة أرسلت العديد من البعثات لتقييم الإمكانات الزراعية للبلاد، ودراسة البدائل المختلفة لإقامة برامج الاستيطان الزراعي، وقد وجدوا أن هناك إمكانات كبيرة لإقامة المستوطنات الزراعية الإيطالية خاصة في أراضى المستغلة من قبل السكان الأصليين لزراعة الحبوب والرعي ، والتي يمكن تحويلها إلى أراضٍ للزراعة المستقرة، وبعد سيطرة الحكومة الإيطالية أعطت الحكومة الإيطالية قطعا كبيرة من أفضل الأراضي الزراعية للمستثمرين والشركات الايطالية ، ففي عام 1923م خصصت مساحة قدرها 104,847هكتارا من الأراضي للاستصلاح الزراعي منحت بعقود مستديمة لحوالي 378 مستثمرا وبدأ العمل في استصلاح هذه الأراضي وزراعتها ، وهذه السياسة الإيطالية الاستعمارية لإنشاء مزارع تجارية كبيرة الحجم في تلك الفترة يتم تمويلها برؤوس أموال إيطالية ، ويعمل بها عمال إيطاليون و ليبيون[8].

وفي عام (1914م) صدر تشريع للأراضي الزراعية ، يسمح للسلطات الاستعمارية بمنح الأراضي للإيطاليين الذين يرغبون في الحصول على أرض زراعية بغرض زراعتها ، وفي عام 1919م جُربِتْ أول محاولة بشأن الامتيازات الزراعية التي تمنح لفترة محددة بموجب مرسوم أخر صدر في هذا الخصوص ، وفحوى هذا النوع من أشكال الاستيلاء على أراضى البلاد أن يقوم

المزارع الإيطالي بدفع أقساط سنوية لمدة 90 سنة على أن تسترجع في نهايـــة المـــدة الأراضـــي الزراعية موضوع الامتياز وتعود إلى الدولة ، وتقدر مساحة الأراضي التي تم منحهـــا لأصـــحاب الامتياز حتى عام 1922 م بنحو 3612 هكتارا، وكانت هذه الأراضي تقع في جهات مختلفة مـــن ضواحي مدينة طرابلس ، وكان التركيز فيها على زراعة أشجار الزيتون واللوز والفواكه (بواسطة الزراعة البعلية) حيث يقدر أنه تم غرس 68502 شجرة زيتون وحـــوالي 73017 شـــجرة لـــوز وحوالي 9200 شجرة عنب ، ومن الواضح أن المرسومين المذكورين لم يتضـــمنا حـــلا شـــاملا وواضحا لموضوع تملك الأراضي، وعليه فقد صدر في فبراير عام 1923م مرسوم أعلن بموجبـــه تملك الدولة لجميع الأراضي في طرابلس من البحر حتى الجبل ، وكلف مكتب الســـجل العقـــاري بتسجيل الأراضي التابعة للدولة ، وفي هذا الخصوص تملكت الدولة مساحات من الأرض بلغت مئة ألف هكتار صُودِرَ البعضُ منها من السكان المحليين مقابل ثمنٍ ضئيلٍ جدا ، ومنحت هذه الأراضي إلى أصحاب الامتياز الذين يملكون رؤوس أموال ، وقد نظم المرسوم العلاقة بـــين الدولـــة وبـــين الأشخاص والشركات التي تمنح لهم أراضى زراعية ، بحيث يلتزم صاحب الامتياز بالعمل علـــى تنمية الأراضي التي خصصت له خلال مدة معينة عن طريق زراعتها بعلياً وزراعة جـــزء منهـــا بطريقة الري .[٩]

"إن قوانين 1928 م صدرت من أجل أن يشمل الاستيطان منطقتي طرابلس وبرقة ولكن يبـــدوا أن تلك القوانين أثبتت نجاحها في منطقة طرابلس ، حيث يتوفر الاستقرار على عكس ما حدث في برقة، كما أن مناطق بنغازي و توكرة والأبيار لم تكن صالحة لاستيطان عـــائلات تعتمـــد علـــى الزراعة المتنوعة لأن المنطقة تلائم زراعة الحبوب ، بشرط توفر الأمطار، ولذلك فإن اســـتيطان الأسر الإيطالية لم يتم إلا في حالة وجود أرض خصبة وموارد مائية متوفرة ، لذا فإن عدم تـــوفر هذا العامل أعطى الفرصة لعدم تطبيق قوانين 1928 في برقة التي تنص علـــى ضـــرورة إحيـــاء الأرض الزراعية وتوطينها بالأسر الايطالية، أي تحول الاستيطان إلـــى مشـــروع حكـــومي ، إن الاستيطان في برقة بقى مهملا حتى عام 1923م وهو العام الذي اتخذ فيه الاستيطان مسارا جديدا حيث بدأ الاستيطان الزراعي البشري بعد الحد من المقاومة في الجبـــل الأخضـــر وتـــوفر عامـــل

الاستقرار، كما اتجهت النية لإحياء المنطقة لنشاط زراعي متنوع لتحقيق الاستيطان الديموجرافي، وجلب عائلات استيطانية ، تم إنشاء جهاز مؤسسة (الأنتى) للقيام بمهمة إحياء الجبل الأخضر"[10]. ومن بين أهم المؤسسات التي عملت في هذا المجال هي:

ا- مؤسسة التبغ الإيطالية:

بدأت في تنفيذ السياسة الاستيطانية كأول مؤسسة شبه حكومية ، وقد خصصت عام 1931 لهذه المؤسسة مساحة من الأراضي تبلغ ألف هكتار تقع في منطقة تغرنة بغريان، وذلك لتوطين 500 عائلة إيطالية بواقع هكتارين لكل عائلة ، وأسندت مهمة الإشراف عليها إلى شركة التبغ الحكومية والتي أوكل إليها زراعة ألف هكتار من محصول التبغ ، الذي استخلصت نتائجه من تجارب زراعة هذا المحصول في كل من منطقتي مسلاته و غريان، وكانت الفكرة بأن تلتزم الحكومة باستصلاح الأرض ومد الطرق وإنشاء المساكن، وباقي المتطلبات الأخرى مقابل تعهد الشركة بتوطين خمسمائة أسرة بما في ذلك نفقات نقلهم وتأمين حياتهم وتقديم العون اللازم لهم حتى يبدأ الإنتاج الذي تعهدت الشركة بشرائه وبيعه بعد دفع ليرة واحدة للحكومة عن كل كيلو جرام .

وهذا أخرج الإيطاليين عن حدود المنطقة وتوسعوا إلى مناطق أخرى فوصلوا إلى منطقة ترهونة ثم إلى حدود مصراتة مما يعنى مواجهة عوامل أخرى ، ستدفع إلى ضرورة البحث عن أنواع من المزروعات والمحاصيل الأكثر توافقا مع البيئة الجديدة[11].

ب-مؤسسة الأنتى

باشرت الأنتى مهامها رسميا في شهر مارس 1933 م ، لتعمل بميزانية بلغت ثمانيةً وثلاثين مليون ليرة وعلى مساحة أرض قاربت في جملتها تسعين ألف هكتار، ومما تجدر الإشارة إليه أن الجهاز المذكور قد باشر بالفعل في إجراء عمليات المسح ، وإعداد الخرائط التي تلائم استغلال الأرض منذ صدور قانون إنشائها، إذ كان مكلفا بمباشرة العمل الفعلي للمنطقتين المخصصتين له في تلك السنة والتي حددت مساحتها بأربعة آلاف وسبعمائة وخمسين هكتارا في زاوية البيضاء، وثلاثين هكتاراً من أجل تنمية المراعى في منطقة الغريب وتاكنس.[12]

هذه المؤسسة هي من كبرى المؤسسات الإيطالية التي مهدت العمل للاستيطان الزراعي في المنطقة عبر المستوطنات التي تم إنشاؤها، ولازالت آثارها موجودة الى ألان .كماتوضح الخريطه التاليه.

خريطة (2) المستوطنات الإيطالية في منطقة الجبل الأخضر لعام1938.

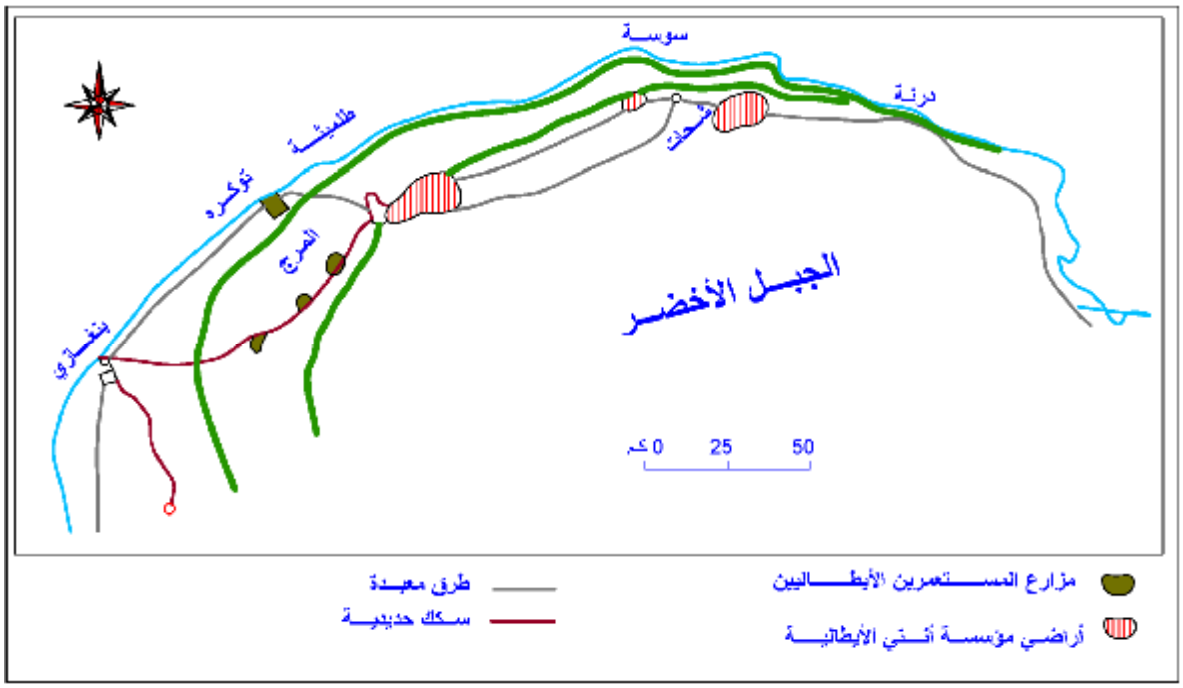

المصدر: جان ديبوا ، الاستعمار الايطالي في ليبيا طرقه ومشاكله ،ترجمة ، هاشم حيدر ، دار ليبيا للنشر والتوزيع ، ليبيا ، ط1،1968، ص151.

ج-بنك روما

"تأسس مصرف روما في شهر مارس 1880 م بمساهمة مالية فعالة من الفاتيكان وفي فترة وجيزة أصبح هذا المصرف من أكثر المصارف الإيطالية نشاطا في المجالات السياسية والاقتصادية وقد امتلك مصرف روما شبكةً واسعةً من الفروع المصرفية في مناطق اقتصادية حيوية مطلة على البحر المتوسط مثل مصر و جزيرة مالطا وطرابلس وبرقة ، فإيطاليا تنظر إلى طرابلس وبرقة بأنهما ميدانٌ مناسبٌ لاستثمار رؤوس الأموال وسوقٌ لبيع البضائع والصناعات الايطالية "[13].

اعتبر مصرف روما شراء الأراضي من أهم أهداف الاستعمار الايطالي بصفتها القاعدة التي يقوم عليها الاستيطان الإيطالي في ليبيا ، واختارت إيطاليا برقة لتكون باكورة هذا الاتجاه وشرع البنك عن طريق عملائه في شراء الأراضي الواقعة في ضواحي بنغازي ، والتي كان أصحابها في أشد الحاجة إلى بيعها ، وقد بذلت إيطاليا من قبل عدة محاولات لشراء أراض وتعميرها بمهاجرين إيطاليين، واستعان البنك بالسماسرة لشراء الأراضي ، عملت إيطاليا بنصائح الرحالة الألماني (رولفس) الذي زار ليبيا قبل ثلاثين سنة من بداية نشاط بنك روما بطرابلس ، والذي حرض فيها إيطاليا على احتلال ليبيا، وقال لها (أن المنطقة الممتدة من توكرة إلى الجبل الأخضر تعتبر أخصب أرض ليبيا وشبيهة بأراضي إيطاليا) ، وانطلاقا من هذه الحقيقة قرر بنك روما أن يكون نشاطه ببرقة مقتصرا على الزراعة وتفرعاتها وعلى تربية الحيوانات ، والى جانب شراء الأراضي والسوانى، وإعدادها للمعمرين ، وبذلك أنشا البنك مزرعة نموذجية في منطقة القوا رشة ، تبلغ مساحتها حوالي أربعة ألاف هكتار، للقيام بتجربة علمية لدراسة طبيعة الأرض وإمكانياتها الزراعية ودراسة التربة والمياه ، وتحديد نوع المزروعات التي قد تنجح فيها ، ومعرفة مدى تعاون السكان العرب مع المعمرين الإيطاليين وخصّص خمسةً وعشرين هكتاراً من المزرعة لزراعة الحبوب ، وزرعت فيها بضعة أمتار من أشجار الزيتون الذي جلب من إيطاليا مع بعض نماذج الحيوانات لمعرفة مدى تكيفها مع الأرض الجديدة .[14]

4- الحيازات الزراعية الإيطالية:

جرت أول محاولة لتوطين المزارعين الإيطاليين في ليبيا في سنة 1914 م ، وكان لابد من الإقلاع عن هذه المحاولة إبان الحرب العالمية الأولى ، إلا أنها استؤنفت في العقد الثاني من القرن العشرين وقد منحت الحكومة خلال المرحلة الأولى من التوطين ولغاية سنة 1928 م عدة امتيازات خاصة فيما يتعلق بالأراضي للمستوطنين ورجال الأعمال الإيطاليين دون أن تمدهم بأية مساعدات خاصة بالتنمية، واستمرت أعمال التوطين سنة 1928م إلى سنة 1938 م على أساس فردى ولكن بمساعدة مالية من الحكومة، وقامت الحكومة بعد سنة 1933 م بإدارة أعمال التوطين مباشرة وذلك

بموجب تشريع في سنة 1928م، ولم يمنح سوى عدد ضئيل من الامتيازات الخاصة، وما إن انتهت سنة 1933 م حتى تم تأسيس أكثر من 500 مزرعة إيطالية في ولاية طرابلس الغرب، وتم توطين نحو 1500عائلة إيطالية فيها، وبلغ مجموع المساحة التي يملكها أفرادٌ إيطاليونَ أو التي منحت كامتياز نحو 110000 هكتار، وكانت أكثر من خمس المزارع مساحتها أكثر من 25 هكتار للمزرعة الواحدة، وأكثر من ربع هذه المزارع تتراوح مساحتها بين 25-75 هكتاراً ، أما بقية المزارع فكانت واسعة إذ بلغت نحو 100 هكتار أو يزيد[15].

امالمزارع الامتيازية والمزارع الاستيطانية،بالنسبة للنمط الأول من المزارع الإمتيازية، والتي تعتبر محدودة من حيث العدد إذا ما قورنت بعدد المزارع المروية المتوفرة بسهل المرج، فقد كان الهدف من وجودها هو استحداث عملية استيطان المزارعين الإيطاليين بالمنطقة وعلى طول شريط سهل المرج الممتد حتى مدينة بنغازي فقد قامت الحكومة الإيطالية بتوزيعها وتمليكها للأفراد والأسر الإيطالية، وقد استغلت الحكومة الإيطالية آنذاك الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة الموسمية والمروية، حيث اختيرت منطقة سيدي امهيوس بمنطقة الأبيار كنموذج لتلك المزارع باعتبارها تقع في منطقة تزيد نسبة سقوط الأمطار فيها عن 250 مليمتر سنوياً، أما بالنسبة للنمط الثاني من المزارع الاستيطانية، فقد استحدث منذ عام 1935 م لأغراضٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ، هذا وقد قامت الحكومة الإيطالية بتقديم جميع التسهيلات اللازمة لأصحاب هذه المزارع ، وذلك بمنحهم القروض الزراعية بهدف تنمية هذه المزارع وتطويرها، والذي اعتبر آنذاك تطويرا ودعما لاقتصاد الحكومة الإيطالية، وحرصا على حماية الأسر الإيطالية المستوطنة بهذه المزارع ، والوصول إلى عملية الاكتفاء الذاتي، هذا وقد استغلت منطقتا سيدي امهيوس والمليطانية كمزارع مروية بدرجة كبيرة[16].

أما في منطقة السهل الساحلي الممتد من بنغازي إلى توكرة ، والقسم الشمالي الغربي من هضبة الأبيار والمرج فقد مرت بنفس التجارب أيضا ، فقد ولدت المزارع الأولى وترعرعت في المرحلة البدائية وسط جو من الاضطرابات خاصة المزارع التي أنشئت في الهضبة ، لذا فإن المستعمرين في المرج غرسوا أولى أشجارهم تحت حماية الأسلاك الشائكة ، وأن المزارع التي أنشئت في الأبيار كانت مزارع تحتوى برج مراقبة مزود بالرشاشات، وكان المستعمرون ينتقلون

بين بنغازي وبين مزارعهم في السهل دون طرق وخطوط حديدية في بداية الأمر، وعندما عم الاستقرار في هذا الإقليم مرت سنين من الجفاف الذي أحدث آثارا مخيفة في السهل الساحلي وفي منطقة الأبيار، حتى الحبوب المزروعة جيدا لم تنتج شيئا، هذا الجفاف لم يحدث الأضرار نفسها في منطقة المرج لأن موقعها أحسن من مواقع المناطق الأخرى، وظهرت بعض الشركات التي كان هدفها استغلال مساحات واسعة من الأرض، بواسطة زراعة الحبوب وتربية الماشية، وكان هناك شركة واحدة هدفها هدف بشرى بحت وهى شركة الاتحاد الاستعماري الإيطالي العربي في منطقة القوارشة، كما أنشئت محطة التجارب الفويهات، وكانت تابعة للمكتب الزراعي الذي أسس في شهر أبريل عام 1921 م، كما أنشئت حقول لأجراء التجارب عام 1922 و1923 في المرج وشحات ، وعام 1925 أسس صندوق ادخار بنغازي الذي حلت قروضه ، محل قروض الحكومة كما في طرابلس[17].

وبالنسبة إلى الحجم الذي يجب أن يعطى للمزارع، نجد أن مزارع الأبيار التي يعود تاريخ إنشائها إلى عام 1926– 1928 م، هي مزارع كبيرة إذ تتراوح مساحة الواحدة منها بين 2000 و 2600هكتار، أما مزارع المرج التي حصل عليها في تواريخ مختلفة، فهي متوسطة أو صغيرة المساحة، ومن تجارب الاستيطان التي حدثت في برقة خلال هذه المرحلة فيما بين عامي 1923-1924م، توزيع مساحات كبيرة من الأراضي على السكان بعد تعهدهم للحكومة بأن يجعلوا تلك الأراضي مزارع استيطانية، ويشغلونها بالمستوطنين فقد منحت الحكومة مساحة 13800 هكتارا إلى الغرب من سهل المرج لأحد المستثمرين، واستغل منها 7000 هكتار للرعي ومنحت مساحة 4800هكتار غرب منطقة سيدي جبريل، استغل منها 3600 هكتار للرعي والباقي للزراعة المختلفة، وأقيمت في منطقة الأبيار خلال الأعوام 1926-1928م أربعُ مزارعٍ تتراوح مساحتها بين 200-2600 هكتارا، ونمت حولها الأشجار المثمرة بالإضافة إلى استغلالها كمراعٍ لتربية الحيوانات، لأنها تتلاءم مع ظروف المنطقة، إن تجربة الاستيطان بمنطقة الأبيار تختلف عن المناطق الأخرى، لأن منطقة الأبيار أكثر ملائمة للزراعة من حيث التربة، على أن ذلك يتوقف على معدلات سقوط الأمطار التي تعتمد عليها عملية إنتاج الحبوب، ومن الأمور الهامة التي تخص

الاستيطان هو صدور قوانين عام 1928 م وهذه القوانين تشمل ضرورة إحياء الأراضي الزراعية وتوطينها بالأسر الإيطالية ، بمعنى أن الاستيطان تحول إلى مشروع حكومي ، وأطلق على هذه الفترة مرحلة التحول من الاستيطان الاقتصادي إلى الاستيطان البشرى[18] .

نستطيع القول بأن الاستيلاء على الأراضي من قبل الايطاليين مر بعدة بمراحل هي: فترة الاستعمار الرأسمالي 1914 -1927م، وهى التي سيطر فيها القطاع الخاص، وفي عام 1919م جرت أول محاولة بشأن الامتيازات الزراعية التي تمنح فترة محددة بمرسوم محدد هذا النوع من الاستيلاء على الأراضي يتطلب أن يقوم المزارع الإيطالي بدفع إقساط سنوية لمدة 90سنة على أن تسترجع الأرض في النهاية، وتقدر الأراضي التي منحت في هذا الامتياز بحوالي 3612هكتارا، أما مرحلة الاستعمار الاستيطاني الرأسمالي1928-1931م، هي مرحلة تهدف إلى تثبيت عدد محدد من المهاجرين الإيطاليين في المزارع المخصصة لهم من قبل الدولة، حيث بلغت مساحات الأراضي في تلك الفترة حوالي 838326هكتارا، وكذلك إنشاء 840مزرعة، وبلغت مساحةالأراضي التي غرست بالأشجار عن طريق الزراعة المروية حوالي 72ألف هكتار، وبلغت عدد العائلات التي تم توطينها حوالي 2031عائلة، وبلغت الإعانات الحكومية حوالي 62مليون ليرة، أما قروض صندوق التوفير بلغت نحو 158 مليون ليرة ، أما المرحلة الثالثة في فترة الاستعمار الاستيطاني بواسطة مؤسسات التعمير كما سبق الذكر (1932-1940 م) وقد بدأ في توطين أكبر عدد من الإيطاليين عن طريق شركات ومؤسسات مثل مؤسسة التبغ الايطالية، ومؤسسة الأنتى التي بدأت أعمالها من شحات وأنشئت قرية على بعد 15 كيلومتر من مدينة المرج بها نحو 50 منزل استيطاني بمساحة نحو 25 هكتارا لكل قطعة أرض زراعية [19]ونجد حاليأن هناك بعض الأهالي في منطقة الدراسة قد اشترى أراضي من بعض الإيطاليين عقب خروجهم من ليبيا اراضي زراعيه ،وقد ذكروا أن هناك شخص يدعى (كروش) وهو مستثمر إيطالي كان قد باع العديد من الأراضي الزراعية للسكان في المنطقة ولا يزالون يملكون تلك الأراضي إلى الآن.

5-أنماطاستخدام الأراضي الزراعية من قبل المستوطنين الإيطاليين

بالرغم من أن الهدف والوسائل التي انتهجت في كلا الإقليمين (برقه وطرابلس) كانت تنـــدرج تحت مضمون واحد هو خدمة المزارعين الإيطاليين قصد الوصول إلى تحقيق الاستيطان البشـــرى وتكثيفه حسب ظروف كل منطقة،إلا أن الحصول على الأراضي كان الهدف الأسمى للإيطاليين

جدول (6) الأراضي المستولى عليها من قبل الإيطاليين بالهكتار.

السنة	الأراضي المستولى عليها بالهكتار	السنة	الأراضي المستولى عليها بالهكتار
1922	350	1931	62,255
1923	90	1932	45
1924	540	1933	-
1925	1442	1934	163
1926	5,399	1935	152,000
1927	4450	1936	100,141
1928	29,693	1937	162700
1929	1	1938	52,000
1930	1,337	1939	43,000
المجموع	43,303 هكتار	المجموع	5,72,304هكتار

المصدر: الهادي مصطفى بولقمة، دراسات ليبية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط1، 1998،ص39.

نلاحظ أن هناك تباين فيالفترات الزمنية التي تم فيها الاستيلاء على الأراضي ،وكذلك تباين في المساحات خلال هذه الفترات،(جدول رقم 6)كما أن هناك تباين في مساحات القرى الزراعية التي انتشاءها الايطاليين التي تم انشاءوها في معظم إنحاء البلاد .كما ستوضح الخريطة التالية.

خريطة (3) القرى الزراعية الإيطالية في ليبيا عام (1940)

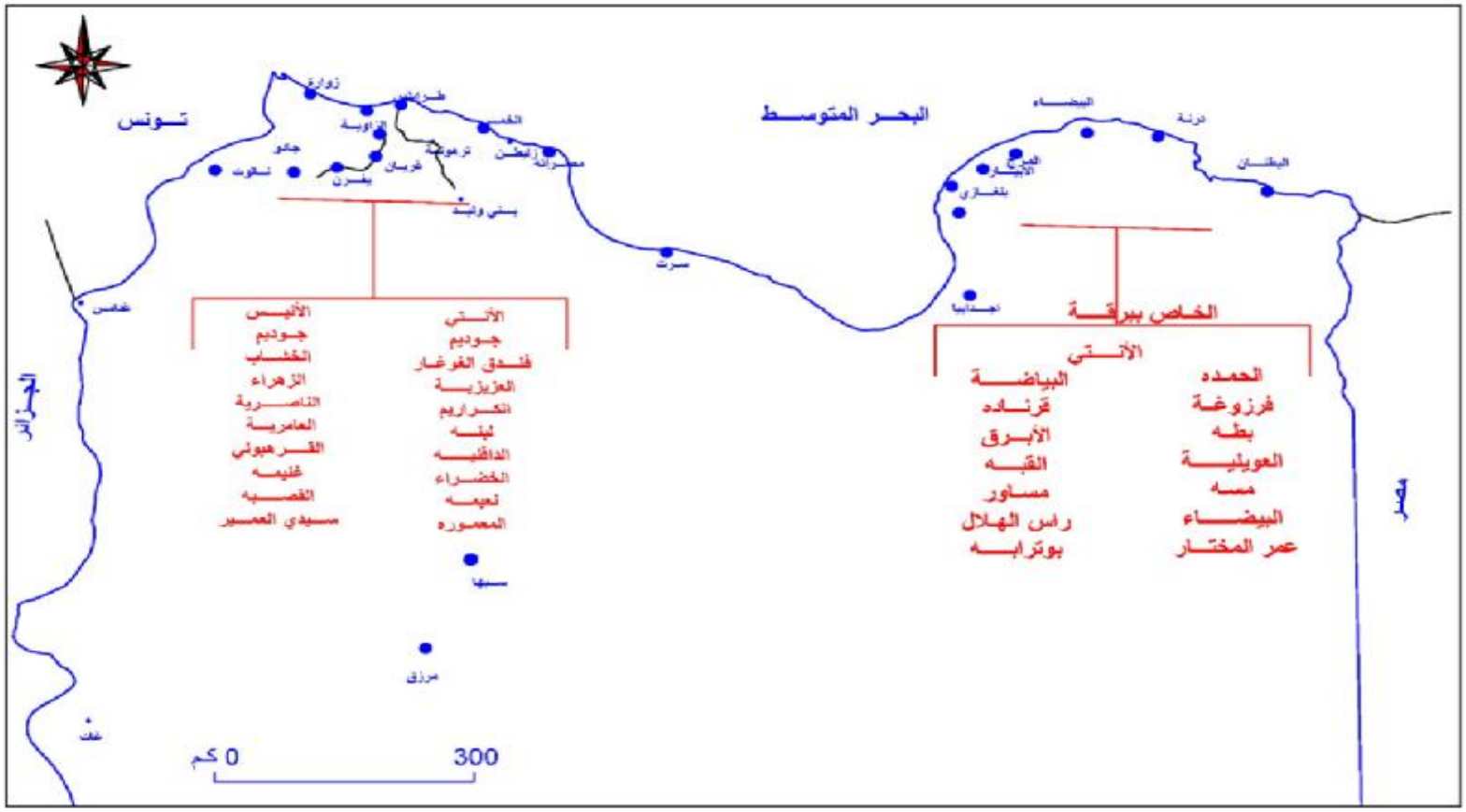

المصدر : الهادي مصطفى بولقمة ، دراسات ليبية ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ، ط1 ،1998 ، ص39.

نلاحظ أن حصيلة الاستعمار الاستيطاني ، كانت شيئا لا يذكر، إذ لم تتعد حصيلة الأراضي التي امتلكتها الدولة قبل عام 1922 م على ثلاثمائة وخمسين هكتارا ، وأن الرقم لم يزد بنهاية سنة 1925 على 1442هكتار، ونلاحظ أن عملية وضع اليد على الأراضي لم تشق طريقها إلا خلال عام 1928م حين صدرت قوانين التغيير الأساسي في محاولة الاستيطان.[20](جدول رقم 6)

أما الظروف المحيطة بعملية الاستعمار وتوطين السكان أنسب بكثير في منطقة المرج عنها في المناطق الأخرى ، لذا تعتبر هذه المنطقة بفضل وجود العشرين مزرعة الموجودة فيها مركز استعماري ، ويزرع المستعمرون مساحات أقل من مائة هكتار، وبعض الأحيان أقل من خمسين هكتارا، ولكن يوجد أربع مزارع فقط تقارب مساحة الواحدة منها 300 هكتار، لأن التربة في هذه المنطقة خصبة وكميات الأمطار عامة كافية ، زد على ذلك أن المياه الجوفية لا توجد على أعماق بعيدة ، وقد زرع الإيطاليون العنب والمشمش والتين والخوخ والزيتون واللوز، ولكن لم يقوموا بزراعة البرتقال لقولهم أنه يتأثر بالبرد وتنمو الحبوب في هذه المنطقة بصورة متوسطة ، ولكن ليس بصورة جيدة ، وقد خططالاستعمار الايطالي في حفر آبار جوفية قرب المزارع للاستفادة منها ، وتمتلك كل مزرعة قدراً كبيراً من المزروعات المروية الكثيفة والخضار والأشجار المثمرة ، وتؤلف هذه المساحات إطاراً أخضر يحيط بالمنازل ، أما تربية الحيوانات فالنسبة للأغنام المحلية تم توفير مراعٍ لها وقد تم توزيع المزارع على المناطق في منطقة الدراسة عام 1935 ،(الجدول رقم 7).

جدول (7) عدد المزارع وعدد السكان في المنطقة الشرقية عام 1935 م .

الاسم الايطالي	الاسم الحالي	المساحة بالهكتار	عدد المزارع	عدد السكان	
				30 يوليو 1940	31ديسمبر 1939
براكا	فرزوغة	8,850	295	2271	1621
مداليتا	العويلية	4,750	259	1,777	1018
دانسو	البياضة	2,310	75	537	432
أويران	بطة	14,670	337	2492	1,549
رانزا	مسه	2,857	112	3063	1016
ت.ليتوريا	زاوية البيضاء	40,38	168	1767	1735
باتسينا	قرنادة	4146	137	1106	961
ماميلى	عمر المختار	2196	70	255	-
ساقوريا	الأبرق	2335	122	1,114	1107
ج. برتا	القبة	2771	90	225	237
فيليزى	لحمده	7,290	120	814	-
ساوروا	7أكتوبر	1170	39	228	-
المجموع	-	57,383	1,824	15,649	9,676

المصدر: الهادي بولقمة، دراسات ليبية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط 1، 1998، ص56.

"وفي نهاية عام 1949 م تمكن الإيطاليون من تحقيق نجاح في تجربة الاستيطان الزراعي بأن بلغ إجمالي المساحات الزراعية التي استصلحها الإيطاليون حوالي 876,000 هكتار، وبلغ عدد المزارع الاستيطانية المنجزة 5825 مزرعة ، ووصل عدد السكان الإيطاليين الذين تم توطينهم حتى عام 1949 م إلى حوالي 45150 نسمة ، لقد تمخضت الجهود الإيطالية

في تعمير أراضي السواحل الليبية والتي لعبت العوامل الجغرافية دورا كبيرا في تحديد بدء مباشرة استغلالها ، وامتداد توزيعها وتحديد مساحاتها ونوع المزروعات بها، وكانت منطقة المرج المنطقة الزراعية الوحيدة التي استطاع فيها المستوطنون الإيطاليون تحقيق النجاح ، حيث أصبحت نموذجا مثاليا للاستيطان ، فالمستوطنون الإيطاليون الذين أصبحوا مُلاكآ لمزارع نموذجية وفقا لخطة استيطانية مدروسة مسبقا، وتم تقسيم أملاك الدولة من الأراضي الخصبة والتي كانت تقدر بحوالي 16,000 هكتار تقريبا مابين حوالي 20 مؤسسة زراعية كانت جميعا تتبع الأساليب التقنية في استثمار تلك الأراضي الخصبة ، وإن هذا الأسلوب العلمي قد أدى في الواقع إلى ازدياد كميات المحاصيل الزراعية وأدى إلى رفاهية أولئك المزارعين الذين أصبحوا يعيشون حياة جيدة ويمكن الإشارة إلى بعض الأرقام التي وردت خلال الإحصائية الصادرة عام 1931 م والخاصة بالاستيطان وهى:

1- بلغ عدد المزارع التي تم تمليكها حوالي 60 مزرعة ، مساحتها الإجمالية 11,000 هكتارا.

2- بلغ عدد المزارع الممنوحة وفقا لشروط خاصة 32 مزرعة مساحتها الإجمالية 14,445.

3- تم حفر13 بئرا في الجبل الأخضر كان عمقها يصل إلى أكثر من 40 متراً.

4- تم تمليك حوالي 64 تراكتورا زراعيا، وحوالي 23 آلة لبذر الحبوب ، بالإضافة إلى 90 محراثاً آلياً، هذا وقد قامت الحكومة بتدريب 24 فلاحا على كافة الشؤون الزراعية"".[21]

أما مجموع مساحة الأراضي المزروعة تبلغ حوالي 2174 هكتارا ،أما عدد الأشجار المزروعة فقد بلغ تقريبا 1,673,913 شجرة .أما الأسر المهاجرة (المستوطنة) فقد بلغ عددها 108 أسرة تتكون من 588 شخصا وخلال عام 1933 م بلغ مجموع المزارع الممنوحة للمستوطنين وفقا للحيازات الزراعية حوالي 25 مزرعة ، أما المزارع التي تم تمليكها ، فقد وصل عددها إلى 72 مزرعة ،هذا واشترت بعض الشركات والمؤسسات التجارية والزراعية مثل شركة المرج للعقارات ، وشركة المقاولات الزراعية الاستيطانية وصندوق الاستثمار الخارجي بمنطقة سيدي أرحومة وشركة في منطقة الصليعاية وسيدي مهيوس بعض المزارع ،

أما الخدمات اللازمة المقدمة للفلاحين كتوزيع شتلات الأشجار المتعددة على المزارعين ، كما قامت الحكومة بتشجيع استيراد الأبقار والأغنام والدواجن ذات السلالات الجيدة ، كما قامت بزيادة القروض الزراعية لغرض الإصلاح الزراعي، فبلغ قيمتها حوالي 40,4,844 ليرة إيطاليه[22].

6-وضعالزراعةالمحليةفي ظل الاستيطان الزراعيالإيطالي:

منذ أن بدأ الغزو الإيطالي لليبيا كانت الغالبية العظمى من السكان تعيش حياة ريفية ، وتعتمد في نشاطها الاقتصادي ، إما على الزراعة أو على الرعي ، وكان النشاط الزراعي ينقسم إلى نوعين رئيسيين هما الزراعة الموسمية وتتمثل في زراعة الحبوب وخاصة القمح والشعير، ويعتمد هذا النشاط في المرتبة الأولى على سقوط الأمطار، فبعد هطول الأمطار في الشتاء يخرج المزارعون من قراهم إلى السهول المحيطة بالقرى لحرث الأرض ثم الرجوع والانتظار حتى حلول فصل الصيف حيث يخرجون إلى هذه الحقول ، ويقيمون بها حتى ينتهي موسم الحصاد ، وأما النوع الثاني من النشاط الزراعي فهو أكثر استقرارا ، وتتم الزراعة البعلية عادة في الأودية وفي المصاطب الجبلية حيث تكفى الرطوبة المدخرة لزراعة بعض الأشجار كالنخيل والزيتون والكروم، وبعض الخضروات ، وأما الزراعة التي تعتمد على الري الدائم فوجدت في قرى القسم المحاذي لشاطئ البحر حيث تستخرج المياه من الآبار ، وفي بعض قرى الجنوب حيث المياه الجوفية في الواحات تكون قريبة من سطح الأرض ، وفي بعض أجزاء القسم الشرقي من البلاد وخصوصا في الجبل الأخضر حيث تتوفر عيون المياه، وكانت الزراعة بدائية من حيث الآلات التي يستعين بها المزارعون والتي يرجع تاريخها إلى آلاف السنين ، كما يعتمد النشاط الزراعي بما في ذلك استخراج الماء من الآبار على المجهود العضلي أو الحيوانات ؛ ولا يربى المزارعون إلا حيوانات قليلة مثل الماعز والأغنام[23].

لا يعنى غزو المعمرين الإيطاليين بالنسبة لليبيين ضغوطا سكانية جديدة على مصادر ضئيلة فحسب، ولكنه يعتبر استقدام نمط جديد من الزراعة يهدد طرقهم التقليدية ،وتعنى الزراعة لمعظم الليبيين ، قبل كل شي تربية الحيونات، ففي المستعمرة بكاملها إلى المناطق الأكثر جفافا إلى تلك التي تعتبر ذات فلاحة مكثفة ، يرعى الليبيون الأغنام والماعز والأبقار والجمال،

ويصل عدد القطيع من 250 إلى 300 رأس وقد يفوق هذا العدد ، أما بالنسبة لمناطق الرعي ، فإنها مملوكة أو مؤجرة أو ربما كانت ملكا لأحدى القبائل ،وإن الأعداد الكبيرة من الرعاة وخاصة السائدة في برقة يدعمون نشاطاتهم الاقتصادية كرعاة بمزاولة (الأعمال الزراعية المتنقلة) وحيثما يتبعون قطعانهم على طول السهول يزرعون الحبوب في بعض قيعان الأودية والأحواض القريبة ، وأشار الخبراء الإيطاليون بأن الأساليب التقليدية في الزراعة وتربية الحيوانات لا توفر إلا مستوى معيشياً محدوداً، حيث أن تربية الحيوانات والزراعة التقليدية لاتنتج أكثر من ثلاثة رؤوس من الماشية وحوالي 1.5 قنطار من المحاصيل الرئيسية للفرد الواحد ، وأشار أحد الخبراء الإيطاليين إلى أن أسلوب الزراعة المحلية كان أسلوبا ثابتا ، وأن الحافز للاستثمار الخارجي وأساليب جديدة سيكون الليبيون بطيئين في تغيير طرق حياتهم[24].

"وقد قدر أن الحكومة الايطالية قد أنفقت ما يقارب من 1150 مليون دولار في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية على المنشآت العامة والإنتاج الزراعي في ليبيا، وقد أخلى الإيطاليون منطقة برقة بناء على طلب حكومتهم ،وقد هاجر عددٌ كبيرٌ منهم إلى إيطاليا أثناء الحرب العالمية الثانية وقد تمكن الاستعمار الإيطالي في ليبيا من عمل نتائج هامة من بينها إنشاء الطرق والموانى والمباني العامة في ليبيا ذلك إلى جانب الأبحاث العديدة الخاصة بالبحث عن الثروة المعدنية وتطوير الإنتاج الزراعي ، بالإضافة إلى أن الاستثمارات التي خصصها الإيطاليون للإنتاج الزراعي والصناعي ، والتي ساعدت على تطوير الاقتصاد الليبي بصفة عامة ، ولا يجب أن ننسى الثمن الذي قدمه الليبيون في سبيل تحرير بلادهم وخاصة برقة التي فقد الليبيونفيها الكثير من مزارعهم وأعداد كبيرة من قطعانهم"[25].

ونجد أن،الاستيطان الزراعي بدا مع الاحتلال الايطالي الذي اخذ على عاتقة ضم الأراضي ،وتحويلها إلى مزارع استيطانيه،وان النظام الزراعي الإيطالي هو الذي أظهر ما نسميه اقتصاد السوق وهو العرض وطلب ، الذي يعتمد بالدرجة الأولى على التبادل على أساس استخدام النقود بعد أن كان النظام الاقتصادي قبل مجيء الايطاليين يعتمد بشكل كبير على نظام المقايضة، أما الإنتاج الزراعي قبل مجيء الإيطاليين كان يتمثل في بعض الحبوب مثل القمح والشعير وبعض الأشجار مثل الزيتون والرمان وكلها محاصيل معروفة في المنطقة منذ أمد بعيد

وقد أدخل الإيطاليون العديد من المحاصيل الزراعية الجديدة على البيئة الليبية ، كما جلبوا معهم كذلك التقنية والطرق الزراعية الحديثة التي وظفت لخدمة أغراضهم ، وانتهى كل ذلك بنهاية حكمهم البغيض ، وبعد استقلال البلاد أُدخل القليل من التحديث على العمليات الزراعية من قبل المواطنين ، واستخدمت بعض الآلات التقنية البسيطة مما كان سائدا من تقنية في ذلك الوقت ، إلا أنه نظرا لأن الإمكانيات المادية كانت محدودة والخبرات شبه معدومة لم تحدث تغيرات كبيرة في تطوير الزراعة[26].

وبأن سياسات الاستصلاح الزراعي الإيطالي لم تعد بالنفع على المزارعين الليبيين بل العكس هو الصحيح ، فقد أضرّت بمصالحهم وتسببت في فقدانهم لأراضيهم والإدعاء بأنهم قد استفادوا من برامج الاستيطان الزراعي الإيطالي هو ادعاء باطل ، وما هو صحيح أن الإيطاليين قد أدخلوا ولا شك أنماطا حديثة من التقنية الزراعية وقدموا المساعدات المالية ، والخبرة الفنية لتطوير الزراعة المحلية ، و لكن هذه القروض كانت مثل المعونات الرمزية ، والمساواة الاجتماعية والاقتصادية بين المزارعين الليبيين والإيطاليين، كانت تبدو بعيدة المنال وقد ظلت الأراضي الزراعية التابعة لمشاريع الاستيطان الزراعي تحت سيطرة الإيطاليين إلى نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث قام العديد منهم ببيع أراضيهم وممتلكاتهم وغادروا البلاد[27].

7-وضع الزراعة بعد خروج المستوطنين الإيطاليين

"قامت منظمة الأغذية والزراعة (F.A.O) التابعة للأمم المتحدة في سنة1952 م بإعداد تقرير عن وضع الزراعة في ليبيا ورد فيه : -(أن ليبيا تعتبر مثالا جيدا للفقر المدقع في أسوأ أحواله، فالوضع الاقتصادي للبلاد يظهر أغلبية السكان يعيشون في مستوى معيشي متدن يبلغ حد الكفاف لا توجد مصادر للطاقة أو المعادن ، والتوسع الزراعي محدد بالظروف المناخية الصعبة ، ورأس المال معدوم ، ولا يوجد هناك أي عمالة فنية أو كفاءات إدارية تذكر) وهذا التقييم للوضع الاقتصادي والزراعي خلال فترة الخمسينات كان صادقا إلى حد كبير نظرا للظروف الطبيعة والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت تواجهها البلاد في ذلك الوقت ففي بداية الخمسينات كانت البلاد لا تزال تعانى من آثار الحرب العالمية الثانية ، وكان الهيكل الاقتصادي مرتكزا على قاعدة زراعية ريفية عريضة إلى جانب قطاعات حضرية

صغيرة ، فقبل اكتشاف النفط كانت الزراعة والرعي يمثلان القطاعين الرئيسين في الاقتصاد الليبي، حيث كان حوالي 80% من السكان يعيشون في الريف والبادية و 70% من العمال الناشطين كانوا يشتغلون بالزراعة ، وكانوا ينتجون 60% من الناتج الإجمالي القومي للبلاد، والذي كان من أهم منتجاتهم الحبوب وزيت الزيتون والأغنام وخاصة في السنوات الخصبة"[28] .

وكما ذكرنا فإن أغلب الأراضي الزراعية كانت تزرع بأسلوب الزراعية الواسعة، وتتحكم فيها ظروف منها تذبذب الأمطار وقلة رأس المال، ومستوى التقنية والممارسة البدائية، وكانت سلالات البذور أقل جودة، وهناك بعض المحاصيل لا سيما الشعير وبعض الخضروات من النوعية الجيدة، وتعد المحاصيل الزراعية الرئيسة في ليبيا هي الحبوب، القمح والشعير على وجه الخصوص، أما الأشجار المثمرة للمزارع الايطالية من أشجار الزيتون تنتشر في أغلب المناطق،وتشير التقديرات إلى أنه توجد في ليبيا حوالي 3.5 مليون شجرة زيتون، وحوالي 12 مليون شجرة نخيل، وعشرة ملايين منها في فزان، وكذلك من المحاصيل المهمة التين والكمثرى والمشمش والرمان في تلك الفترة، وأنتجت السلطات الإيطالية أصنافاً من اللوزيات والعنب[29].

في بداية الخمسينات كان حوالي 80% من السكان يعيشون في الريف ويعتمدون في معيشتهم على الزراعة أو على الرعي، نظرا لفقر البلاد الاقتصادي فلم تعرف البلاد خلال هذه الفترة برامج منظمة لتطوير الزراعة، ولم يتدخل القطاع العام وترك النشاط الزراعي للمجهود الفردي، واستمر النشاط الزراعي تقليديا في إمكانياته .

"إن سهل المرج والجزء الشمالي من الجبل الأخضر كلاهما يحتويان على تربة هي من أجود أنواع التراب في ليبيا بالنسبة للزراعة ، وأما مجال الري فيهما أقل مما هو عليه في ولاية طرابلس الغرب ، غير أن الأمطار أكثر غزارة عما هو الحال في معظم أنحاء ليبيا ، ولم تستغل الإمكانات بشكل كبير،وأهم المحاصيل هي القمح والشعير، وتليهما الثمار والخضروات ، ويعتبر معظم السكان في برقة تربية الحيوانات والزراعة هي مصدر دخلهم الأساسي وبموجب الاتفاقية التي وقعت بين ليبيا وإيطاليا ، والتي بموجبها أعيدت جميع مزارع مؤسسة الأنتى في برقة إلى الحكومة الليبية ، وكذلك بعض المزارع التي هجرها الإيطاليون في طرابلس الغرب ، ، كما قامت (مؤسسة تعمير ليبيا ، والمؤسسة الوطنية للضمان الاجتماعي) بتوحيد صفوفهم للإشراف على ما بقى من أعمال التنمية الخاصة بمزارع الأنتى في ولاية طرابلس الغرب ، وغيرها من

المناطق"[30] .ونجد تباين بين الأقاليم في ليبيا من حيث مساحة الأرض الزراعية والتركيب المحصولي.(جدول رقم8)

جدول (8) توزيع الأراضي الزراعية في ليبيا حسب الأقاليم لعام 1945 م بالهكتار.

	طرابلس	برقة	فزان
مجموع الأراضي الزراعية	1,000,0000	4,000,000	125,000
الأراضي الرعوية	8,000,000	3100,000	0
زراعة متنقلة	16,00,000	5,000,00	0
زراعة مستقرة	4,000,00	145,000	0
زراعة قائمة فعليا	200,000	5,0000	15,00
غابات و أخراج	3,000	11,0000	0
زراعة مروية في الواحات	200	500	2700
غابات نخيل	16,000	8,000	12,0000

المصدر: وليم فيشر، الزراعة في ليبيا الفترة الحرجة ، في كتاب الزراعة والتنمية الزراعية في ليبيا ، ترجمة وتحرير، حسنى بن زابيه، دار ومكتبة الفضيل للنشر والتوزيع ، بنغازي ، ط1 ، 2009 ، ص36 .

"وضع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بعد أن نالت البلاد استقلالها عام 1951 م خطة تنموية لتنفيذ بعض المشاريع في قطاع التنمية الزراعية ، حيث وصل مجموع المزارع في منطقة الجبل الأخضر بما فيها منطقة الدراسة إلى حوالي 1772، ووصل مجموع المساحات الزراعية إلى حوالي 28,449 هكتارا ، كما في جدول رقم(9) ووصل مجموع المساحة المزروعة بالقمح والشعير بالهكتار إلى حوالي 24,087 وكان نصيب منطقة المرج منها حوالي 9,625 هكتارا ، وبلغ مساحة المزروعة قمحا وشعيرا حوالي 13.5 هكتارا ، وحوالي مليون

هكتار من الأراضي الليبية يتكون من أرض زراعية وأرض مزروعة بالمحاصيل وذلك عـــام 1951م" .

جدول (9) المزارع الإيطالية في ولاية برقة لعام 1958 م .

المنطقة	عدد المزارع	المساحة
المرج	624	10,433
طلميثة	387	5,534
تاكنس	10	300
البياضة	76	1438
مسة	112	2128
شحات	32	704
عمر المختار	70	1266
الفايدية	132	212
الأبرق	92	470
رأس الهلال	32	117
القبة	44	418
البيضاء	161	3519
المجموع	1,772	28,449

المصدر: التنمية الاقتصادية في ليبيا ، تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، الجزء الثاني ، واشنطن ، 1960، ص 300 .

ونجد أن استخدام الأرض والتغير في التركيب المحصولي شهد تغير في فترة الاستيطان الزراعي الايطالي،وان التغير في التركيب المحصولي بدا مع الاحتلال الايطالي ،وهذا يجيب على التساؤل الثاني ،ونجد أن مشروع الاستيطان الايطالي مر بمرحلة تدهور خلال الفترة الممتدة من 1945 إلى بداية خطط التنمية التي شاهدتها البلاد وخلال تلك الفترة عاد استخدام الأراضي الزراعية إلى سابق عهده، رغم ما طرح من مشاريع للنهوض بالزراعة وتطويرها ، وظلت حرفة الرعي وتربية الماشية هي الحرفة الاقتصادية الأكثر انتشارا بين سكان المنطقة وحاولت الخطط التنموية النهوض بالزراعة وخاصة بعد ظهور النفط في ليبيا ، و بدأت أول المخططات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا،والتي جاءت معها مشاريع الاستيطان الزراعي ، ومنها مشروع الجبل الأخضر ،وسنقوم في الفصلين الثالث والرابع ،بتكملة الإجابة على التساؤل الثاني، حول سياسة مشاريع الاستيطان الزراعي تجاه استخدام الأرض والتغير في التركيب المحصولي في منطقة الدراسة والتي كان آخرها بنهاية عام 1985م ، كما سنلاحظ في الفصل القادم .

هوامش الفصل الثاني

1- السيد خالد المطري ، جغرافية الاستيطان الريفي ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، جدة السعودية ط 1- 1999 ص 19 .

2- هناء عبدا لمعتمد عبدا لله ، الاستيطان السكاني وانعكاساته ، دراسة ميدانية للتغير الاجتماعي في المجتمع المحلي ، رسالة ماجستير ، غير منشوره ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب، جامعة قار يونس بنغازي, 2007 ، ص 47 .

3- مجدي حماد ، النظام السياسي الاستيطاني ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، بيروت ، ط1 ، 1990، ص127.

4- سامية محمد جابر ، علم الاجتماع الريفي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط1، 1990، ص133 .

5- على أحمد فؤاد ، علم الاجتماع الريفي ، دار النهضة العربية ، بيروت ط1، 1981، ص58.

6- لوجلي صالح الزوي ، علم الاجتماع الريفي ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ط1، 1998، ص76 .

7-محجوب عطية الفائدي ، مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي ، منشورات جامعة عمر المختار ، البيضاء ، ط1 ،1992 ، ص14 .

8-عبدا لحميد صالح بن خيال ، الزراعة والثروة الحيوانية ، في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا, تحرير الهادي بولقمة وآخرون ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ,سرت ,ط1 , 1995 ، ص560 و ص561 .

9-مصطفى محمد الشركسي ، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الايطالي ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، ط1 ، 1976 ،ص68 .

10-صبرية حمد جمعة القطعاني ، خطط التنمية وآثارها على النشاط الزراعي في منطقة الجبل الأخضر ، دراسة تطبيقية لمشروع الفاتح للاستيطان الزراعي ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب, جامعة قار يونس ،2009، ص 15 .

11-الهادي مصطفى بولقمة ،الاستعمار الاستيطاني الإيطالي في ليبيا ، 1911-1939 ، في كتاب الاستعمار الايطالي في ليبيا 1911-1939 تحرير، إدريس صالح الحرير، منشورات جامعة الفاتح ، ليبيا، ط1 ,1984 ، ص70 .

12-الهادي مصطفي بولقمة ، دراسات ليبية ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ط1 ،1998 ، ص34.

13-عبد المولى صالح الحرير، التمهيد للغزو الايطالي لليبيا وموقف الليبيين منه ، دراسات في التاريخ الليبي ،1911-1939 ، منشورات جامعة الفاتح ، ليبيا ، ط1 1984، ص13 .

14-وهبي البوري ، بنك روما ، منشورات مجلس الثقافة العام ، بنغازي ، ليبيا ، ط1، 2006 ،ص106، ص117

15 البنك الدولي للإنشاء والتعمير ،التنمية الاقتصادية في ليبيا ، الجزء الثاني ، ، واشنطن ، ط1 1960، ص 287 .

16-صبحي محمد فنوص ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأثرها في عمليتي النمو والتركيب السكاني في منطقة الجبل الأخضر ، مجلة كلية الآداب ، العدد الخامس عشر ، منشورات كلية الآداب والتربية، جامعة قار يونس ، بنغازي ، 1986، ص42.

17-جان ديبوا ، الاستعمار الايطالي في ليبيا طرقه ومشاكله ، ترجمة هاشم حيدر ، دار ليبيا للنشر والتوزيع بنغازي ليبيا ط1 1968 ، ص150 - 151 .

18- صبرية حمد جمعة القطعاني،مصدر سابق ذكره ،ص17 .

19-مصطفى محمد الشركسي ، مرجع سابق ، ص71 ، ص73 .

20-الهادي مصطفى بولقمة ، دراسات ليبية ، مرجع سابق ، ص40 .

21-غوليام ناردوتشى ، استيطان برقة قديما وحديثا ، ترجمة ,إبراهيم أحمد المهدوي ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، سرت ، ط1، 1995،ص 86،ص187.

22- نفس المرجع، ص189، ص190 .

23-مصطفى عمر التير ، التنمية والتحديث ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ط1 ، 1980،ص75.

24-كلوديو سيجيرى ، الشاطئ الرابع الاستيطان الإيطالي في ليبيا ، ترجمة ، عبدا لقادر مصطفى المحيشى وآخرون ، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي طرابلس، ط1، 1987، ص274.

25-يسرى الجوهري ، شمال إفريقيا دراسة في الجغرافية التاريخية والإقليمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ط1 ،1968 ،ص 326 .

26-لوجلى صالح الزوي ، مرجع سابق ذكره ،ص178 .

27-عبدا لحميد بن خيال ، مرجع سابق ذكره ،ص563 .

28- نفس المرجع ، ص564 .

29-وليم فيشر ، الزراعة في ليبيا الفترة الحرجة ، في الزراعة والتنمية الزراعية في ليبيا ، ترجمة وتحرير، حسنى بن زابية ، دار ومكتبة الفضيل للنشر والتوزيع ، بنغازي ، ط1، 2009 ،ص 36 .

30-االبنك الدولي للإنشاء والتعمير، مصدر سابق ذكره، ص299 .

الفصل الثالث

خطط التنمية في ليبيا وأثرها على الزراعة

واستخدام الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة

الفصل الثالث

خطط التنمية في ليبياوأثرها على الزراعة واستخدام الأراضي الزراعية فيمنطقة الدراسة.

لاحظنا في الفصل الثاني كيف بدأ التغير في استخدام الاراض الزراعية مع قيام الاستيطان الايطالي الذي بدا في ضم الأراضي وزراعة محاصيل معينه بها وتربية أعداد وأنواع معينه من الحيوانات داخل هذه المزارع ،وتغير الوضع مع رحيل الايطاليين وبدأت استخدامات الأرض الزراعية تعود إلى سابق عهدها ، وكان الرعي والزراعة من المكونات الرئيسية للاقتصاد الليبي قبل النفط، حيث كان الرعي والزراعة (التقليدية) ، من الحرف الأكثر انتشارا واستقطاباً لليد العاملة المحلية، وفى بداية الخمسينات جرت أول المحاولات للتخطيط الاقتصادي في ليبيا ، حيث صنفت الأمم المتحدة ليبيا بأنها من أكثر بلدان العالم فقراً في ذلك الوقت، ولذا حاولت البعثات الدولية إجراء بعض الخطط والبرامج كمحاولة للنهوض بوضع البلاد الاقتصادي، ولكن هذه المحاولات لم تنجح، لأنها كانت تعتمد على حجم المساعدات الممنوحة من الدول والمنظمات الدولية للبلاد ولم تكن على دعم محلى وبعد ظهور النفط في البلاد ظهرت معه أولى الخطط الاقتصادية والاجتماعية في البلاد 1963-1968، ولم يكن ظهور هذه الخطة مصادفة ، بل لعدة أسباب منها الهجرة المغادرة من الريف نحو المدن ، والتي رأت في العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وقطاع الخدمات أفضل من العمل بالزراعة والرعي ، ولم يكن حجم المخصصات لقطاع الزراعة كافياً للنهوض بالزراعة ، وجاءت خطة التنمية الثلاثية 1973-1975 ، وهى التي مهدت الطريق لظهور مشاريع الاستيطان الزراعي في ليبيا ، والتي من بينها مشروع الجبل الأخضر للاستيطان الزراعي وكانت خطة التنمية 1976-1980، هي الخطة الرئيسية في تطور المشاريع، وأما خطة التحول 1981-1985 جاءت مكملة لما قبلها من خطط ، وظهر معها مشروع الزراعة المروية في أراضى الساحل والتي كانت تعتمد على مياه النهر الصناعي ، ومع نهاية هذه الخطة بدأت مرحلة الميزانيات التيسيرية والتي كانت تعتمد سياسة زراعية معينة وهى العمل على محاولة إكمال بعض

المشاريع في الخطط السابقة، وكانت تضع البرامج والخطط للنهوض بالزراعة ولكنها كانت عبارة عن مشاريع ومقترحات لم ينل قطاع الزراعة منها الحظ الأكبر، وظل الاعتماد على قطاع النفط كمصدر أساسي في البلاد ، وقطاع الخدمات الأكثر استقطابا للعمالة الوطنية ، وخاصة مع تدهور قطاع الصناعة والذي كان يعتمد على المنتجات الزراعية في الإنتاج عبر الصناعات التحويلية ، مثل مصانع الألبان، والعصائر، ومصانع الصوف ، والصناعات الغذائية الأخرى ، وغياب دعم الدولة للمزارع مما أدى إلى تغير في استخدام الأرض الزراعية وتغير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمزارع الذي بدأ رحلة البحث عن مصدر دخل إضافي يعوله وأسرته ، وتحول المزارع للعمل في القطاعات الأخرى في ظل غيابٍ لدعم الدولة .ولقد رأينا أن نبدأ الحديث عن وضع الزراعة خلال الخمسينات كالتالي

أولاً: وضع الزراعة خلال الفترة 1952-1962 :

تشير التقارير"في أوائل الخمسينيات ان هناك محاولتين للتخطيط الاقتصادي ، لكن هاتين الخطتين لم يكتمل تنفيذهما بسبب المصاعب المالية التي كانت تواجهها البلاد في ذلك الوقت ، وخطة التنمية الزراعية الأولى 1952-1958 تقدمت بها بعثة الأمم المتحدة في سنة 1951م بهدف تطوير الأراضي الزراعية القائمة آنذاك وتحسين أوضاع المزارعين ، وكان المبلغ المقترح لهذه الخطة الشاملة حوالي 30 مليون دينار ، ومعظم الأعمال التي أنجزت في هذه الفترة كانت في مجالات الاستكشاف والبحث عن المياه الجوفية ، وعمليات التشجير وتثبيت الكثبان الرملية ، والحماية من الفيضانات ، والخدمات الزراعية والإرشاد الزراعي والمحاولة الثانية للتخطيط الزراعي تمثلت في الخطة الخماسية 1956-1961 والتي قامت بها لجنة مشتركة من الحكومة الليبية والبعثة الأمريكية للعمليات في ليبيا (U.S.O) وبعثة المساعدات الفنية التابعة للأمم المتحدة في ليبيا ، وقد اعتمدت هذه الخطة على المساعدات الدولية ، وكان نصيب القطاع الزراعي من هذه الخطة حوالي 1.6 مليون دينار أو ما يعادل 8% من المخصصات الكلية للخطة ".[1)]

جدول (10) المساعدات التي تلقتها ليبيا من دول مختلفة خلال الفترة 1953-1960

(1000) جنيه إسترليني.

السنة	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960
الولايات المتحد	554	490	2382	4055	4732	9136	8449	11384
المملكة المتحدة	2740	375	3750	3750	4000	4250	3250	3250
الأمم المتحدة	233	275	2.8	215	261	262	260	250
دول أخرى	228	110	130	130	265	40	1170	-
المجموع	3755	4625	6474	8150	9265	13688	13229	14884

المصدر: يسرى الجوهري ، شمال أفريقيا ، دراسة في الجغرافيا التاريخية والإقليمية ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، ط1 ، 1964 ، ص 331 .

ونجد من البيانات السابقة أن البلاد كانت تعيش حياة الكفاف التي اعتمدت فيها على المساعدات الممنوحة من الدول والمنظمات الدولية ، وفى برقة يعتبر الشعير والقمح من المحاصيل الرئيسية في المنطقة ويليهما في الأهمية الفاكهة والخضروات التي تزرع أساساً في الحقول والبساتين المجاورة للمدن ، ويزرع القمح على وجه الخصوص في شمال الجبل بينما يزرع الشعير على الأطراف الصحراوية في الجنوب حيث تمارس هناك الزراعة المتنقلة ومما هو جدير بالذكر أن أغلب سكان برقة ينظرون إلى الرعي ، وليس إلى الزراعة المستقرة على أنها المورد الأساسي لدخلهم (جدول رقم 10)، لذا فإنهم يقومون بتربية أعداد كبيرة من الأغنام والماعز والجمال في منطقة الجبل الأخضر وعلى حدود الصحراء وترك انسحاب الإيطاليين من ليبيا نموذجا للازدواجية الريفية ، فحوالي نصف مساحات الأراضي الزراعية كان مستغلا من قبل القطاع التقليدي والنصف الآخر من الأراضي كان مستغلا من جانب المزارعين الإيطاليين الذين بقوا في طرابلس حتى عام 1970م وبذلت مصلحة الاستيطان الزراعي التي حلت محل شركات الاحتلال السابقة كل المحاولات في الخمسينات لإحياء الإنتاج المتردي وإعادة الزراعة المستقرة إلى برقة ، ولكنها باءت بالفشل رغم المساعدات من الهيئات الدولية ، فسياسة الاقتصاد الحر للدولة بعد بداية اكتشاف النفط في عام 1957م وبداية توريده في عام 1961م كان لها التأثيرات السلبية على البلاد حيث استقطبت القطاعات الأخرى غير الزراعية القوى العاملة من

الزراعة فارتفعت تكلفة الإنتاج الزراعي ، كذلك استيراد سلع غذائية بأسعار زهيدة نافست بنجاح الإنتاج المحلى ، هذا الوضع سبب عزوفا عن الاستثمار في القطاع الزراعي الذي كان الدخل فيه راكدا بمعدل 21 مليون دينار ليبي خلال الفترة 1958- 1967 ، وصنف في عام 1946م حوالي 35.7% من السكان الناشطين اقتصاديا على أنهم منخرطون في قطاع الزراعة الذي يساهم فقط بحوالي 3% من إجمالي الناتج المحلى في ذلك الوقت.[2]كانت الزراعة وتربية الحيوانات تُكَوِّنَانِ القاعدة الأساسية الرئيسية في الاقتصاد الوطني خلال الفترة التي سبقت البترول ، ففي تلك الفترة كانت الزراعة تستوعب حوالي 80% من سكانالبلاد وحوالي 70% من اليد العاملة التي كانت تعمل بشكل موسمي ، وأثناء سنوات الجفاف أو خلال المواسم غير الزراعية مثل الشتاء كان الكثير من هذه اليد العاملة عاطلا بسب الأمطار وأحوال الطقس والآفات الزراعية وكانت ملكية الأراضي الزراعية موزعة بين الأفراد والقبائل ، وبسبب دخول البترول في الاقتصاد الليبي ، وبدأت الهجرة من الريف للمدن .[3]

"يشير التعداد السكاني لسنة 1954م بأن عدد الأفراد في منطقة المرج وصل إلى 36,403 كان منهم حوالي 15,700 نسمه مستقرين وحوالي 12,368 شبه رحل وحوالي 8,335 رحل أي : بنسبة 43% مستقرين وحوالي 34% شبه رحل وحوالي 23% رحل، والسكان المستقرون هم أفراد العائلات التي لها مساكن معينة في جهات معينة يأوي إليها الأفراد في أغلب أوقات السنة ولا يفارقونها إلا لأسباب عارضة أو أوقات موسمية للزرع والحصاد والرعي وهم بالطبع سكان المدن ويشكلون حوالي 43% من سكان منطقة الدراسة حسب تعداد 1954م ، أما السكان شبه الرحل هم أفراد العائلات التي تتجول في مناطق قبائلها داخل حدودهم الإدارية سعياً وراء المرعى الصالح لحيواناتهم طول وقت الشتاء والربيع و لهم مناطق معينة للزرع تروى بماء الأمطار "[4] .

وبالرغم من ذلك ظهرت بعض المؤسسات والهيئات التي أخذت على عاتقها عملية النهوض بالبلاد اقتصاديا مثل :

1- وكالة التنمية والاستقرار الليبية التي أنشئت بتاريخ 1952م :

للمساعدة في تنشيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ، وذلك بوضع وتمويل وتنفيذ برامج ومشاريع للمساعدة في تنمية الموارد وتوسيع الإنتاج مخولة باستقراض المال أو عقد قروض.

2- المؤسسة المالية الليبية :

وقد أنشئت بتاريخ 9 يونيو 1952 ، وكانت مهمتها المساعدة في تنمية ليبيا اقتصاديا واجتماعيا بتقديم القروض وتوسيع تسهيلات الإقراض للزراعة والصناعة والمشاريع التجارية .

3- **لجنة التخطيط الاقتصادي**:

أنشئت بتاريخ 3 مايو 1952م ، وقد ساعدت في تطوير منهج التخطيط في ليبيا ، وكانت اللجنة مكلفة بصورة عامة بأن تقدم المشورة للحكومة في جميع المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا بالإضافة إلى وضع خطة رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ومراجعتها من حين إلى آخر، وتقديم تقارير بشأنها .

4- الهيئة الليبية الأمريكية للإنشاء والتعمير :

" أنشئت بتاريخ 25 أبريل 1955 م ، مهمتها القيام بالإنشاء والتعمير والتنمية في ليبيا ، [5].كان وجود هذه المؤسسات بسيطا حتى سنة 1955م ، وبقيت الخطة المتضمنة لهذه المشاريع بغير تنفيذ ، والمؤسسة المالية نفسها كان أجرها ضعيفا ، وإن كانت إيطاليا قد قدمت بعض المساهمات التي استعملت في الزراعة وحتى سنة 1959م عندما جاءت بعثة البنك الدولي إلى ليبيا ، كان الوضع الاقتصادي في البلاد لا يزال حائرا وغير مستقر بالرغم من أن بعض الإنجازات قد تحققت فعلا هنا ، وحتى سنة 1959م كانت المشاكل التي تواجه التنمية المخططة في ليبيا ما تزال ضخمة ، صحيحٌ أن بعض الإنجازات قد تمت ؛ ولكن الوكالات الأجنبية نفسها لم تكن تستطيع التغلب على الثقل الشديد في حياة ليبيا الاقتصادية ، وقد أشار البنك الدولي سنة 1959م إلى أن المهمة الرئيسية في البعثة هي تنمية اقتصادية متوازنة في ليبيا ، كانت تتجسم في أن كثيرا من الجهود المبدئية كان لابد من توجيهها لإصلاح ما أفسده إهمال التعليم والتدريب في أيام الحرب السابقة ، ناهيك عن المساحة الكبيرة للبلاد مقارنة بعدد السكان ، بالإضافة إلى محدودية موارد البلاد في تلك الفترة ". [6]

إن البترول في ليبيا في بداية الأمر كان له الأثر السلبي على الزراعة خلال الفترة 1956م أو 1962م حيث كان القطاع الخاص يتهرب من العمل والاستثمار في الزراعة ، والحكومة لم تكن تملك الإمكانيات اللازمة للتدخل بالمال والرجال لمعالجة هذا الوضع ، الأمر الذي أدى في النهاية إلى انهيار الزراعة التقليدية وحال دون التوسع في الزراعة المعاصرة التي تعتمد على وسائل الفلاحة الحديثة ، وقام البنك الدولي للإنشاء والتعمير بإجراء مسح شامل للاقتصاد الوطني ، وقد تم هذا المسح في سنتي 1958-1959 ، وكان من أهم نتائجه إبراز الدور الخطير الذي تلعبه الزراعة في تنمية البلاد اقتصاديا ، كما حدد التقرير أهم المشاكل التي تواجه الزراعة و منها النظام القبلي وتفتيت الملكية في المناطق الساحلية للأراضي ، قلة وانعدام التسهيلات الائتمانية للمزارعين وانعدام المعرفة بالوسائل الحديثة للفلاحة وتربية الحيوانات ، مما يتطلب جهداً كبيراً في ميدان التدريب والإرشاد الزراعي ومشكلة التسويق والحماية من الاستيراد ، هذا وقد اقترح البنك برنامجا لتطوير الزراعة خلال الفترة 1960م بمبلغ قدره 513, مليون جنيه أي بمعدل سنوي قدره 1000,000جنيه ولكن نتيجة لظهور النفط وغياب الإدارة الحكومية الناجحة أدى ذلك إلى أن الكثير من المواطنين بدأ يتعامل مع المزارع على أنها عبارةٌ عن أماكن للنُزْهة وعقارات للاستثمار، هذا بالإضافة إلى تقسيم الكثير من المزارع الكبيرة إلى وحدات غير اقتصادية ، وبيع البعض أراضيهم وبدأت الهجرة نحو المدن ، مما أدى إلى اضمحلال الزراعة التقليدية ، حتى ميلاد أول خطة خماسية للتنمية في ليبيا والتي اعتمدت في أغسطس سنة 1963م وخصص لتنفيذها مبلغ قدره 169 مليون جنيهٍ ، كان نصيب الزراعة حوالي 29 مليون جنيهٍ أي : حوالي 17.7% من إجمالي الخطة[7].وسنقوم بالحديث عن خطط التنمية التي شهدتها ليبيا ومنطقة الدراسه كتالي.

ثانياً: خطط التنمية وأثرها على الزراعة واستخدام الأراضي الزراعية في ليبيا :

بعد اكتشاف النفط وتصديره إلى الخارج في الستينات، أصبحت عائداته تمثل الدخل القومي الرئيسي ، وكان لها الأثر البالغ على الاقتصاد والمجتمع، ولكن التأثير المباشر لعائدات النفط كان أكثر وضوحا وقوة في بادئ الأمر في القطاع الحضري في البلاد، فنتيجة لارتفاع الأجور في المناطق الحضرية ، أصبحت حرفة الزراعة غير مربحة ولا مغرية خاصة في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، هذا الوضع المتدهور واجه التخطيط الاجتماعي والاقتصادي في

البلاد، ففي أوائل الخمسينات كانت هناك محاولتين للتخطيط الاقتصادي، ولكن هاتين الخطتين لم يكتمل تنفيذهما بسبب المصاعب المالية التي كانت تواجهها البلاد في ذلك الوقت فخطة التنمية الزراعية الأولى 1952-1958م تقدمت بها بعثة الأمم المتحدة في سنة 1951م بهدف تطوير الأراضي الزراعية القائمة آنذاك وتحسين أوضاع المزارعين ، وكان المبلغ المقترح لهذه الخطة الشاملة حوالي 30 مليون دينار، ومعظم الخدمات في الإرشاد الزراعي(9)ولم يبدأ الاهتمام بالزراعة ووضع المخصصات الجيدة لها إلا مع انطلاق الخطة الخماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا 1963-1968م، وبالنسبة للإنتاج الزراعي نجدان الحبوب هي من أكثر المحاصيل الزراعية انتشاراً وإنتاجاً وخاصة في منطقة برقة التي تتمتع بتربتها الصالحة للزراعة.

جدول (11) أنواع المحاصيل والمساحة المزروعة بالهكتار وكمية الإنتاج في منطقة برقة للموسم الزراعي 1957-1958 .

النوع	المساحة بالهكتار	الإنتاج بالأطنان	النوع	المساحة بالهكتار	الإنتاج بالأطنان
القمح	101,283	13,592	خيار	22	35
الشعير	147,698	23,117	البصل	400	1000
الذرة	120	50	الفلفل	400	400
البطاطس	50	250	الجزر	30	60
عدس	80	30	بطيخ	300	950
حمص	800	200	شمام	110	270

المصدر: إبراهيم زرقانة، المملكة الليبية، دار النهضة العربية القاهرة، ط1، 1964م، ص188 .

نجدان الحبوب من أكثر الأنواع استحواذا على المساحات الزراعية، وخاصة الشعير، لأنه الأكثر ملائمة للظروف المناخية .(جدول رقم11).

جدول (12) إنتاج الحبوب والمساحة المخصصة لكل نوع في مناطق برقة للعام 1958م الإنتاج بالهكتار.

المناطق	مساحة الأرض الصالحة للزراعة بالهكتار	مساحة القمح والشعير بالهكتار	إنتاج المحصول بالقنطار
المرج	1,13,787	88,747	144,695
إجدابيا	34,000	16,380	18,430
بنغازي	179,877	103,996	142,578
البيضاء	71,530	28,312	29,669
درنة	20,140	6,616	9,927
طبرق	3,0000	4,930	21,790
المجموع	449,334	248,981	367,089

المصدر: إبراهيم زرقانة، المملكة الليبية، دار النهضة العربية ، القاهرة، ط1 1964 ص 207.

نجدأن أكثر المناطق إنتاجا للحبوب هي منطقة المرج، تليها منطقة بنغازي، أما من ناحية المساحة الصالحة للزراعة فنجد أن منطقة بنغازي تتميز بها.(جدول رقم12)[9] .

وكان لظهور النفط في أواخر الخمسينات دور كبير في ازدياد حدةالفر وقات بين الأقاليم، ويمكن تقسيم الخطط على مجموعة من المراحل هي:

1. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس1963-1968م

يقول السنوسي "إنّ أول خطة تنموية وضعتها البلاد أطلق عليها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس 1963-1968م، وكان الغرض منها توزيع ما يعادل 70% من عائدات النفط على المشاريع والبرامج التنموية، وجاءت هذه الخطة الثانية قبل اكتمال خطة الأمم المتحدة للتنمية في ليبيا، ووضع بنود الخطة الثانية المصرف الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1960م، ومدة هذه الخطة خمس سنوات وكان مجموع المخصصات والإنفاق على الخطة حوالي 25مليون دينار ليبي أي بواقع 5ملايين دينار ليبي لكل سنة."[10]؛ **أما تقرير وزارة التخطيط فيقول** "أن أهداف الخطة الخماسية 1963-1968 جاءت للعمل على رفع كفاءة الفلاح، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذه الميادين، وتنمية المناطق القروية وأن الخطة أعطت الأولوية لتنمية القطاع الزراعي، وتشجيع القطاع الصناعي والتوسع في قطاع التعليم والرفع من مستواه إلا أن النمو في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية يجب أن يكون متوازنا، بحيث أن جميع القطاعات تخدم بعضها البعض وتكمل أحداهما الأخرى ،"[11].

جدول (13) المخصصات التقديرية للقطاعات في خطة التنمية للسنوات الخمس 1963-1968م.

م	القطاع	التكاليف التقديرية
1	الزراعة	29.275.000
2	الصناعة	6.9,00.000
3	الاقتصاد الوطني	2.870.000
4	المواصلات	27.460.000
5	الأشغال العامة	37.862.000
6	المصارف	22.365.000
7	الصحة العامة	12.500.000

8	العمل والشؤون الاجتماعية	8.490.000
9	البناء والإنشاء	2.550.000
10	الإدارة العامة	6.425.000
11	التخطيط والتنمية	12.400.000
المجموع		169.097000دينار

المصدر: المملكة الليبية ، وزارة التخطيط والتنمية ، خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس (1963-1968) ، مصلحة المطابع ، طرابلس ، ص13 .

ونجد أن هذا يوضح استحواذ قطاع الزراعة على الجانب الأكبر من التكلفة المالية في الخطة، كمحاوله لخلق اقتصاد بديل يساعد في الدخل القومي للبلاد.(جدول رقم13).

- وضع الزراعة في خطة السنوات الخمس 1963-1968 م :

"تعد خطة التحول الزراعية الأولى 1952-1958 ف والتي وضعت عن طريق فريق منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، من أولى الخطط الساعية إلى تطوير الإنتاج الزراعي في ليبيا وقد خصصت لقطاع الزراعه في هذه الخطه29مليون دينار ، صرفت في مجال البحث عن المياه الجوفية والخدمات الزراعية والإرشاد الزراعي وقد مرت التنمية الزراعية في ليبيا بثلاث مراحل رئيسية ، **فالمرحلة الأولى** بدأت بعام 1951 م فكان اقتصاد البلاد في عقد الخمسينات مدعوما عن طريق الإعانات الخارجية ، وبتصدير النفط بدأت **المرحلة الثانية** ، حيث حلت عائدات النفط في أوائل الستينات محل الإعانات ، وبدأ الاهتمام بقطاع الزراعة ، **فالمرحلة الثالثة** هي التي جاءت عندما تصاعد إنتاج ليبيا من النفط ، فقامت الدولة بإنشاء خمس مناطق جغرافية واسعة في ليبيا كمناطق زراعية كبرى ، خلال السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي"[12].

إن تغيير خطط وبرامج التنمية يتطلب بالضرورة توفير المخصصات المالية اللازمة لخلق التنمية الشاملة في كافة القطاعات ، ولقد حظي قطاع الزراعة والتنمية الحيوانية على 11.9% ، وتعددت مشاريع خطط التنمية 1963-1968 ، وكانت السياسة الزراعية للخطة تتمثل فيتوفير الغذاء للسكان وتحسين المستوى الغذائي ، بواسطة رفع مستوى الإنتاج

الزراعي،استصلاح أراضٍ جديدة وتهيئتها لاستيطان المزارعين ،وتحسين أحوال المزارعين الاقتصادية بتثبيت أسعار بعض المنتجات الرئيسية .تأمين وسائل ومصادر التمويل المناسبة للمزارعين ،استخدام أساليب البحث والاختيار العصرية والتوصل إلى الطرق والأساليب الزراعية الملائمة .،وشجيع المزارعين على الاشتراك في التعاونيات الزراعية . [13].

"وتقرر إنشاء وزارة الزراعة وأخرى للعمل والشؤون الاجتماعية، ولقد قوبلت هذه الخطوة بالترحيب التام ، وحيث ستلعب هاتان الوزارتان دورهما الفعال في تنمية موارد البلاد الزراعية والبشرية ففي سنة 1963 م صدر قانون رقم (4) الخاص بإنشاء المؤسسة الوطنية للاستيطان الزراعي ذات الشخصية الاعتبارية والملحقة بوزارة الزراعة ، ومن أهم أهداف هذا القانون الاهتمام بشؤون الاستيطان الزراعي والنهوض بالزراعة وتطويرها وزيادة الإنتاج الزراعي، وتنمية المجتمع الريفي، ومن بين أهداف المؤسسة الوطنية للاستيطان إعادة تنمية المزارع الحكومية لمحاولة تمليكها ، إعداد مشروعات الاستيطان الزراعي ، تحويل الأراضي البور التي تتوافر فيها الإمكانيات اللازمة لجعلها أرضاً صالحة للزراعة ومزارع منتجة ، نشر الوعي التعاوني بين المنتفعين بالاستيطان الزراعي بتشجيعهم على إنشاء الجمعيات التعاونية والانضمام إليها ، والجدير بالذكر بأن أكثر من نصف العمال بل ما يقرب من ثلاثة أرباعهم يعملون في الزراعة ، أو الميادين المتصلة بها"[14] .

أ- وضع الاستيطان الزراعي في خطة التنمية :

"إن أهم بند في الخطة الزراعية هو الاستيطان الزراعي واستصلاح الأراضي والفلسفة التي ينطوي عليها هذا المشروع : هي تنمية مجتمع متكامل يعتمد على إمكانياته بحيث تستند هذه التنمية إلى اقتصاد زراعي سليم ، وتحقيقها بمثابة خطوة رئيسية نحو تنمية الريف والنهوض به ، وقد وضع اعتماد لإصلاح ما يقرب من 4600 مزرعة من المزارع الإيطالية السابقة ، ولإنشاء 655 مزرعة جديدة بالإضافة إلى تنمية واستيطان منطقة بئر الغنم بطرابلس الغرب ، ولإعادة تشجير مناطق مصارف المياه بوادي المجنين ، وفى برقة يقضى المشروع بتعميره وتنمية ما يقرب من 1800 مزرعة من مزارع الجبل ، والمعروفة بمزارع (الأنتى)

سابقا ، ويشدد المشروع بشكل خاص على القيام بدراسة واسعة لتنمية الأراضي القبلية والمشاكل المتصلة بها ، وذلك لتمكين السلطات المسئولة من وضع خطط "[15]

وحسب ماتذكر الخطه فقد"بلغ مجمل الميزانية الزراعية في ليبيا لخطة السنوات الخمس 1963-1968حوالي 29,275,000 جنيها ليبيّا من مجموع الميزانية التي تبلغ حوالي 169,097,000 جنيها وقد خصص من هذا المبلغ حوالي عشرة ملايين جنيه لقطاع الاستيطان الزراعي ، وقامت المؤسسة الوطنية للاستيطان الزراعي بانجاز عدة مشروعات بمحافظات طرابلس والزاوية والجبل الأخضر، واستوطنت بها حوالي 672 عائلة ، وقد بلغت مصروفات المؤسسة في مابين سنة 1964-1965 حوالي1,100.000 جنيه ليبي ، ومن أهم المساعدات التي تقدمها المؤسسة للمنتفعين ما يرتبط بالأرض في شكل مصاريف إنشائية ، كحفر الآبار، وتركيب المضخات ، وحفر وإصلاح الصهاريج لحفظ مياه المطر للشرب ، وغرس الأشجار وتحسين الإنتاج ، وإقامة السدود وتنميتها ، وبناء وإصلاح المساكن ، وتوزيع الأسمدة ، والمبيدات الكيماوية ، والأسلاك الشائكة لحفظ المزارع وحمايتها بالإضافة إلى المساعدات المالية التي تُعطى لكل المنتفعين إلى أن تبدأ المزارع في الإنتاج وقد قامت المؤسسة بإجراء المسح والتصوير الجوى لوضع خرائط مساحية للمزارع القائمة ، ووضع خرائط طبوغرافية وكنتورية للمناطق التي يمكن استغلالها والتوسع فيها لخلق مزارع جديدة سواء في منطقة الجبل الأخضر أو في المناطق الساحلية ، وقد روعي في ذلك أن تكون مساحات المزارع متناسبة والوضع الاجتماعي لكل أسرة ، مراعين في ذلك عدم تفتيت الملكية في كل مزرعة مستقبلا ، وقد أجريت دراسات اقتصادية لهذه المزارع من ناحية الدخل الذي يحصل عليه المزارع في ذلك الوقت ، وقد رأت المؤسسة بأنه يمكن رفع دخل الفلاح من 80 جنيه في المتوسط، إلى حوالي 550 جنيه حينها ، إذ أدخلت هذه النشاطات الاقتصادية في العمل الزراعي ، وتقبلها المزارع ، وبالنسبة لبقية مساكن مزارع الجبل الأخضر فقد أخذت المؤسسة على عاتقها إصلاح جميع المزارع بما في ذلك المساكن القديمة ، حتى تكون وحدة إنتاجية واجتماعية تضمن لصاحبها مستوىً معيشياً مرتفعاً ، يشجعه على الاستقرار في مزرعته بدون أن يفكر في هجرها وتركها، ليبحث عن فرصة اقتصادية أخرى خاصة في المدن"[16] .

ولقد ركزت خطة التحول 1963-1968 بالدرجة الأولى على تنمية التجمعات السكانية بالمدن المركزية ، وإهمال المناطق الريفية ، الأمر الذي أدى إلى حدوث هجرة مغادرة ، فأدى ذلك إلى تدهور قطاع الزراعة والثروة الحيوانية .

جدول (14) مخصصات قطاع التنمية الزراعية في خطة 1963-1968ف (جنيه ليبي)

م	المشروع	المخصصات الزراعية التقديرية
1	الاستيطان الزراعي	10.000.000
2	التسويق الزراعي	3.500.000
3	الآلات الزراعية	2.300.000
4	تنمية الغابات والمراعى	2.000.000
5	تنمية الثروة الحيوانية	1.500.000
6	الإرشاد الزراعي	800.000
7	البستنة	500.000
8	مكافحة الأمراض والآفات الزراعية	400.000
9	الأبحاث والتجارب الزراعية	700.000
10	الإحصاء الزراعي	75.000
11	التسليف الزراعي	3.800.000
12	تنمية موارد المياه وحفظ التربة	3.500.000
	المجموع	29.275.000

المصدر: ،المملكة الليبية ، وزارة التخطيط والتنمية، خطط التنمية الاقتصـــادية والاجتماعيـــة (1963-1968) ص14 .

و نجد أن حجم الإنفاق على القطاع الزراعي بما فيها الاستيطان الزراعي ، والإرشاد الزراعي ، والتسويق الزراعي ، وتعددت مشاريع خطة التنمية المنفذة في الجبل الأخضر خـــلال الفتـــرة 1963-1968 واختلفت نسبة مخصصات التنمية بالنسبة للمتصرفيات، وذلـــك تبعـــا لحجمهـــا واحتياجاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية جدول (14) ، إلا أن معظم هذه المخصصـــات وظفت لخلق بنية أساسية لمختلف المشاريع الاقتصادية الزراعية والصناعية ، وتخصيص مبالغ من ميزانية الخطة لها ، وكان توزيع المشروعات على مراكز الإقلـــيم ومخصصـــات لمنطقـــة المرج الدراسة ،(جدول رقم15).

جدول (15) توزيع المشاريع ونسبة المخصصات لبعض القطاعات العامة في خطة 1963-1968 م، لمتصرفية المرج .

القطاع	عدد المشاريع	نسبة المخصصات
الأشغال العامة	11	%6
الصحة العامة	1	%28
الإسكان والأملاك	3	%8
الزراعة	6	%34
التعليم	8	%12
العمل والشؤون الاجتماعية	11	%12

المصدر: محمد أمعيزيق السنوسي ، حركة القوى العاملة في منطقة المرج خلال الفترة 1954- 2006 ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة بنغازي 2012، ص 69 .

إضافة إكمال بناء مدينة البيضاء ، وقد قدرت هذه المخصصات بحـــوالي 6250,000 جنيـــه ، كتكاليف تقديرية .[17]

ب-الإنتاج الزراعي:

بدأت مصلحة الاستيطان الزراعي في توزيع الأراضي الزراعية على وجه الخصوص في المساحات التي أعيدت إلى السلطات الليبية تحت الاتفاقية الايطالية الليبية ، وتحولت مصلحة الاستيطان من مجرد جهاز للإشراف إلى الانهماك مباشرة في الإنشاء و التعمير، واستصلاح الأراضي وإدارة وتطوير أوضاع الحيازات الزراعية ، [18] .

لقد بدأ هذا المشروع بمنح قروض تعادل 50% من قيمة المزرعة المشترية ثم عُدِّل بعد سنة ليسمح بجعل هذه النسبة مئة %في حالة المزارع التي لا تتعدى قيمتها الألف جنيه ، على الرغم من أن هذا المشروع سهل في نقل ملكية الكثير من المزارع إلى الليبيين ، إلا أن تكاليفه الاقتصادية والاجتماعية كانت عالية وكان من الممكن تفاديها ، وكان أول أثر سيء لهذا المشروع هو ارتفاع قيمة الأراضي الزراعية المملوكة للإيطاليين ، حيث شجعت القروض المغرية الإيطاليين على بيعها بأسعار مرتفعة والتي ساهمت في زيادة تكاليف الإنتاج الزراعي ، وعدم مقدرته على مسايرة الأوضاع الاقتصادية الجديدة التي خلقها البترول ، أما النتيجة الأخرى لهذه السياسة كانت في نقل ملكية هذه المزارع للكثير من أبناء المدن الذين يعيشون على التجارة والمقاولات أو الوظيفة العامة، ولم تكن لدى هؤلاء الملاك الخبرة اللازمة وللعمل في الزراعه.[19]

تبلغ المساحة الزراعية للاراضي الزراعيه في ليبيا حسب التقديرات للعامي 1963-1969 حوالي 3704,000 هكتار، بما في ذلك الغابات، أما بخصوص مساحات الأراضي واستغلالها في ليبيا في تلك الفترة فيمكن إيضاحها في الجدول (16).

جدول (16) مساحة الأرض واستغلالها في ليبيا خلال الفترة 1966-1969 بالآلف الهكتارات.

استعمال الأراضي	1966	1967	1968	1969
أراضٍ تزرع محاصيل مؤقتة	600	700	675	700
أراضٍ فيها مراعٍ مؤقتة	78	78	78	78
أراضٍ مستعملة لزراعة الخضروات وفاكهة	18	18	18	18
كافة الأراضي الزراعية الأخرى	1679	1579	1604	1579

محاصيل دائمة	134	134	136	140
مروج ومراعٍ دائمة	1136	1136	1136	1130
غابات وأحراش	63	63	63	63
أراضٍ غير مستعملة	172.046	172046	172046	172046
المجموع	175,754	175,754	175,754	175,754

المصدر : الجمهورية العربية الليبية ، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، المسح الاقتصادي للجمهورية العربية الليبية، 1964-1968 ، ص78 .

ونجد من الجدول (16) أن الأغلبية السائدة للأراضي غير المستغلة في المساحة الإجمالية لليبيا، ولم تستغل تلك الأراضي بالرغم من الاستثمارات الكبيرة ، خاصة في مجال تنمية الموارد المائية، ويعتبر سهل المرج الواقع في الجزء الشرقي أكبر منطقة وأصلحها لزراعة القمح في ليبيا.وقد شهدت قطعان الأغنام نمواً منذ العام 1960 ، وحدوث بعض النقص في أعداد الماعز، وحدوث زيادة في أعداد الدواجن[20].

جدول(17) إنتاج المحاصيل في ليبيا خلال الفترة 1960-1969م الإنتاج بآلاف الأطنان

	1960م	1964	1965	1966	1967	1968	1969
1-الحبوب							
الشعير	339	280	569	57.8	662	520	62.5
الذرة	1164	880	959	991	1000	984	1130
البقول	13	10	12	12	12	12	12
القمح	14	16	18	21	21	22	25
2-الخضروات							
البطاطس	130	125	8.2	90	102	118	120
البصل	16	21	8.4	89	103	117	120
الطماطم	101	630	752	860	107	233	1250
3- -الأشجار المثمرة							
برتقال	53	53ت	119	130	138	212	220
حمضيا أخر	15	27	26	14	26	16	16

تفاح	0.9	0.3	12	12	12	12	13
رمان	140	10	10	10	10	12	14
لوز	29	16	29	28	26	26	26
عنب	84	54	50	60	60	63	65

المصدر : الجمهورية العربية الليبية ، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، المسح الاقتصادي للجمهورية العربية الليبية 1964-1968 ، ص80 ، ص81

نجد ان هناك تباين في الانتاج عبر الفترات الزمنيه،وايظآ تباين في التركيب المحصولي.(جدول رقم17).

وكذلك تباين في أعداد وأنواع الحيوانات في ليبيا خلال الفترة المذكورة (جدول رقم 18)

جدول (18) عدد المواشي في ليبيا خلال الفترة 1960-1969 ف (العدد بالألف)

النوع	**1960**	**1965**	**1966**	**1967**	**1968**	**1969**
الأبقار	111	109	110	116	122	120
الأغنام	1255	1461	1505	1628	1709	1300
الماعز	1196	1339	1347	1405	1405	1330
الإبل	255	286	275	256	235	225
الخيول	154	150	150	162	148	140
الدجاج	305	659	757	133	1135	1300

المصدر: الجمهورية العربية الليبية ، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، المسح الاقتصادي للجمهورية العربية الليبية ، 1964-1968 ، ص 83 .

ج- الخدمات الزراعية:

تحدثت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس عن دعم المزارع ، والعمل على تدعيم الإرشاد الزراعي ، وتوفير متطلبات الزراعة كمحاولة للنهوض بها، وجعلها القطاع المنافس لقطاع البترول ، مما أدى إلى ضرورة محاولة الرفع من مستوى الزراعة ،

التي كانت من الدعائم الأولى للاقتصاد الوطني قبل ظهور النفط ، ويمكن الحديث عن أهم الخدمات الزراعية المقدمة في الخطة من خلال الآتي :

1-الإرشاد الزراعي:

الإرشاد الزراعي هو العمود الفقري لتطوير الزراعة وتقدمها ، وهو المرآة التي يمكن بواسطتها معرفة الجهود المبذولة والمساعي المرسومة ، أدخل نظام الإرشاد الزراعي في ليبيا لأولمرة فيعام 1953م ، وقد كون نواته عدد من المرشدين غير المؤهلين نظرا لعدم وجود معاهد زراعية تعليمية آنذاك ، وقد اختيرت الدفعة الأولى من مختلف المناطق الساحلية والدواخل نظرا لضآلة دخل المزارع في ذلك الوقت وظروف البلاد الاقتصادية ، فقد فهم الإرشاد الزراعي على أنه برنامج مساعدات يقدم للمزارعين الأسمدة والبذور والمعدات الخفيفة بينما هو في الحقيقة نظام تعليمي حقلي وليس مقصورا على تقديم المساعدات ، ولأجل إعداد المرشدين الزراعيين فقد أنشئت في تلك الفترة مدرستان زراعيتان إحداهما على المستوى الإعدادي في منطقة العويلية بالمرج، والأخرى على المستوى الثانوي بمنطقة الغيران في طرابلس، وقد وضعت تسهيلات كثيرة لتشجيع انتماء أبناء المزارعين إلى هاتين المدرستين الزراعتين، وفي نهاية الخمسينات بلغ عدد الخريجين حوالي 50 انضموا جميعا تقريبا إلى جهاز الإرشاد الزراعي الذي أصبح له مكاتب في معظم البلديات، وكانت أعماله في تلك الفترة الإشراف على تنفيذ بعض المشاريع التوسعية بالمناطق الجبلية، وإنشاء القنوات وربط الأودية وبيع الآلات الخفيفة وتأجير الآلات الزراعية المختلفة، وتوزيع البذور المحسنة على المزارعين، وتقليم الأشجار والإشراف على وحدات التلقيح الزراعي، وخدمات البيطرية الصحية وغيرها، وكان مقر الإرشاد الزراعي في طرابلس وله فروع في كلٍ من بنغازي وسبها، وفى أواخر عام 1958م أنشئ مكتب المعلومات الزراعية لتسهيل مهمة وسائل الإعلام الزراعية المختلفة.[21]

وقد شهدت هذه الفترة إنشاء مكتب للمعلومات الزراعية (نظارة الزراعة) بطرابلس عام 1958 م، وتكوين اللجنة الثقافية الزراعية، وأصدرت اللجنة مجلة الفلاح الليبي عام 1961، وهى تتناول مواضيع الزراعة والإرشاد الزراعي ، وكذلك ظهور الصفحة الزراعية الأسبوعية في جريدة (طرابلس الغرب)، وكذلك إصدار عدة نشرات زراعية موسمية ، تناولت الحديث

عن المشاتل وحماية الغابات وطرق المعاملة مع أمراض الحيوانات ، وخـــلال الفتـــرة 1963-1969م أنشئت لأول مرة إدارة مركزية عرفت باسم إدارة الإرشاد والإعلام الزراعي بطرابلس بتاريخ 1963 ومقرها طرابلس على أن تتم مراقبة الزراعة في المحافظات عن طريق مندوبين في هذه المرحلة كما بدأت المؤسسة الوطنية للاستيطان الزراعي نشاطها خلال هـــذه المرحلـــة وتم استصلاح أراضٍ جديدة ، وكانت المؤسسة الوطنية للاستيطان الزراعي تحث المـــزارعين على استغلال مزارعهم بأحدث الطرق ، كما قامت المؤسسة بإعـــداد الدراســـات الاجتماعيـــة والبرامج الإرشادية الموجهة للاقتصاد المنزلي. [22]

2-التعاون والجمعيات التعاونية :

نظرا لما للتعاون من أهمية في تضافر جهود الأفراد وإنجاح المشاريع التي يتعـــاونون في تنفيذها ، فقد شجعت إدارة الزراعة على تأسيس ما يزيد على (32) جمعية تعاون زراعيـــة شرعت في ممارسة نشاطها لتحسين الحالة الاقتصادية ومساعدة المـــزارعين لإيجـــاد حلـــول لتصريف منتجاتهم، وتأمين الفائدة الجماعية المرجوة منها ومما لاشك فيه أن إنشاء الجمعيـــات التعاونية بالبلاد بهذه السرعة ومع توفر الرغبة الأكيدة له الأثر الطيب في رفع مستوى الفلاح الاقتصادي من جهة وتنمية الدخل القومي من جهة أخرى.

3-القروض الزراعية :

عملت إدارة الزراعة منذ الاستقلال ، وحتى موعد إنشاء البنك الزراعي الوطني ، على مساعدة المزارعين في الحصول على قروض موسمية بمبالغ متفاوتة وبربح سنوي محـــدود ، وذلك لتمكين المزارع من القيام بالأعمال الزراعية الضرورية كتسوية الأراضـــي ، وإصـــلاح الآبار وتنمية وسائل استخراج المياه وتحسين أساليب الري ، مما يساعدهم على إحراز الفائـــدة

الاقتصادية المرجوة من هذه القروض ، وقد ساعدت تلك القروض الموسمية (كل سنة 100.000 ج.ل)، أغلب المزارعين المنتفعين بها على إصلاح مزارعهم بوجه عام ومضاعفة معدل الإنتاج السنوي، وعندما تم إنشاء البنك الزراعي الوطني في ليبيا في أول أبريل عام 1957 أصبح من اختصاصه منح القروض الزراعية للمزارعين ، وللتشجيع والمتابعة في إنفاق هذه القروض.[23]

4-التسويق الزراعي:

التسويق الزراعي يعتبر عنصراً هاماً من عناصر تنمية الزراعة ، إن السياسة التي انتهجتها الحكومة فيما يتعلق بتحديد أسعار مناسبة لبعض المحاصيل الزراعية الرئيسية هي بمثابة حماية لمصالح المزارعين وحافزٍ لهم على زيادة إنتاجهم من المحاصيل الزراعية وكان للحكومة أن تثابر على هذه السياسة نفسها طوال السنوات الخمس القادمة ، ولوضع هذه السياسة موضع التنفيذ فإنه سيكون من المفروض تخصيص أموال كافية لهذا الغرض سواء كانت هذه الأموال تتعلق بتأمين وجود احتياطي من هذه المحاصيل لتلبية احتياجات البلاد أو ما يتعلق منها بشراء الفائض من هذه المحاصيل إذ زاد مقدارها عن طلب السوق المحلية ، ويركز المشروع في صلبه على بندين رئيسين، أولهما هو شراء أو تخزين مقدار من الغلال يفي باحتياجات البلاد لمدة ستة شهور كاحتياطي للطوارئ ، وثانيهما هو وضع اعتماد لتدعيم أسعار المنتجات الزراعية كحافز لزيادة الإنتاج ، هذا وقد درست إمكانيات تشجيع المنتجات الزراعية الأخرى سعيا لتحسين دخل المزارع ، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام والعناية بالمزارع وتشجيعه على استعمال الأساليب الحديثة لزيادة إنتاج المحاصيل[24].

2-الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973 – 1975ف :

تقول وزارة التخطيط "ان خطة التحول الاقتصادية والاجتماعية الثلاثية 1973 – 1975 تعتبر استكمالاً للخطة الخماسية 1969 – 1973 والتي تم تعديلها ،(وقد رصد لها ميزانية مالية عامة قدرها 2,622,000,000 دينار ليبي ، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد خصص منها للقطاع الزراعي مبلغ قدره 444 مليون دينار، وبنسبة 29.3%

من الميزانية، وكان الهدف زيادة الإنتاج المحلي من الشعير والقمح والخضـــراوات والفاكهـــة والمنتجات الحيوانية، ومحاولة لخلق فرص عمل في هذا القطاع .[25]"، قد أعطي نشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك مرتبة عالية في سياق التوزيع الاستثماري ، إذ وزع علـــى الزراعـــة حوالي 311 مليون دينار ، بنسبة 14.4%، هذا بخلاف 65 مليون دينار موزعة على التنميـــة السكنية في الريف، والمرتبطة بالمشاريع الأربعة الرئيسية للتنمية الزراعية.(جدول رقم**19**) .[26].

جدول (19) المخصصات المالية للقطاعات في الخطة الثلاثية للتنمية 1973 – 1975

(بالمليون دينار)

الأنشطة الاقتصادية	القيمة	التوزيع النسبي
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	311	%14.3
استخراج النفط والغاز الطبيعي	195	9.0
التعدين والمحاجر	5	0.2
الصناعة التحويلية	226	10.4
الكهرباء والغاز والمياه	254	11.7
التشييد	18	0.8
تجارة الجملة والتجزئة	7.9	0.3
النقل والمواصلات والتخزين	270	12.5
المصارف والتأمين	1	-
الإسكان	425	19.6
الخدمات العامة (عدا التعليم والصحة)	165	7.7
الخدمات التعليمية	181	8.4
الخدمات الصحية	90	4.2
الخدمات الكبرى	10	0.5
الاحتياطي	20	1.0

المصدر: الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية (1973-1975، ص47.

ا-وضع الاستيطان الزراعي في الخطة الثلاثية1973-1975م

"لعل أهم ما يميز هذه الخطة هو صدور قانون رقم 146 لسنة 1972 الذي يحـــدد أربعـــة مناطق شاسعة تجرى بها التنمية الزراعية المتكاملة والتي تبلغ مساحتها حوالي553 ألـــف

هكتار منها 126 ألف هكتار صالحة للزراعة المروية ، 236 ألف هكتار صالحة للزراعة البعلية ، أما بقية المساحة فقد تقرر تحويلها إلى مراعٍ وغابات ، وهذه المناطق الأربعة هي:

1- منطقة سهل الجفارة ، وتضم سبعة مشاريع مساحتها الإجمالية 352 ألف هكتار.

2- منطقة الجبل الأخضر ، وتضم أربعة مشاريع مساحتها الإجمالية 112ألف هكتار.

3- منطقة فزان ، وتضم ستة مشاريع ، تبلغ مساحة هذه المشاريع الإجمالية 112 ألف هكتار.

4- منطقة الكفرة والسرير ، وتضم أربعة مشاريع ، وتبلغ مساحتها الإجمالية 77 ألف هكتار.

ولضمان الحصول على مستويات عالية وسرعة وكفاءة ، فقد أنشئت هيئة مختصة هي (مجلس التنمية الزراعية) ، والذي أعطيت له الصلاحيات الكافية لتنفيذ هذه المشاريع ، كما تم إنشاء مركز للبحوث الزراعية" .[27]

"وتستهدف خطة التنمية الزراعية في قطاع التنمية الزراعية المتكاملة استصلاح وتنمية مساحات يبلغ مجموعها حوالي 2717146هكتار شاملة المشروعات الجديدة التي سوف تبدأ، وتتوزع هذه المساحة على 552356 هكتار لزراعة المحاصيل والخضار والفاكهة وحوالي 2024790 هكتار لتنمية المراعي وزراعة الغابات ، وحوالي140000 هكتار لمشروعات الحبوب وقد بدأت أعمال استصلاح وتنمية مساحة تبلغ حوالي 1478146 هكتار موزعة مابين428356 (هكتار لزراعة المحاصيل والخضار والفاكهة) منها حوالي 146158 (هكتار مروية) وحوالي 282198 (هكتار بعلي) ويستهدف تقسيمها إلى 13147 (مزرعة) إلى جانب مساحات إنتاجية تحت إدارة المشروعات". [28]

أمامنطقة الجبل الأخضر فتضم مشروعات تستهدف استصلاح وتنمية مساحة قدرها 532,514 هكتاراً ، منها 19,215هكتاراً لتنمية المراعي وزراعة الغابات ، كما يستهدف المشروع إنشاء وتمليك 2677 مزرعة ، وتضم أربعة مشروعات . [29]

قد بلغ عدد الحيازات ا بمنطقة المرج حوالي 3710 هكتارا ، وبلغت مساحة الأرض المروية حوالي 1655 هكتاراً ، والبعلية حوالي 104714 هكتاراً والأراضي غير القابلة

للزراعة حوالي 4822 هكتاراً ، وبلغ متوسط الحيازة الزراعة 29هكتاراً ، والمساحات التي زرعت بالقمح حوالي 44650هكتاراً ، والمساحات المحصورة من الشعير حوالي 15583هكتاراً، وبلغ عدد أشجار الزيتون حوالي 21287 شجرة ، وعدد أشجار اللوز حوالي 57235 شجرة ، وجاء تعريف الحيازة الزراعية بأنها أرضٌ تُسْتَثْمَرُ في الإنتاج الزراعي أو النباتي أو الحيواني ، والحائز الزراعي هو الفرد الذي تقع عليه مسئولية تشغيل الحيازة الزراعية (نباتية أو حيوانية).[30]

ب. الإنتاج الزراعي :

وحسب ماتقول وزارة التخطيط والتنميه،"اهتمت الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسنوات 1973-1975 بقطاع الزراعة والتنمية الزراعية ، ولقد بلغ حجم الاستثمارات في قطاع الزراعة بالخطة حوالي 566 مليون دينار أي ما يعادل 22% من إجمالي مخططات الخطة الثلاثية البالغة 2571 مليون دينار، منها حوالي 326 مليون دينار للتوسع الأفقي ، أي لبرنامج مشروعات التنمية الكامل،وكما سيوضح أكثر (جدول رقم 20).

جدول (20) توزيع الأراضي الزراعية حسب المحاصيل في الخطة الثلاثية (1973– 1975م)

المحصول	المساحة المروية بالهكتار	المساحة البعلية بالهكتار	المجموع بالهكتار
الحبوب	40,0,00	164,000	204,000
الخضروات	15,000	-	15,000
البقول	5000	-	5000
محاصيل العلف	25,000	1,00,00	35,000
الفواكه	15,000	18,000	33,000
محاصيل مختلفة	4000	2000	6000
المجموع	10,4000	194,000	298,000

المصدر: الجمهورية العربية الليبية ، وزارة التخطيط ، منجزات ميزانية التحول لعام 1976م ، والمستهدفات لعام 1977م ، في إطار خطة التحول ، ص30 .

أما بخصوص الإنتاج الحيواني ، فقد احتوت الخطة الثلاثية 1973-1975م على عـدد مـن البرامج والمشروعات في هذا المجالات التي تهدف إلى زيـادة الإنتـاج الحيـواني ، وزيـادة مساهمته في تلبية احتياجات الاستهلاك المحلي ".

ج. الخدمات الزراعية خلال الخطة :

تنوعت الخدمات الزراعية في الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعيـة فـي 1973 – 1975 فتمثلت في القروض النقدية والعينية وخدمات الإرشاد الزراعـي ، وتقـديم الخـدمات البيطرية.(31)

1-الإرشاد الزراعي:

يهدف برنامج الإرشاد إلى توسيع وتحسين الخدمات الإرشادية والإعلامية حتى تشمل أكبـر عدد من المزارعين وتعليمهم على أربعة مشروعات رئيسية هي وحدات إرشادية متكاملة فـي الزاوية والخليج وسبها ومصراتة ، تدعيم وتحسين الخدمات الإرشـادية ، تـدعيم الجمعيـات التعاونية ، تنمية المجتمع الريفي ،وفي عام 1973م تكونت إدارة الإرشاد والتعاون الزراعـي مشتملة على قسم الإرشاد ، وقد تم إصدار كتيب يسمى دليل الفـلاح ، وكتيـب يسـمى دليـل الخدمات الزراعية ، كما صدر بعض الأعداد لمجلة الفلاح ، وتطور في الزيارات الميدانية.[32]

2- القروض الزراعية:

زاد عدد القروض الممنوحة للمزارعين بأنواعها المختلفة الطويلة والقصيرة الأجل والموسمية خلال 1972 – 1973م ووصلت إلى حوالي 32343 قرضاً أي بنسبة 252.8% وارتفعت هذه القروض الممنوحة في تلك الفترة من 3.577 مليون دينار إلى 11.792 مليون دينار، أي بنسبة 329.6% أما برنامج الآلات الزراعية ، فالخطة تهدف إلى توزيع آلات زراعية حديثة للنهوض بالإنتاج الزراعي

د- المستهدف والمحقق لخطة التنمية 1973-1975 في منطقة الدراسة:

تبلغ المساحة الكلية المراد تنميتها 112146 هكتار، وهدف المشـروع استصـلاح مسـاحة 41000 هكتاركاأراضٍ جديدة وتحسين أراضٍ مساحتها 102800 هكتار ، وكـذلك اسـتزراع 8000 هكتار في منطقة غوط السلطان وقد بلغت جملة المساحة التي تم استصـلاحها وإعـادة

استصلاحها في مناطق (فرزوغة – بطة – البيضاء – القبة) حوالي 10566هكتاراً ،والجدول التالي يبين المساحات التي جرى استغلالها بمنطقة الجبل الأخضر خلال الخطة .

جدول (21) المساحات والأماكن التي تم استغلالها بمنطقة الجبل الأخضر خلال خطة التنمية الثلاثية1973-1975ف

الموقع	عدد المزارع	مساحة المزرعة بالهكتار	جملة المساحات			المساحة الكلية
سهل المرج الاوسط	400	50	6000	1400	-	20000
فرزوغة	172	80	2580	11180	-	13760
بطة	187	50	2244	7106	-	9350
سيدى بوزيد والأبيار	600	80	9000	39000	-	48000
الوسيطة	88	52	2200	2315	61	4576
عمر المختار	12	80	180	780	-	960
الحنية	15	50	180	570	-	750
ساحل بوترابة	60	60	900	3900	-	4800
القبة	34	25	-	850	-	580
الأبرق	100	25	-	2500	-	2500
البيضاء	65	25	-	1625	-	1625
المجموع			23428	88432	286	112146

المصدر: ، وزارة التخطيط ، منجزات ميزانية التحول لعام 1976م ، والمستهدفات لعام 1977م ، في إطار خطة التحول ، ص 41 .

نلاحظ أن منطقةالمرج استحوذت على ثلث المزارع من المشروع ، أما فيما يتعلق بمساحات هذهالمزارع فتأتى منطقةالدراسة في المقدمة من حيث المساحة إذ بلغت حوالي 80 هكتاراً

للمزرعة الواحدة وكانت هذه الخطة بمثابة الانطلاقة نحو مشروع الجبل الأخضر للاستيطانالزراعي، الذي قادته هيئات تنفيذية مثل الهيئة التنفيذية لمنطقة الجبل الأخضر،جدول (21).

3-**خطة التحول الاقتصاديوالاجتماعي** 1976- 1980:

أظهرت النتائج الأولية للتعداد الزراعي لعام 1974 م أن عدد الحائزين الزراعيين قد بلغ 169,958 حائزا زراعيا ، وبلغ مساحة أرض الحيازة 20,88,383 هكتارا ، أي أن متوسط المساحة للحيازة الواحدة حوالي 14.46 هكتارا وتبلغ مساحة الأراضي المروية 146,000 هكتار ومساحة الأراضي البعلية 1,7,45,838 هكتارا ، أما الباقي وجملته 1,9,65,545 هكتارا فيمثل أرضاً غير قابلة للزراعة وتشير النتائج إلى أن المساحات التي زرعت قمحا وشعيرا خلال عام 1974 وكانت على النحو التالي .

جدول (22) المساحات التي زرعت بالقمح والشعير خلال عام 1974 مع جملة إنتاجها.

المحصول	المساحة المزروعة بالهكتار	المساحة المحصورة بالهكتار	جملة الإنتاج بالطن
القمح	160,499	132,681	38,683
الشعير	388,487	334,068	144,874

المصدر: الجمهورية العربية الليبية ، وزارة التخطيط والبحث العلمي ، خطةالتحول الاقتصاديوالاجتماعي، (1976-1980) ص172 ،

ومن جدول(22) نلاحظ أن هناك تباين بين المساحات المزروعة والمساحات المحصودة،وهذا يدل على أن المستهدف كان أكبر من المحقق ، أما فيما يتعلق بالإنتاج الحيواني فتشير النتائج إلى أن إجمالي الثروة الحيوانية كان على النحو التالي جدول(23):

جدول (23) أعداد وأنواع الثروة الحيوانية الموجودة في ليبيا خلال عام 1974 .

النوع	العدد
الضأن	2,860,694
الماعز	1,147,131
الإبل	64,319
البقر	250,285
الدجاج	343,517

المصدر: الجمهورية العربية الليبية ، وزارة التخطيط والبحث العلمي، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، 1976-1980 ، ص173 .

وتقول وزارة التخطيط والتنمية"ان أهداف الخطة في التنمية الزراعية كانت على النحو التالي ،زيادة قيمة الإنتاج الزراعي من 138 مليون د.ل في عام 1975 إلى 280 مليون د.ل بنهاية الخطة سنة 1980 بنسبة 103% وزيادة التوسع الأفقي بنسبة كبيرة من تلك الزيادة التي تحققت عام 1975،استصلاحواستكمال تنمية مساحة1000,00 هكتار من الأراضي الزراعية المروية و252,000 هكتار من الأراضي الزراعية البعلية ، استصلاح وتنمية المراعى بمساحة 132,4000هكتارا من الأراضي ،تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي ، القمح مثلا من10,7000في عام 1975 إلى 33,6000 طن في السنة الأخيرة ، والشعير من 216 ألف طن عام 1975 إلى 255 ألف طن في السنة الأخيرة" . (33)

أ-وضع الاستيطان الزراعي في خطة التحول الاقتصادي و الاجتماعي 1976-1980 :

يرى الكثير من المختصين في التنمية الريفية أن المستوطنات الزراعية هي اللبنة الأولى للتنمية الزراعية والريفية في البلاد ، وتنبع هذه النظرة عن اعتبارات اجتماعية واقتصاديةوفي نفسالوقت تهدف جميع مشروعات التوطين إلى خلق مجتمعات ريفية جديدة مستقرة مشتركة لها من الأراضي والمياه والمساكن، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج الزراعي من خلال الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية ، ويشمل نشاط هذه المستوطنات استصلاح الأراضي وتنمية وبناء المساكن والمنشآت الزراعية للمستوطنين، والبذور المحسنة والأسمدة،والجدول التالي يبين المخصصات

لكل برنامج في خطة التنمية الخماسية 1976-1980 ممن حيث برامج الاستصلاح الزراعـــي والإنتاج الحيواني والنباتي وتوفير الخدمات .(جدول رقم24).

جدول (24) المخصصات لكل برنامج في خطة التنمية الخماسية 1976-1980م (د.ل)

البرنامج	المخصصات	النسبة	البرنامج	المخصصات	النسبة
الاستصلاح الزراعي	56,335000	%4.6	الطرق الزراعية	20.000.000	%1.6
المراعى	14,000,000	%1.1	القروض	126,000.000	%10.3
الإنتاج الحيواني	95,125,000	%7.8	البحوث والإحصاء	19.500.000	%1.5
الإنتاجالنباتي	11100	%0.9	تنمية الوديان	35.000.000	%2.9
إنتاج النخيل	1.000.000	%0.1	دراسة وأبحاث المياه	24.276.000	%2
الغابات	14.100.000	%1.1	التسويق والشركات المساهمة	1.000.000	%0.1
الآلات الزراعية	3.500.000	%0.3	التنمية الزراعية	781,300,000	%63.7
الإرشاد الزراعي	2.25000	%0.2			
المخازن	22,110000	%1.8	المجموع	1,226,596,000	%100

المصدر: محمد المبروك المهدي ، جغرافيةليبيا البشرية ، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان ، بنغازي، ط1، 1980، ص134

وتهدف خطة التنمية 1976-1980م إلى زيادة معدل الدخل القومي في هذاالقطاع من 138 مليون دينار عام 1975م إلى حوالي 281 مليون دينار عام 1980 بنسبة 103% مقابل

زيادة سنوية في السكان مقدارها 4%،ومن خلال حديثنا عن المشاريع الزراعية في ليبيا رأينا الحديث عن أهم المشاريع الكبرى التي شهدتها البلاد إضافةو التي سيتم الحديث عنها في الآتي.

- مشاريع الاستيطان الزراعي في ليبيا

1- مشاريع منطقة سهل الجفارة : ويشمل تنفيذ المشروع واستصلاح 509,720 هكتار منها 49,079 هكتار زراعة بعلية و 18,923 هكتار زراعة مروية موزعة على حوالي 5301 مزرعة مقسمة على حوالي 13 مشروعاً من أهمها : مشروع القره بولي ، و ترهونةومسلاتهووادي الهيرة ، بئر الترفاس ، ثم أضيفت إلى المشروع مناطق جديدة بلغت مساحتها 932,860 هكتار . [34]

ويقدر ما تم استصلاحه وتنميته في منطقة سهل الجفارة بنهاية الخطة حوالي 216,506 ، وهناك المستهدف تنميته خلال الخطة الخماسية 1981-1985، منها استصلاح 112,034 هكتارا كذلكتتضمنحفر عدد 49 بئرا وإقامة 4247 وحدة سكنية ، وإنشاء 996 كيلو متر من الطرقالرئيسية ، 3860 كيلو متر طرق فرعية وفى مجال التنمية الحيوانية تنمية 3578 رأسا من الأغنام وتربيتها وعدد 2850 رأساًمن الأبقار و 21950 من الدواجن و6650 خلية نحل،والخريطه التاليه تبين المناطق التي كانت مستهدفه ضمن مشاريع التنميه الزراعيه في ليبيا،ونلاحظ اليوم تراجع لحجم هذه المشاريع، ربما بسبب أن المستهدف اكبر من المحقق.[35]

خريطة (4) توضح مناطق مشاريع زراعية في ليبيا

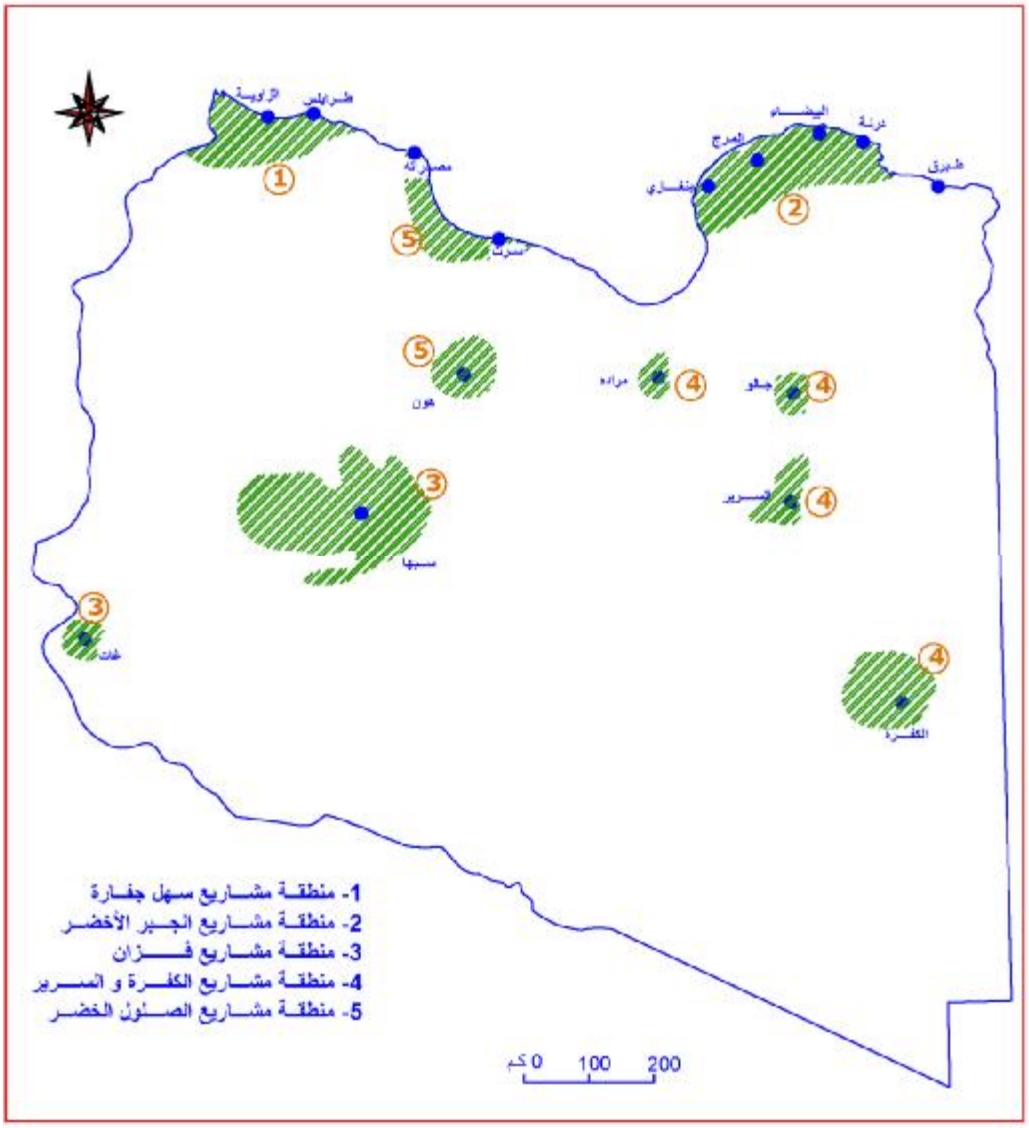

المصدر: عبدا لحميد بن خيال، الزراعةوالثروة الحيوانية ، فيكتاب الجماهيرية، دراسة في الجغرافيا، تحرير الهادي بولقمة وآخرون، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع سرتط1 1995، ص 573.

جدول (25) المشاريع الزراعية والمساحات المستهدف استصلاحها في منطقة سهلالجفارة بالهكتار خلال خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976-1980).

مشروع	عدد المزارع	مساحات المشروعات		
		مروى	بعلي	الإجمالي
1. مشروع ترهونة ومسلاتة	400	-	16000	16,000
2. مشروع القره بولي	1000	3300	20700	24000
3. مشروع وادي الرملي	50	500	-	500
4. مشروع العربان	300	-	17000	17,000
5. مشروعالهيرة	300	4200	-	4200
6. مشروع المجينين	120	3000	-	3000
7. بن غشير	-	5000	-	5000
8. مشروع العزيزية/العامرية	96	480	620	1100
9. مشروع بئر ترفاس	478	2391	4780	7,170
10. مشروع الوادي الحي	318	508	8492	9,000
11. أبو شيبة	100	120	2880	3000
12. مشروع سهل نالوت	208	2000	-	2000
13. مشروع وادي كعام	230	1400	-	1400
14. مشروع مرتفعات غريان وجادو	530	-	2,0000	2,0000
15. مشروعالغابات	-	-	44,000	44,000
16. مشروع المراعى	-	-	24,4100	24,4100
إجمالي منطقة سهل الجفارة	4130	22,898	378,572	401,470

المصدر : الجمهورية العربية الليبية ، وزارة التخطيط والبحث العلمي ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ، (1976-1980) ، ص 226.

ولقد ظهرت بعض المشاكل في المشروع منها تفتيت الحيازة الزراعية ، والتكثيف من الزراعة المروية ، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية في منطقة سهل الجفاره.(جدول رقم25).

2- **منطقة الجبل الأخضر**:

بلغ مجموع مساحة أراضى هذا مشروع حوالي 543539 هكتاراً،منها 528949 هكتاراً أراضٍ زراعيةٌ بعليةٌ و14590 تروى رياً مستديماً،وقد شمل المشروع حوالي 3651 مزرعة بما فيها منطقة المرج وتبلغ مساحة كل منها مابين 10-50 هكتارا مقسمة على حوالي 10 مشاريع أهمها سهل المرج وسهل بنغازي والفتائح ووادي الباب ووادي القطارة و غوط السلطان وسوف يتم الحديث عن هذا المشروع باستفاضة في الفصل القادم

3- **مشاريع منطقة فزان** .

وتشمل حوالي 37710 هكتارات ، منها 20615 هكتارا مشاريع استيطانية مقسمة على 1711 مزرعة ، أغلبها يقع في وادي الآجال بحوالي 541 مزرعة وفيوادي الشاطئ 319 مزرعة و مرزق 402 مزرعة ، أما باقي المساحة فهي مناطق إنتاجية (36.) وتنتشر مشاريع فزان في الواحات والأودية التي تقع في حوض فزان حيث تنتشر أشجار النخيل ، وتقوم زراعة الخضروات على مياه العيون والمياه الجوفية القريبة من سطح الأرض في هذه المنخفضات والمناخ في هذا الإقليم صحراويٌّ جافٌ، يتميز بارتفاع درجات الحرارة والأمطار تكاد تكون معدومة ، أما التربة تتباين من منطقة إلى أخرى ، وهى بصفة عامة من التربة الصحراويةوفى نهاية عام 1980 م ، قدر ما تم استصلاحه وتعميره من الأراضي بحوالي 1674 هكتارا ، وتم توزيع حوالي 312 مزرعة على سكانالواحات، ونلاحظ بالمقارنةبين المستهدف والمحقق أن المحقق كانأقل من المستهدف حسب الخطة وهو أن المستهدف كان 1733 مزرعة ، والمحقق 312 مزرعة .

جدول (26) المساحات المستهدف استصلاحها في منطقة فزان

خلال خطة التحول (1976-1980م) بالهكتار.

المشروع	عدد المزارع	مساحات المشروعات (مروى)
مشروع وادي الشاطئ	319	8255
مشروع سبها	162	1300
مشروع وادي الحياة	563	8130
مشروع مرزق	402	7270
مشروعات غات	287	2325
إجمالي منطقة فزان	1733	27280

المصدر: الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط والبحث العلمي ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، (1976-1980) ، ص 229 .

واستخدم في هذه المشاريع أحدث الأساليب في الزراعة ، وتم تقسيم المزارع الكبيرة على هيئة دوائر ، ويستعمل فيها نظام الري المحوري ، وقد حققت هذه المشاريع إنتاجية عالية للهكتار من الحبوب،حيث بلغ إنتاج المشروع حوالي 11.4% من إنتاج مشروعات البلاد من الحبوب البالغ 86.4 ألف طن بنهايةعام 1986.(جدول رقم26)

4- مشاريع منطقة الكفرة والسرير

وتشتمل هذه المنطقة على 5 مشاريع زراعية موزعة على أربع مناطق جغرافية هي :

مشروع جالو / أوجله ، ومشروع مراده ويقع هذان المشروعان في نطاق المنخفضات الشمالية على امتداد خط 29 شمالا،ومشروع السرير الإنتاجي ويوجد في منطقة السرير بشرق البلاد، ويوجد مشروع الكفرةالاستيطاني والإنتاجي في منطقة منخفض الكفرة .

وتتميز هذه المناطق بمناخها الجاف وارتفاع درجات حرارتها وتغطي أراضيها التربة الرملية، وتنتشر فيها أشجار النخيل وقد قامت بها زراعة الأعلاف الخضراء كالبرسيم والخضروات في المزارع التقليدية ، وأدى اكتشاف كميات كبيرة من المياه الجوفية إلى إقامة المشاريع الزراعية

الاستيطانية والإنتاجية في منطقتي الكفرة والسرير، وتم توطين سكان واحات الكفرة (ربيانة – وبزيمة - والطلاب) وتجميعهم في مشروع استيطاني تتوفر فيه الخدمات بأنواعها وتم استصلاح حوالي 27364 هكتاراً بنهاية الخطة الخماسية 1976-1980 ، أي ما يقرب من 54% من المساحة المحددة في الخطة كانت خطة مشروع الكفرة الإنتاجي تهدف إلى تنمية25,0,000 رأس من الأغنام ، وتربيتها على الأعلاف الخضراء ، مثل البرسيمالذي تم زراعته على مساحة 10,000 هكتار .[37]

5 -مشاريع منطقةالصلول الخضر.

يشمل نطاق الصلول الخضر المنطقة الممتدة من وادي مطراثين شرقا ، حتى منطقة بني وليد غربا ويحدها شمالا البحر المتوسط ، وجنوبا واحة زلة ومنطقة الفرجان جنوب مدينة سوكنة ، وقد سادت فيهذا الإقليم حرفة رعى الإبل والزراعة التقليديةوقد استهدفت خطة التحول الخماسية 1976-1980 إقامة 10 مشاريع في منطقة الصلول الخضر تهدف إلى استصلاح مساحة قدرها 259,652 هكتارا منها 29,850 هكتارا مرويا و 22,9802 هكتاراً بعلياً ، وإقامة 2788 مزرعة ، واشتملت الخطة كذلك على إقامة مجموعة من السدود لتخزينالمياه ، وحفر 450 بئر، وتدريبالمزارعين ، وتنمية المراعى ، وزراعة الأعلاف لتربية 68,450 رأسا من الأغنام ، 154 ألف رأسا من الأبقار ، وقد تبين نهاية عام 1980م إن المساحة التي تم استصلاحها وتنميتها لم تزد على 33,687هكتارا .[38]،ويبين(الجدول رقم 27)المشاريع الزراعية في منطقة الصلول الخضر وهى موزعة مساحاتها بين الزراعة البعلية والمروية ، وعدد المزارع التي تم إنشاؤها في المنطقة .

جدول (27) المشاريع الزراعية والمساحات المستهدف استصلاحها في منطقة الصلول الخضر خلال خطة التحول (1976-1980 م)

المشروع	عدد المزارع	إجمالي المساحات		
		إجمالي	بعلي	مروى
1-مشروع جارفالزراعي	700	7700	3200	4500
2- مشروع هراوة والحنيوة وسلطان	170	72112	70500	1612
3- مشروع أبى نجيمالزراعي	268	1340	-	1340
4- مشروع زلةالزراعي	200	1000	-	1000
5- مشروع زمزم الزراعي	450	5500	1500	4000
6- مشروع سوف الجين والمردوم و شميخ	167	6500	-	6500
7- مشروع الجفارة الزراعي	183	1200	102	1098
8- مشروع مراعى سرت	-	151000	151000	-
9- مشروع الوديان الوسطى	100	4000	1500	2500
10-تامن / زكير / محيقن / أبى الكبير/	80	3000	1000	2000
11-/مشروع تيه	150	3000	1000	2000
12-مشروع الفرجان الزراعي	320	3300	-	3300
13-إجمالي منطقة الحلول الخضر	2788	259,652	229,802	29,850

المصدر: عبدا لحميد صالح بن خيال ،الزراعة والثروة الحيوانية ، في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير الهادي بولقمةوآخرون، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان سرتط1 1995 ص600 .

ب-المستهدف والمحقق منخطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976-1980:

"بمقارنة ما تمإنجازه قبل وبعد خطة التحول 1976-1980 بالإنتاج المحقق في نهاية أعوام الخطة عام 1980 نلاحظ أن هناك زيادة في الإنتاج السنوي من القمح من 130 ألف طن في عام 1976 م إلى141ألف طن في عام 1980 ، ليساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسبة 34.3%.وكذلك زيادةفي الإنتاج السنوي من الفاكهة من 136 ألف طن عام 1976 إلى 264 ألف طن في عام 1980 ، ليساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسبة 95.6% في تلك الفترةوربما

يكون ذلك بسبب التوسع في زراعة الأشجار المثمـــرة ،وبخصـــوص الاســـتيطان الزراعـــي واستصلاح الأراضي فقدتم استصلاح مساحة 91732 هكتار من الأراضي المروية ، ومساحة 599,568 هكتار من الأراضي البعلية ،توزيع حوالي 7913مزرعة على المزارعين ،والانتهاء من تنفيذ سدود في معظم أنحاء البلاد ،وزيادة عدد الجمعيات التعاونية الزراعية من 220 جمعية عام 1976 إلى 305 جمعية عام 1980 وزيادة أعداد القروضالزراعية الممنوحة للمزارعين خلال سنوات الخطة وزيادة في أعداد المرشدين الزراعيين وزيادة أعداد الطلبة في الثانويـــات الزراعية"[39]

ج- المستهدف والمحقق منخطةالتحول1976-1980 في منطقة الدراسة .

استحوذسهل المرج على أكثر من ثلث هذه مزارع مشروع الجبل الأخضر الزراعـــي، وحددت أنماط استخدام الأرض وتركيبة المحصول بواسطة إدارة المشروع ، ولكن المـــزارعين وبنسب متفاوتة أخذوا زمام المبادرة في التطبيق وفق الموازنة بين رغباتهم الشخصية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإمكانات الطبيعية للمزرعة، بالإضافة إلى هذا استفادة المســـتوطنات الزراعية من سياسة الدولة السخية والراعية للزراعة بصفة عامة .تمثـــل مســـاحة الأراضـــي الزراعية للمستوطنات نسبة عالية جدا من مساحة أراضـــى الإقلـــيم القابلـــة للزراعـــةخططت لاستيعاب 3650 أسرة عند انجاز المستهدف من المخطط ، وهذا يشـــكل حـــوالي 13% مـــن مجموع أسر الإقليم البالغ عددهم 31 ألف أسرة وفق تعداد السكان 1973 للأسر التي تقيم فـــي المناطق الريفية . [40]

وبذلك تعد الخطة الخماسية 1976 -1980 هي من أبرز الخطط التي شهدتها المنطقـــة حـــول التغير في اتجاه التنمية الزراعية في منطقة سهل المرج

4- خطةالتحول الاقتصادي والاجتماعي1981 -1985.

تشير وزارة التخطيط والتنمية"انه يمكن أنتحديد أهداف خطة التحول 1985/81 في مجال التنمية الزراعية،وهي استصلاح واستكمال تنمية مساحة 69,089 هكتار من الأراضي المروية ومساحة 552,579 هكتار من الأراضي البعلية ، وزيادة الطاقة الاستيعابية للمراعي باستصلاح

وتنمية مساحة 1,202,217 هكتار من الأراضي نزيادة الإنتاج الزراعي من السلع والمحاصيل الغذائية".[41]

وراعتالخطةالخماسية 1981-1985 بضرورة إنهاء ظاهرة تفتيت الحيازات الصغيرة وجعلها في وحدات اقتصادية كبيرة تكفل تكامل الجانب الاقتصادي للإنتاج الزراعي.[42]

ا-استصلاح وتنمية الأراضي الزراعية خلال الخطة

تميز العمل في قطاع الاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي خلال خطة التحول 1981-1985م، بالتركيز على برامج مدروسة تشمل تحقيق مستهدفات العمل الزراعي في كافة مجالاته، والطرق والوسائل التنفيذية الكفيلة بتحقيق هذه المستهدفات ويهدف مشروع الاستصلاح لتنمية 50.000 هكتار بالمنطقة الوسطى ، بالاعتمادعلى مياه النهر الصناعي التيتجر عبرأنابيب من مناطق تازربو والسرير ، وبذلك تستهدف الخطة إنجاز مساحة 10.000 هكتار بنسبة 20% من إجمالي البرنامج ويمكن القول بأن هذه الخطة ركزت على الزراعة المروية وبالأخص في مناطق الشريط الساحلي .(جدول رقم28).

جدول (28) مستهدفات برنامج استصلاح وتنمية الأراضي
في خطة التحول (1981-1985م).

المساحات بعلي ومروى / البرنامج	مستهدفات الخطة		
	مروى	بعلي	الإجمالي
مشروع سهل الجفارة	4311	107,723	112,036
مشروعالجبل الأخضر	7760	423,405	4,31,165
مشروع الصلول الخضر	14318	31,451	35769
مشروعفزان	17927	-	17927
مشروعالكفرة والسرير	4986	-	4986
مشروعات الاستصلاح والاستزراع	9787	-	9787
الإجمالي	59,089	69089	611,670

المصدر: أمانة التخطيط ، القطاعات الاقتصادية والاجتماعيةفي خطة التحول (1981-1985م)، ص24.

أخذت الخطة على عاتقها استصلاح الأراضي في مناطق المشاريع التي أنشئت فيالخطط السابقة ، وبالفعل تم توزيع بعض المزارع في مناطق سهل الجفارة والجبل الأخضر في خطة 1981-1985 استكمالالمشاريع الاستيطان الزراعي ، التي أنشئت في البلاد وأهم ما يميز هذه الخطة في مجال تنمية الأراضي واستصلاحها أن خصصت بعض المساحات من المزروعاتحيث أن الخطة رأت في مشروع جلب المياه الجوفية عبر الصحراء خطوة أولى في الحد من استنزاف المياه الجوفية في الساحل.[43]

ولذلك تقرر خلال الخطة إستراتيجية التوسع في مشاريع الزراعة المروية في المناطق الجنوبية وكذلك نقل مياه النهر الصناعي إلى المناطق الساحلية وتنميتها ، وذلك حسب نتائج دراسات الظروف المناخية ونوع التربة في كل منطقة من المناطق الزراعية ويتم الري فيهذه المزارع باستخدام المرشات العليا (المطر الصناعي) أوبالتقطير أو بكليهما ، وتقدر المساحة المروية في كل مزرعة بحوالي 6 هكتارات ، وقد حددت مساحة هذا النوع من المزارع على أساس أن تحقق كل مزرعة دخلا سنويا لا يقل عن 5000 دينار.[44]

وبالنسبةلمنطقة الدراسة ، لم تكن ضمن المستهدف من خطة نقل المياه، خلال الشريط الساحلي ولذلك ظلت تعتمد على الزراعة البعلية ، أو الزراعة المروية القائمة على آبار جوفية فيالمنطقة وقد تضمن خطة التحول 1981-1985 استكمال بعض المشاريع القائمة في منطقة الجبل الأخضر بما فيها منطقة الدراسة ، من أهم هذه المشاريع مشروع وادي القطارة ،ومرتفعات الرجمة ، مشروع وادي الباب ، مشروع القوارشة ،مشروع غوط السلطان ، مشروع جنوب الأبيار، مشروع هضبة البطنان ، مشروع وادي الشعبة ، مشروع وديان ساحل طبرق ، مشروع الوسيطة، مشروع مرتوبة والعزيات وأم الرزم ، مشروع درنة والفتائح ومشروع جنوب القيقب ، كما تضمن الخطة استكمال مشروعات المراعى والتي من أهمها مشروع مراعى سهل بنغازي ومراعى جنوب الجبل الأخضر وقد قدرت الخطة أن منطقة جنوب الجبل الأخضر من أكثر المناطق الرعوية.(جدول رقم 29).

جدول (29) أهم المحاصيل وإنتاجياتها، في ليبيا ومعدلات الاكتفاء الذاتي منها في عام 1980 والمستهدفاتوما تحقق منها لعام 1985م .

نوع المحصول	الإنتاج بالطن		معدلات الاكتفاء الذاتي%	
	1980	1985	1980	1985
القمح	140,500	428,800	31.9	75.3
الشعير	71500	105,600	100	100
الخضروات	658390	7,79000	95.6	95.6
الفواكه والزيتون	312000	3,44000	99.0	98.3
الأعلاف	390000	39,0000	-	-
اللحوم	58,600	18600	42.6	75.8

المصدر: جودة حسنين جودة ، العالم العربي دراسة في الجغرافيا الإقليمية، دار المعرفة الجامعية،إسكندرية ط1 1985 ص340 .

ب .الخدمات الزراعية خلال الخطة

تم دمج اختصاصات أمانات الزراعة والسدود والموارد الطبيعية ومجلس التنمية الزراعية في اللجنة الشعبية العامة للاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي، تم إلغاء الإدارة العامة للإرشاد والتعاون الزراعي ، وتم إنشاء إدارة البحوث والتعليم الزراعي، وكان للقرارات الإدارية الأثر السلبي على الزراعة والإرشاد الزراعي ، وتم في عام 1986م صدور قرار رقم (5) الذي ينص على إلغاء جهاز الإرشاد الزراعي وتم إنشاء الهيئة العامة للإنتاج الزراعي عام 1986م ولم يكن الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية ضمن نشاطها ، وكما توقف صدور مجلة الفلاح بحلول عام 1990م أما القروض الزراعية فكانت تقدم على شكل خدمات مثل ورش صيانة الآلات والمعدات الزراعية التابعة للجمعيات التعاونية الزراعية، وقروض إنشاء حظائر للدواجن والأبقار لإنتاج البيض(45).

5-مشاريع وخطط التنمية 1986-2006 .

بالإضافة إلى الخطط السابقة تم إعداد خطة للتنمية خلال الفترة 1986-2006م ، إلا أنه لم يتم تنفيذها كبرنامج متكامل ،كذلك لم يتم استكمال بعض المشاريع في الخطة السابقة لهـــا ، ويرجع ذلك ربما إلى الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد فـــي تلـــك الفتـــرة ، بالإضافة إلى تذبذب أسعار النفط حيث هبطت عائدات النفط ولم يتم تنفيذ الخطة كبرنامج كامل ، وقد اعتمدت هذه المخططات جملة من التغيرات على مستوى الاقتصاد بالإضافة إلى التطورات الاجتماعية التي شهدها المجتمع أما بالنسبة لخطة التنميـــة الزراعيـــة للفتـــرة 1986-1990م بمنطقة الجبل الأخضر فقد بلغإجمالي الاستثمارات المقترحة حوالي 32 مليون دينـــار موزعـــة على برنامج الغابات والمراعىوبرنامج المياه ، ،برنامج استصـــلاح وتعميـــر الأراضـــي ، وارتفعت نسبة مخصصات الاستصلاح الزراعي من 30.8% عام 1990م إلى 33.1% عـــام 1992م ، أما الميزانية التيسيرية في هذه الفترة في قطاع الزراعة حوالي 13.2% من إجمالي المخصصات .[46]

بلغ عدد الحائزين الزراعيين في عام 1995م ما جملته 190,718 حائزاً، وبلـــغ عـــدد الحيازات الزراعية حوالي 194,071 حيازة ، وهذا يعنى أن كل حيازة يقابلهـــا حـــائز واحـــد تقريباً، وبعض الحالات قديشترك فيها حائزان أو ثلاثة أو أكثر ،ونجد أن عدد الحيازات بأرض قد زاد في عام 1995م بنسبة حوالي 11.4% كما هو عليه عام 1987 بلـــغ مجمـــوع عـــدد الحيازاتالزراعية بأرض عام 1995م ما جملته 2060 مليون هكتار، في حين كانت المساحة في عام 1987 حوالي 2154 مليون هكتار ، وهذا يعنى أن مساحة الحيازات الزراعية قد انخفضت بحوالي 94 ألف هكتار أي نسبة انخفاض بحوالي 4.4% ربما بسبب تحولهـــا إلـــى منـــاطق رعيأما متوسط المساحة للحيازة التي تدار من قبل الحائز للأرض فقد بلغت 11.6 هكتار فـــي عام 1995م ، في حين شكلت في عام 1987م حوالي 13.2 هكتارا،أماالأراضي غير القابلـــة للزراعة بلغتحوالي 200 ألف هكتار عام 1995م في حين بلغت حوالي 220 ألف هكتار أمـــا الأراضي القابلة للزراعة فقد انخفضت مساحتها من 1.93 مليون هكتـــار إلـــى 1.86 مليـــون هكتار عام 1995م أي بنسبة 3.8% ربما بسبب التغير في أنماط استخدام الأرضـــالزراعية،

وبالنسبة للمساحات المروية و البعلية، نجد أن مساحة الأراضي المروية تمثل ما جملته 482.3 ألف هكتار أو ما يعادل 26% في حين أن المساحة المقابلة لذلك في عام 1987م كانت بحدود 363 ألف هكتار أي ما يعادل 19% من إجمالي مساحة الأراضي القابلة للزراعة،ويتبين من ذلك أن مساحة الأراضي المروية قد زادت خلال الثمان سنوات بنسبة 33% ، أما مساحة الأراضي البعلية فقد انخفضت بنسبة 12.3%بالمقارنة بما كانت عليه فيعام 1987م ، وقد يعزى في ذلك للاهتمام الذي توليه الدولة في تطوير الزراعة المروية في البلاد في ذلك الوقت،أما أعداد الأشجار المثمرة وتسمى بالمحاصيل الدائمة ، وتعتبر أشجار الزيتون واللوز والنخيل من أهم المحاصيل الدائمة في البلاد ، وقد شهدت الأشجار المثمرة تراجعا عما هو عليه في عام 1987م وكان الجبل الأخضر في مقدمة المناطق التيشهدت تراجعاًفيأعداد الأشجار المثمرة، وشهدتأشجار الزيتون في منطقةالزاوية والجبل الغربي تراجع بنسبة 20.9% عما هو عليهعام 1987م ،والنخيل 7.1% واللوز 37.4%[47]

وحسب مايذكر السنوسي"فهذا يعزى لتراجع الاهتمام بدور المرشد الزراعي ، أو لتحول الزراعة المروية أو زراعة الشعير خاصة في منطقة الجبل الأخضر نتيجة لزيادة الطلب عليه في السوق المحلية ، وعدم وجود للدعم المقدم من الدولة للمزارع بالرغم مما كان مستهدفا تحقيقه عند انطلاق فكرة مشاريع الاستيطان الزراعي ،وبالنسبة لعدد رؤوس الأغنام والماعز فإن 76.8% منها في حوزة حائزين زراعييقيمون في خمسة مناطق ، فقد بلغت في المنطقة الوسطى بنسبة 13.2% والجبل الأخضر بنسبة 12.1% وسهل بنغازيبنسبة 11.3% ، والبطنان بنسبة 9.6% ومصراتة بنسبة 9.3% وفيما يتعلق بعدد رؤوس الأبقار فإن 89.6% منها في حوزة حائزين يقيمون في خمسة مناطق هي: طرابلس بنسبة 30.7% والجبل الأخضر بنسبة 21% والزاوية بنسبة 16.9% و مصراتة بنسبة 10.7% وسهل بنغازي بنسبة 10.3 وبالنسبة لأعداد خلايا النحل تأتى في منطقة الجبل الأخضر في المرتبة الأولى بنسبة 33.3% وطرابلس ثانية بنسبة 29.1% وسهل بنغازي بنسبة 11% والجبل الغربي بنسبة 10.3% ،ويتبينأن هناك ثلاثة مناطق في البلاد يمكن أن تشكل منطقة زراعية مهمة وهى منطقة مصراتة، وطرابلس، والزاوية، بالرغم من أن مساحة الأراضي في هذه المناطق لا تتجاوز 10% من إجمالي المساحة الكلية للأراضي الزراعية ". [48]

ونستطيع القول بأن الخطة الخماسية 1981-1985م كانت من أواخر الخطط في ليبيا نحو التحول الاقتصادي والاجتماعيحيث كانت الخطط التي استمرت (كمشاريع) في تنفيذ بعض البرامج وليس لخلق تنمية زراعية أو مكانية متكاملة ، كما جاءت بهاالخطط السابقة ومنها مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1986-1990م ، وكان المخصص لها 7 مليارات دينار، خصص منها للقطاعات الإنتاجية حوالي 45.7% ، وكان هدفهاالاهتمام بالزراعة والصناعة ،ولكن لم يتم تطبيق هذا المشروع بسبب الانخفاض الشديد في أسعار النفط الخام مع بداية الخطة ، وضخامة الالتزامات القائمة على مشروعات التنمية ، حيث خصصت لقطاع الزراعة ما قيمة 1016.1 مليون دينار ما نسبته 14.4% أما مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1991-1995م ، فقد تم خُصصلهاميزانية بلغت حوالي 5 ملياراتدينار، حيث بلغت مخصصات القطاعات الإنتاجية 46.3% من إجمالي مخصصات الخطة ، ولها أهدافٌمثلُأهداف الخطة السابقة ، وبلغ ما خصص لقطاع الزراعة حوالي 905.6 مليون دينار ما نسبته 17.6% منإجمالي الخطة التنموية ، ولكن توقف المشروع بسبب الصعوبات التي واجهت الخطة السابقة .

ويمكن القول بأن السياسات الزراعية التي طبقت خلال العقود الثلاثة الماضية أخفقت في تحقيق مستهدفاتها،وذلك لعدة أسباب منها:

1-تخلىالدولة عن سياسة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي مع نهاية عقد الثمانيات ، بسبب الأعباء المالية.

2-التخلي عن سياسة الأسعار التشجيعية للقمح والشعير والزيتون حيث لم يتحقق الاكتفاء الذاتي.

3-استنزاف المياه الجوفية أدى إلى هبوط حاد في منسوب المياه .

4-سوء إدارة المشروعات العامة وعدم قدرتها على تحقيق مستهدفاتها ، وتأخر وصول الآلات وقطع الغيار والأسمدة والأدوية البيطرية .

5-عدم فاعلية العديد من القروض الزراعية بسبب فرض رسوم إدارية متدنية عليها لم تتجاوز (4%) فيالسنة وأثر ذلك في عدم استخدامها بكفاءة ، أو ربما إنفاق القروض فيأمور اجتماعية متعلقة بالمزارع .

6-عدم تفعيل التشريعات المتعلقة بمزاولة النشاط الاقتصادي وبخاصة في المجال الزراعي والرعوي.[50]

في حين كاننصيب منطقة الدراسة من مشروع خطة التحول 2002-2006م حوالي199 مليوندينار خصص منها لقطاع الزراعة بالمنطقة ماقيمته 22 مليون دينار، وكان المقرر إشراك القطاع الأهلي بقيمة 43. مليون دينار أي بنسبة 13.1،وهكذا نرىأنالمشروع حاول إشراك القطاع الأهلي بنسبة 13.1 في حين كان القطاع الحكومي يشارك بنسبة 11.1% في قطاع الزراعة في منطقة الدراسةوكما شهدت البلاد ارتفاعاً في نسبة الهجرة المغادرة من الريف نحو المدن ، وهؤلاء ربما تحصلوا على أعمال في قطاعات أخرى غير قطاع الزراعة ، أو ربما بسبب تدهور الخدمات للمناطق الريفية مما أدى إلى ارتفاع معدلات الهجرة ، حيثبلغت نسبة السكان في الريف حوالي 14.6% عام 1995م بينماانخفضتنسبة سكان الريف عام 2006م لتصل إلى 11.8% ، وهذا مؤشر ربما يدل على أن هناك هجرة مغادرة من الريف لأسباب اجتماعية أواقتصادية أثرت ديموجرافيا على معدلات النمو السكاني في المناطق الريفية . [51]

كذلك انخفض عدد الحائزين المتفرغين للعمل بالزراعة والذين بلغ عددهم في عام 2001م 50566 حائزا ، بينما انخفض في عام 2007 إلى حوالي 38129 حائزا وبنسبة انخفاض 39% وهذا الانخفاض ربما يكون للبحث عن مصدر دخل أفضل من الزراعة في القطاعات الأخرى ، ،وبالرغم من حجم الإنفاق على قطاع الزراعة بداية من عام 1963م حتى آخر مشروع لخطة التحول 2002-2006.

جدول (30) المخصصات المالية لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية خلال الفترة (1963-2006م)

القيمة بالمليون دينار	الفترة
29,275	1968-1963
311.3	1975-1973
18159	1980-1976
1669.4	1985-1981
1016.1	1990-1986
905.1	1995-1991
906.6	2000-1996
288	2006-2001

المصدر: محمد أمعيزيق السنوسي ، حركة القوى العاملة فيمنطقة المرج خلال الفتـرة 1954-2006 رسـالة ماجستير غيرمنشورة قسم الجغرافيا ، كليةالآداب جامعة بنغازي 2012 ص113.

ونجد من الجدول (30) أن قطاع الزراعة حظي باهتمامأكبر من قبل المخططين في محاولة للنهوض بالقطاع والبحث عن مصدر بديل عن النفط ، لكن النفط ظل هو المصـدر الأساسـي للدخل في البلاد ، بالرغم من إنشاء مشاريع التنمية الزراعية في البلاد ، ونرىأنه بالرغم مـن التكاليفالكبيرةإلا أن المشاريعالزراعية فبعد توقف الخطط أخذت المشاريعالزراعية في التراجع ، وبدأ المزارع يواجه صعوبات اقتصاديةواجتماعية متنوعة لوحده في ظل غياب لدعم الدولة التي أخذت على عاتقها الاستمرار في مساعدة المزارعين ودعمهم، ولكن لم يـتم ذلـك مـع تقـدم السنوات، وهو أشبه بما فعله الإيطاليون عندما قاموا بتوطين المستوطنينالإيطاليين في البلاد ثم تركوهم يواجهون المصاعب بأنفسهم،ونجد ان ماطرحنه من تساؤل حـول سياسـة مشـاريع الاستيطان الزراعي تجاه استخدام الارضي الزراعيه ، لاحظنا بان هناك تغير فـي اسـتخدام

الارض الزراعيه والتركيب المحصولي هذا الفصل اثبت بان مشـــاريع الاستيطاناســـتطاعة توطين بعض المواطنين لكن السياسةالاستيطانية لم تراع احتياجات المزارع في المستقبل أيأنها لم تقم بإجراء الخطط المستقبليةالكافية حتى تستقر المشاريع ويتم تحقيق المستهدف ، وبـــالرغم من تحقيق تقدم في الإنتاج في بعض الخطط إلا أنه يظل هذا التقدم رهن الظروف التي تســـير عليها الخطة، ناهيك عن القرار السياسي الذي كان لهالأثر الســـلبي فـــي تراجـــع للمشـــاريع الاستيطانية، ومنها مشروع الجبل الأخضر الذي يتناول الحديث عنه الفصل القادم.

هوامش الفصل الثالث

1- عبدا لحميد بن خيال ، الزراعة والثروة الحيوانية، في كتاب الجماهيرية ، دراسة في الجغرافيا ، تحرير الهادي بولقمة وآخرون،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع سرتط1، 1995،ص565.

2- كورنا رد شليفاك ، الزراعة المعوقات وآفاق التنمية ،ترجمة وتحرير حسنى بن زابيه ، في كتاب الزراعة والتنمية الزراعية في ليبيا ، دار ومكتبة الفضل للنشر والتوزيع ، بنغازي ،ط1، 2009، ص91 .

3- على أحمد أعتيقة ، اثر البترول على الاقتصاد الليبي 1956-1969 ، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت ط1 1972 ، ص125،ص126 .

4- المملكة الليبية ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام لسكان ليبيا 1954 م ص17، ص39.

5-عبدا لباري خليل القماطي ، الدراسة المنظورة للتنمية الزراعية في الجماهيرية ، دار الرواد طرابلس، ط1999،1، ص14،ص18 .

6-نفس المرجع ،ص20 .

7-على أحمد أعتيقة ، مرجع سابق الذكر ،ص138، ص140 .

8-عبد الحميد بن خيال ،مرجع سابق الذكر ،ص566 .

9إ-براهيمزرقانة ، المملكة الليبية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط1 ، 1964 ، ص25.

10-محمد أمعيزيق السنوسي ، حركة القوى العاملة في منطقة المرج خلال الفترة 1954-2006م، رسالة ماجستير، غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة بنغازي ، 2012، ص67 .

11المملكة الليبية ، وزارة التخطيط والتنمية ، خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس 1963-1968 ،ص30 .

12-محمد أمعيزيق السنوسي ، مصدر سابق ذكره ، ص110 .

13المملكة الليبية ، وزارة التخطيط والتنمية ، مصدر سابق ذكره ،ص38 .

14عبدا لسلام أبو حولية ، نشاط المؤسسة الوطنية للاستيطان الزراعي بالمملكة الليبية في رعاية البدو وتحضيرهم وتوطينهم ، بحث مقدم إلى المؤتمر التاسع حول رعاية البدو وتحضيرهم وتوطينهم ، الجزءالثاني ، الأمانة العامة ، جامعة الدول العربية ، القدس ، 1965 ،ص 228 .

15المملكة الليبية ، وزارة التخطيط والتنمية ، مصدر سابق ذكره ،ص39.

16عبدا لسلام أبو حولية ، مصدر سابق ذكره ، ص224 .

17محمد أمعيزيق السنوسي ، مصدر سابق ذكره ، ص70 .

18كيث مكلكلان ، إستراتيجية التنمية الزراعية ، فى كتاب الزراعة والتنمية الزراعية في ليبيا ترجمة وتحرير حسنى بن زابيه ،دار ومكتبة الفضيل للنشر والتوزيع ، بنغازي ، ط1،2009،ص62،ص63.

19على احمد عتيقة ، مرجع سابق ذكره ،ص144 .

20،الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، المسح الاقتصادي للجمهورية العربية الليبية ، 1964-1968 ،ص79 ،ص83 .

21عباس عبدا لمحسن الخفاجي ، الإرشاد الزراعي بين الفلسفة والتطبيق ، منشوراتمجمع الفاتح للجامعات ، طرابلس ،ط1 ،1990 ،ص231 .

22الأمن الغذائي إبعاده ومحدداتهوسبل تحقيقه ، الجزء الثالث ، تحرير صالح الأمين الإرباح ،الهيئة القومية للبحث العلمي ، طرابلس ، ط1 ،1996 ،ص180 .

23المملكة الليبية،، وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ، الزراعة في ليبيا،1968 ،ص78 .

24المملكة الليبية ، وزارة التخطيط والتنمية ، مصدر سابق ذكره ، ص 39 .

25سعيد احمد أبو حليقة ، مشكلة التنمية في ليبيا ، شركة ناس للطباعة ، طرابلس ، ط1 ،2005 ، ص78.

26وزارةالتخطيط ، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، 1973-1975، ص47 .

27نفس المصدر السابق ،ص184,

28وزارة التخطيط ،موجز عن برامج التنمية في الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973-1975 ،ص40 .

29نفس المصدر السابق ،ص45 .

30مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج الأولية للتعداد الزراعي العام 1974، ص10 ، ص13 .

31عدنان رشيد الجنديل ،الزراعة ومقوماتها في ليبيا ، الدار العربية للكتاب ، تونس ،ط1 1978، ص60.

32عباس عبدا لمحسن الخفاجى ، مصدر سابق ذكره ، ص234 ،ص235 .

33وزارة التخطيط والبحث العلمي، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976-1980 ، ص177،ص179.

34محمد المبروك المهدي ، جغرافيا ليبيا البشرية ، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي ، ط1 ،1980، ص135 .

35عبد الحميد بن خيال ، مرجع سابق ذكره ، ص 173 ،ص175 .

36محمد المبروك المهدي ، مرجع سابق ذكره ، ص137 .

37عبد الحميد بن خيال ، مرجع سابق ذكره ، ص591 ،ص597 .

38نفس المرجع السابق،ص598 .

39عبدا لبارى خليل القماطى ، مرجع سابق ذكره ، ص178 .

40حسنى بن زابيه ، الاستيطان الزراعي والموارد الرعوية ، فصل فيكتاب الزراعة والتنمية الزراعية في ليبيا ، دار ومكتبة الفضيل للنشر والتوزيع ، بنغازي ، ط1 ، 2009، ص86 .

41أمانة التخطيط ، القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في خطة التحول 1981-1985 ،ص40.

42عبدا لحميد صيام ،رؤية علمية لملامح التنمية الزراعية في الجماهيرية ، مجلة البحوث السنة الثانية، العدد الخامس ، المنشأة الاشتراكية للنشروالتوزيع والإعلان ، طرابلس ، 1983 ،ص9،ص10

43عبدا لبارى خليل القماطي ، مرجع سابق ذكره ، ص195 .

44عبد الحميد بن خيال ، مرجع سابق ذكره ، ص606 .

45الأمن الغذائي، مرجع سابق ذكره ، ص183 ،ص184 .

46صبرية حمد جمعة القطعاني ،خطط التنمية وأثرها على النشاط الزراعي في منطقة الجبل الأخضر،دراسة جغرافية لمشروع الفاتح للاستيطان الزراعي 1973-2006 ،رسالة ماجستير ، غير منشورة ، قسم الجغرافيا، كلية الآداب ، جامعةقاريونس، 2008 ،ص33 .

47الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ،نتائج حصر الحائزين الزراعيين وحيازتهم الزراعية لعام1995، ص3، ص10 .

48نفس المصدر السابق ،ص12 .

49محمد أمعيزيق السنوسي ، مصدر سابق ذكره ، ص81 ،ص83 .

50اللجنة الشعبية العامة ،مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 2002-2006 ، الجزء الثالث،2001، ص2 ،ص10 .

51 اللجنة الشعبية العامة ،الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ، ليبيا في أرقام ، 2009 ، ص4 .

الفصل الرابع

التنمية الزراعية في منطقة الجبل الأخضر وأثرها على استخدام الأراضي الزراعية في منطقة المرج

الفصل الرابع

التنمية الزراعية في منطقة الجبل الأخضرواثرها على استخدام الأرضي الزراعية في منطقة المرج

لقد تحدثنا في الفصل السابق عن خطط التنمية التي شهدتها البلاد خلال العقود الماضية وسياسة مشاريع الاستيطان الزراعي التي جاءت بها هذه الخطط تجاه استخدام الأرض الزراعية والتركيب المحصولي ،ولقد رأينا آن نغطي جانبا من الاجابه على التساؤل الثاني ، وذلك عبر الحديث عن مشروع الجبل الأخضر الزراعي،ونحن نعلم أن منطقة الدراسة تقع ضمن مناطق هذا المشروع، ومن المعلوم أن منطقة الجبل الأخضر شهدت خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية تدهور في القدرة الإنتاجية للأرض ،وقد ساعد انخفاض العائد من هذه المزارع على هجرة المزارعين لمزارعهم وإهمالهم لها واتجاههم إلى الأعمال الأخرى كمصدر رئيسي للعيش، وأصبحت الزراعة في المرتبة الثانية من الأهمية، بالإضافة إلى أن العائد من المزرعة بمساحتها السابقة لم يكن يكفل للمزارع الحياة الكريمة ، وقد أنشئ مجلس التنمية الزراعية ليتولى وضع أعمال التنمية الزراعية ، ونص على إنشاء أربع هيئات تنفيذية في البلاد أحداها الهيئة التنفيذية لمنطقة الجبل الأخضر[1].

وشهدت منطقة المرج برامج تنمية زراعية، كان هدفها محاولة توطين المواطنين الليبيين في المزارع بهذه المنطقة، وذلك بعد موجات الهجرة التي حدثت في عقد الستينات، وتم تحديد مساحات هذه المزارع، وذلك بعد التوسع الأفقي في استصلاح الأراضي الزراعية من قبل شركات محلية وأجنبية، وبعد توفير المسكن وتحديد مساحة المزرعة وأنماط الزراعة، تم توزيع أعداد وأنواع معينة من الحيوانات لكل مزرعة وتحديد المحاصيل التي يجب زراعتها، ومساحتها في كل مزرعة، وكانت بداية توزيع المزارع من عام 1974 حتى عام 1980 وقام المشروع بإنشاء خريطة لكل مزرعة يتم تحديدها عن طريق رقم المزرعة، ووضعت الهيأة شروطاً للحصول على مزرعة ، وقامت الهيأة بتوفير الخدمات الزراعية والبيطرية للمزارعين وذلك

كحافز لهم لزيادة الإنتاج الزراعيوالحيواني، ونلاحظ أن هناك تباين في مساحات المزارع بين المناطق فنجدها في منطقة بطة 50 هكتاراً ، وفي منطقة فرزوغة والحمدة 80 هكتاراً ، وذلك وفقاً لما حدده المشروع بعد إجراء الدراسات المساحية وتقييم التربة، ومعدلات تساقط الأمطار، والعوائق الطبيعية التي تعيق التوسع الأفقي في استصلاح الأراضي في بعض المناطق.ورأينا أن نبدأ الحديث عن نشأة مشروع الجبل الأخضر للاستيطان الزراعي.

أولاً: نشأة مشروع الجبل الأخضر للاستيطان الزراعي:

تأتي هذه المنطقة (الجبل الأخضر) في المرتبة الثانية، بعد منطقة سهل الجفارة من حيث الأهمية الزراعية والتركز السكاني، وتقع هذه المنطقة في شمال شرق ليبيا، ويحدها شمالاً البحر المتوسط، وخط عرض 33°شمالاً وجنوباً خط عرض 30° شمالاً، وتمتد من الحدود الليبية المصرية شرقاً، وحتى منطقة سلوق غرباً بخط طول 25° شرقاً، حتى خط طول 20'15° بمسافة يبلغ طولها 650 كيلومتراً ، وتعد الهيئة التنفيذية لمنطقة الجبل الأخضر إحدى هيئات مجلس التنمية الزراعية حيث تغير اسمها بعد ذلك إلى مجلس استصلاحوتعمير الأراضي، ليتولى عن طريق هيئته الإشراف على المشاريع التابعة له، وتنفيذ التنمية في كل منطقة أو إقليم، وهدف هذه الهيئات تنفيذ الخطط التي تتضمن مختلف جوانب التنمية الزراعية والحيوانية والبشرية [2]. سارعت الهيئة في عمليات تنمية وتطوير المزارع والتوسع الكبير في استصلاح الأراضي الزراعية بمنطقة الجبل الأخضر، وبحلول عام 1980، تغيرت المعالم الطبيعية لسطح المواقع القديمة للمستوطنات تغيراً جذرياً واستحدثت على أكمل وجه البنية الأساسية من مساكن زراعية، وشبكة طرق ريفية، والعديد من المرافق والخدمات الريفية الأخرى، وقبل نهاية عام 1978، تم توزيع حوالي 1850 مزرعة متكاملة من إجمالي عدد المزارع المستهدف إنجازها وهي 3650 مزرعة في تلك الفترة، والتي خططت لاستيعاب الأسر[3].

وتتباين هذه المستوطنات فيما بينها من حيث المساحةومعدل سقوط الأمطار، ولذلك قرر المشروع تحديد محاصيل معينة لكل منطقة حسب كميات الأمطار الساقطة بها، كما تم تحديد أنواع وأعداد الحيوانات لكل مزرعة من مزارع المشروع مشاريع الاستيطان الزراعي.

والخريطة التالية توضح مناطق مشروع الجبل الأخضر.

خريطة (5) مشروع الجبل الأخضر للاستيطان الزراعي

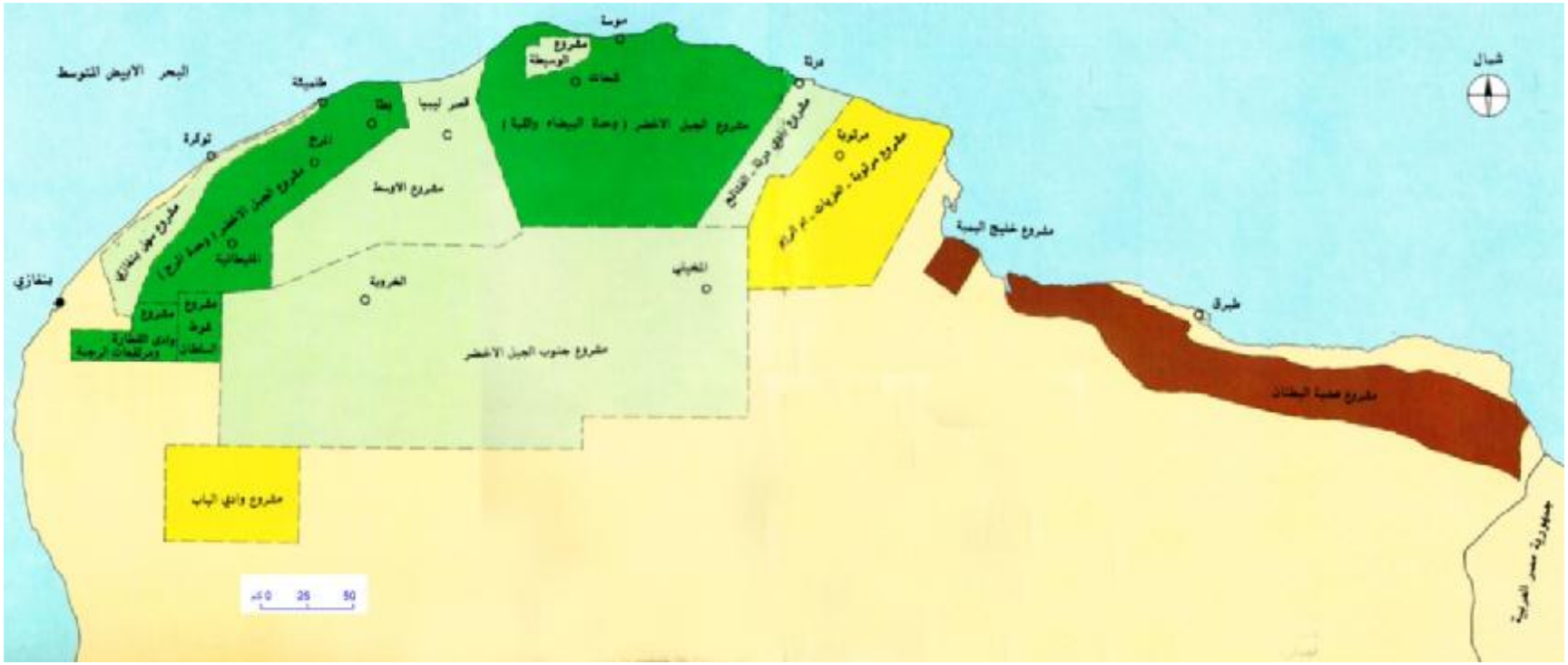

المصدر: الجبل الأخضر مواسم في كل الفصول، الهيأة التنفيذية لمنطقة الجبل الأخضر ، مجلس التنمية الزراعية، 1978، ص 25 .

ثانيا: مشاريع الاستيطان الزراعي في منطقة الجبل الأخضر

وتقسم الهيئة التنفيذية لمنطقة الجبل الأخضر المشاريع إلى أربع مناطق جغرافية واضحة هي:

1- الجزء الغربي: سهل سلوق وبنغازي:ويبلغ متوسط ارتفاع هذا السهل حوالي 80 م فوق سطح البحر وأقصى عرض له عند قرية سلوق بحوالي 30 كم يضيق تدريجيا ليبلغ بناحية بنغازي حوالي 25 كم وتوكرة 6 كم طلميثة 2.5 كم ثم يضيق بشدة بعد ذلك إلى الشمال الشرقي من مدينة طلميثة.

2-**الجزء الأوسط**: ويضم منطقة الجبل الأخضر، التي تمتد من المنحدرات الشمالية والغربية للحافة الأولى للجبل الأخضر حتى منطقة مرتوبة إلى الشرق من درنة، ويحدها جنوباخط أمطار200 ملم وشرقاً منطقة عين مارة ، تضم هذه المنطقة سبع**مشاريع هي**: وادي القطارة، ومرتفعات الرجمة، ومشروع غوط السلطان، ومشروع الجبل الأخضر (وحدة المرج ووحدة البيضاء والقبة) مشروع الوسيطة، مشروع وادي درنة، الفتايح ، ومشروع مرتوبة والعزيات

3-**الجزء الشرقي**: ويتمثل في هضبة البطنان، وهي هضبة شبه مستوية يبلغ متوسط ارتفاعها حوالي100 متر فوق سطح البحر، وطولها حوالي 180 كم وتمتد من خليج البمبة غرباً إلى منطقة البردي شرقاً، وتحتوي هذه المنطقة على مشروعين هما: مشروع خليج البمبة، ومشروع هضبة البطنان.

4-**الجزء الجنوبي**: جنوب الجبل الأخضروهي المنطقة الواقعة إلى الجنوب من خط أمطار200 ملم، ويحدها جنوباً دائرةعرض30ºومن الغرب غوط سيدي يوسف، ومن الشرق خط طول 23º، وتبلغ المساحة الإجمالية للمنطقة حوالي 2 مليون هكتار، والمساحة الصالحة لتنمية المراعي تقدر بحوالي 200 ألف هكتار[4].

وقد رأت الهيئة" ضرورة الأخذ بأحدث الأساليب العلمية في الاستثمار الزراعي والرعوي وفقاً لطاقة كل منطقة وظروفها الجغرافية معينة ، وقد قامت الهيئة بإجراء

دراسات لمعرفة معدلات سقوط الأمطار ، ففي سهل المرج بلغ معدل سقوط الامطارما بين 350 إلى 400ملم ، وفي سهل الأبيار من 300 إلى 350 ملم، ، وقد وضعت الهيئة التنفيذيةلمنطقة الجبل الأخضر مجموع من البرامج التي تعد بمثابة الآفاق العريضة لأهداف الهيئة، وهي التوسع الأفقي بزيادة الرقعة الزراعية واستصلاح الأراضي القابلة للزراعةو تنفيذ برامج صيانة التربة والمحافظة عليها من الانجراف و التوسع الرأسي برفع القدرة الإنتاجية للأراضي وزيادة الإنتاج "[5].

ومن أهداف الهيئة التنفيذية لمنطقة الجبل الأخضر خلق مجتمع زراعي ورعوي مستقر ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بتوفير المسكن المناسب للمزارع إلى جانب توفير الخدمات اللازمة بالقرى التي يرتبط بها في فترات سقوط الأمطار بالإضافة إلى إمداد تلك المنازل بالتيار الكهربائي، وقد استهدفت الهيئة إنشاء حوالي 3651 مسكناً للمختارين للتمليك ،وسنقوم بالحديث عن الحيازات الزراعية في منطقة الجبل الأخضر كالتالي.

الحيازات الزراعية بمنطقة الجبل الأخضر:

تعرف الحيازة الزراعية بأنها مساحة معينة من الأراضي الزراعية مكونة من قطعة واحدة أو مجموعة قطع يحوزها مزارع بغض النظر عن نوع هذه الحيازة، التي قد يكون ملكاً أو إيجاراً أو حق انتفاع ، ولحيازة الأرض واشكال التصرف فيها أثرٌ بالغ في تحديد أساليب وطرق استثمارها واستخدامها في مختلف الأغراض الإنتاجية من جهة وتوزيع الثروة والدخل الزراعي من جهة أخرىأضف إلى ذلك تأثيرها الكبير في الأنماط الزراعية بصورة خاصة والتطور الزراعي بصورة عامة ، وتتراوح مساحات الحيازات الزراعية ما بين 23 – 80 هكتار، وذلك حسب نوع المنطقة ومعدل سقوط الأمطار وخصوبة التربة، وتعتمد أغلبية هذه المزارع على الزراعة البعلية وخاصة الحبوب والأشجار المثمرة،ويتكون سكن المزارع من خمس غرف تتوفر فيها ظروف المعيشة الصحية وملاحق بها حظيرة للأبقار والأغنام ومخزن للأعلاف وآخر للحبوب ،وقد تطور عدد المساكن التي منحت للمزارعين من 668 مسكن عام 1975 إلى 1119مسكن عام 1976، لتصل إلى 1861 مسكناً عام 1977 [6].

وتقول الهيئة " مشروع منطقة البيضاء الزراعي يعتبر جزءاً من مشـــروع الجبـــل الأخضـــر الزراعي ويشمل هذا المشروع أربع مناطق صغيرة وهي شـــحات وقرنـــادة والفريـــق ورأس التراب، ويبلغ مجموع المزارع في هذه المنطقة حوالي 186 مزرعة، متخصصة في زراعـــة أشجار الفاكهة، وخاصة التفاح والخوخ والكمثرى والعنب،فكانت منطقة قرنادة تـــزرع الخـــوخ واللوز، أما منطقة رأس التراب فتزرع التفاح، وشحات التفاح والتين، ومنطقة الفريق يزرع بها الكمثرى ، يبلغ متوسط مساحة المزرعة في المنطقة 25 هكتار موزعـــة بـــين،10 هكتـــارات أشجار فاكهة و7هكتارات لتربية الحيوانات،و7 هكتارات لزراعة الحبوب، وهكتار للمنشـــآت الزراعية كالمسكن وللمخازن،وبذلك يصل المجموع المساحة إلى 25 هكتارا،وقد بدأت الهيئـــة بتسليم المزارع منذ منتصف السبعينات، حيث وزعت على مزارع في منتصف السبعينات بيتـــاً حديثاً على أساس القرية الخطية، حيث بنيت هذه المساكن داخل مزارع أصحابها علـــى طـــول الطريق حتى يستطيع المزارعون الاستفادة من الطرق الرئيسية في توفير الخدمات كالكهربـــاء والمواصلات، كما روعي تقارب مساكن المزارعين عند ملتقى حدودهم مع مزارع غيرهم من الجيران مكونين مجموعات صغيرة من المزارعين تصل في بعض الأحيان إلى أربعة مساكن، وهذا ما يخفف بدون شك من قسوة الانعزال، ويزيد من متعة الاجتماع والتآزر والتعاون عنـــد الضرورة، بالإضافة إلى استلام المزارع جرارا زراعيا جديداً ومقطورة لنقل المياه ومحراثـــا، وأما الحيوانات التي تم توزيعها، فتم تسليم بقرتين لكل مزارع، وحوالي 40 رأسا من الضـــأن، وخمس خلايا من النحل وعدد 2000 شجرة من أشجار الفاكهة التي تناسب منطقـــة المـــزارع، وبالإضافة إلى تسييج المزرعة بالأسلاك الشائكة، وكان لكل مزارع استلم مزرعة مرتب شهري يقدر بحوالي 80 دينارا، وكانت تعطى لأغلبية المزارعين في منطقة الجبل الأخضر، واستمرت لمدة أربع سنوات حتى يتمكن المزارع من الاعتماد على نفسه، وقـــد كانـــت تكـــاليف إنشـــاء المزرعة الواحدة تقدر بحوالي 30 ألف دينار أي حوالي 100 ألف دولار حسب أســـعار عـــام 1973، وكان من المقرر أن يدفع كل مزارع 50% من قيمة التكاليف المزروعة مقسطة علـــى فترة طولها خمس عشر سنة، تبدأ بعد أربع سنوات منذ استلام المزرعة "[7].

ثالثا: أنماط استخدام الأراضي الزراعية

"يمتد مشروع الجبل الأخضر على مساحة واسعة، حيث تقدر المساحة الجغرافية لمشروع الجبل الأخضر بحوالي مليون ونصف هكتار ،وتبلغ الأراضي الصالحة للزراعة، وفقاً للخطة الثلاثية بحوالي 110 ألف هكتار، تم تطويرها بعد ذلك في الخطط الخمسية ، وتشكل رقعة الجبل الأخضر ثلاث مناطق زراعية مقسمة وفقاً لمعدلات سقوط الأمطار السنوية كما يلي:

أ- منطقة حزام الأمطار 500 ملم فأكثر وتبلغ مساحتها حوالي 45,500 هكتار.

ب- منطقة حزام الأمطار 400 – 500 وتبلغ مساحتها حوالي 296,250 هكتارا.

ج-منطقة حزام الأمطار 300 – 400 تبلغ مساحتها حوالي 353,500 هكتار.

د- منطقة حزام الأمطار 200 – 300 وتبلغ مساحتها حوالي 604,750 هكتارا.

وكان هدف المشروع هو خلق مجتمع زراعي مستقر، وذلك بإنشاء مزارع تدر دخلا يكفي لتوفير حياة كريمة للمزارع وأسرته، وقد بدأ العمل بإنشاء المزارع عبر شركات أجنبية أو عمالة أجنبية ووطنية، وبدأ العمل بإنشاء المزارع في بداية الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، كما تم الاستعانة ببعض الشركات الوطنية في عمليات إنشاء الطرق الفرعية، بالإضافة إلى القيام بإجراء دراسات على التربة، لتحديد مدى قدرتها الإنتاجية ودرجة الخصوبة، كما قامت بعض الشركات الاستشارية بإجراء دراسات وأبحاث جيولوجية، لتحديد مستوى وكمية المخزون الجوفي من المياه، مثل دراسة شركة لوتي الايطالية عام 1974 بمنطقة وادي الزازة وكذلك زراعة بعض أشجار الغابات المربحة اقتصادياً مثل شجرة الخروب والتي تم زراعة ما يقارب من 18,0000 شجرة خروب و مصدات رياح بالمشروع تتراوح مساحات المزارع التي أنشئت داخل المشروع ما بين 23 – 80 هكتارا، وتم تحديد أنواع المحاصيل لكل منطقة، ونوع الزراعة بها، بالإضافة إلى تحويل بعض المناطق إلى مراعٍ بعد تنميتها"[8]،نلاحظ في جدول (31) بأنه بالرغم من صغر نسبة الأراضي المزروعة بالمقارنة مع مجموعة المحاصيل الصالحة للزراعة، فإن نسبة الأراضي التي تحتلها المحاصيل الدائمة تبلغ 0.05% فقط من إجمالي الأراضي الزراعية وهذا يعني أن حوالي 99.95% من الأراضي الزراعية لا يتم استغلالها بصورة دائمة ، وإنما تترك في معظم فصول السنة، وأحيانا لسنوات طويلة بوراً

بدون زراعة، كما أن مساحات الزراعة الموسمية (المطرية) تختلف مساحتها من سنة لأخــرى تبعاً لمعدلات سقوط الأمطار، ، وقد أدى إلى تحول مساحات واسعة من الأراضي الزراعيــة إلى أراضٍ ذات إنتاجية متدنية [9].وسنقوم بالحديث عن تطور الحيازات الزراعيــة ومتوســط الحيازات الزراعيه وتصنيفها كالتالي.(جدول31).

جدول (31) استخدامات الأراضي في ليبيا حتى عام 1980

نوع الاستعمال	المساحة بالألف هكتار	النسبة من المساحة الكلية
الأراضي الزراعية	3645	% 2
1) أراض صالحة للزراعة	2419	1.33
- أراضي المحاصيل البعلية	27,000	0.44
- محاصيل الخضروات	27,00	0.02
- أراض بور	15,5000	0.83
2) أراضي مزروعة بمحاصيل دائمة	171	0.09
3) أراضي المراعي	1055	0.55
- أراضي الغابات	600	0.33
- استعمالات أخرى	160	0.05
- أراضي صحراوية وسبخات	17,595	9.72
إجمالي المساحة	280,64	15.36
باقي المساحة	151,936	84.64

المصدر: الأمن الغذائي أبعاده ومحدداته وسبل تحقيقه " الجزء الأول ، تحرير، صالح الأمين الأرباح، الهيئــة القومية للبحث العلمي، طرابلس، ط 1، 1996، ص 280.

1. تطور عدد الحيازات الزراعية ومساحتها:

مع انتهاء الخطة الخماسية 1981 – 1985م بدأ عدد الحيازات الزراعية في التغير، فقد بلغ عدد الحائزين الزراعيين للأراضي حوالي 1439 حائز يحوزون مساحة إجمالية مقدارها 201,164 هكتار، وأن حوالي 47% من إجمالي الحائزين الزارعين يملكون حيازات زراعية مساحتها 5 هكتارات أو أقل وهذا يعادل 6.52% فقط من إجمالي المساحة، كذلك فإن حوالي 3.19% من إجمالي عدد الحائزين الزارعين يحوزون 42.74% من جملة المساحة ويتركز هؤلاء في فئة الحيازة التي تتراوح من 50 هكتاراً فأكثر وقد تطور عدد الحيازات الزراعية ومساحتها في منطقة الجبل الأخضر بين عامي 1974 و 2007، جدول(32)

جدول (32) توزيع الحيازات الزراعية وفقاً للمساحة بالهكتار في ليبيا عام 1987.

فئة الحيازة	عدد الحائزين بالألف	النسبة المئوية لعدد الحائزين	جملة المساحة ألف هكتار	جملة المساحة %
أقل من 1 هكتار	18.3	%12.72	7.34	%0.36
3 – 1	26.9	1,8.69	4,698	2.33
5 – 3	22.1	1,5.36	77.04	3.83
10 – 5	29.7	20.64	19,7.69	9.83
20 – 10	25	1,7.37	32,9.96	1,641
50 – 20	17.3	1,2.03	49,1.11	2,441
100 - 50	3.5	2.43	21,647	10.76
400 - 100	1	0.69	150.06	7.46
أكثر من 400 هكتار	0.1	0.07	49,499	24.61
الإجمالي	143.9	%100.00	201,164	%100.00

المصدر: الأمن الغذائي، أبعاده ومحدداته وسبل تحقيقه، الجزء الأول، تحرير ، صالح لامين الأرباح ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، طرابلس ، ط 1 ،1996م ، ص 28.

جدول (33) عدد الحيازات الزراعية مساحتها بفروع منطقة الجبل الأخضر خلال الفترة 1974 - 2007

الفروع	1974					2007					
	الحيازات		المساحة		متوسط مساحة الحيازة	الحيازات		المساحة		متوسط مساحة الحيازة	نسبة التغير %	
	عدد	%	هكتار	%		العدد	%	هكتار	%		الحيازات	المساحة
المرج	965	14.7	66723	54.9	69.1	2397	23.7	98866	44.2	41.2	148.4	48.2
البيضاء	1693	25.9	27750	22.8	16.4	3924	38.9	48642	21.7	12.4	131.8	75.3
القبة	1205	18.4	11827	9.7	9.8	1156	11.5	16838	7.5	14.6	4.1-	42.4
شحات	760	11.6	2871	2.4	3.8	280	2.8	4230	1.9	15.1	63.2 -	47.3
بطة	249	3.8	1926	1.6	7.7	285	5.8	21046	9.4	36.0	134.9	992.7
تاكنس	348	5.3	3296	2.7	9.5	285	2.8	10010	4.5	35.1	18.1 -	203.7
درنة	314	4.8	2105	1.7	6.7	807	8.0	3072	1.4	3.8	157.0	45.9
البياضة	307	4.7	1849	1.5	6	322	3.2	11725	5.2	36.4	4.9	534.1
طلميثة	288	4.4	1020	0.8	3.5	57	1.6	1499	1.7	26.3	80.2 -	47.0
جردس	414	6.3	2234	1.8	5.4	282	2.8	7770	3.5	27.6	31.9 -	247.8
المجموع	6543	100.0	121601	100.0	18.6	10095	100.0	223698	100.0	22.2	54.3	48.0

المصدر: فضل الله محمود المهدي، إقليم الجبل الأخضر بليبيا دراسة في الجغرافيا الزراعية ، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2010، ص 33.

يتضح من الجدول (33)زيادة عدد الحيازات الزراعية في منطقة الجبل الأخضر، بالرغم من سياسة دمج الحيازات قزمية المساحة التي اتبعت عند تنفيذ مشاريع الاستصلاح الزراعي في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وعليه فإن هذه الزيادة ناجمة عن الزيادة الكبيرة في مساحة الأراضي الزراعية بالإقليم حيث بلغت نسبة الزيادة 84% بين عامي 1974 وعام 2007و يتباين حجم زيادة عدد ومساحة الحيازات على مستوى فروع المنطقة، وبصفة عامة فإن جميع الفروع حققت زيادة في مساحة الأراضي الزراعية، ويعد فرع المرج أهمها حيث شكل ما يزيد على نصف مساحة الأراضي الزراعية بمساحة بلغت66723هكتارا عام 1974 وارتفعت إلى98,866هكتارا عام 2007 بنسب زيادة بلغت 48.2% وذلك لكبر المساحة وملائمة الظروف الطبيعية، وتركز مشاريع التنمية الزراعية واستصلاح الأراضي بالفرعو يتباين متوسط الحيازات الزراعية بفروع الإقليم، وعليه يمكن تقسيم الفروع حسب متوسط الحيازات إلى ما يلى:

* **المجموعة الأولى**: فروع يزيد متوسط مساحة الحيازات بها على 30 هكتارحيازة، وتشمل المرج والبياضة وبطة وتاكنس.

* **المجموعة الثانية**: فروع يتراوح متوسط مساحة الحيازات بها ما بين 10، 30 هكتار حيازة، وتشمل جردس وطلميثة وشحات والقبة والبيضاء.

* **المجموعة الثالثة**: فروع يقل متوسط مساحة الحيازات بها عن 10 هكتارات حيازة وتشمل فرع درنة، الذي يتصف بامتداد الأودية والجبال داخل النطاق الزراعي وهو ما حد من إمكانية التوسع الأفقي.

2. متوسط مساحة الحيازات الزراعية حسب فئات الحيازة:

يتباين متوسط الحيازات الزراعية داخل منطقة الجبل الأخضر، والذي يؤثر بدوره على النمط الزراعي (بعلي – مروي) والأسلوب المتبع في الزراعة وفقاً لحجم الحيازة.

جدول (34) التوزيع النسبي لمساحة الحيازات بفروع منطقة الجبل الأخضر حسب الحيازة عام 2007 (بالهكتار)

الفـــروع	اقل من 5 هكتار		5 - 50		51 - 100		أكثر من 100		الإجمالي	
	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	النسبة
المرج	176	0.2	25203	25.5	70665	71.5	2822	2.8	98866	100
البيضاء	1622	3.3	25981	53.4	19211	39.5	1828	3.8	48642	100
القبة	47	0.3	7330	43.5	7525	44.7	1936	11.5	16838	100
شحات	244	5.8	2273	53.7	1713	40.5	0	0.0	4230	100
بطة	50	0.2	2200	10.5	17635	83.8	1161	5.5	21046	100
تاكنس	60	0.6	1656	16.5	8294	82.9	0	0.0	10010	100
درنة	1205	39.2	1437	46.8	430	14.0	0	0.0	3072	100
البياضة	94	0.8	3422	29.2	8209	70.0	0	0.0	11725	100
طلميثة	25	1.7	1114	74.3	360	24.0	0	0.0	1499	100
جردس	67	0.9	1796	23.1	5907	76.0	0	0.0	7770	100
المجموع	3590	1.6	72412	32.4	139949	62.6	7747	3.5	223698	100

المصدر: فضل الله محمود المهدي، إقليم الجبل الأخضر بليبيا دراسة في الجغرافيا الزراعية، رسالة دكتوراه، غير منشوره، قسم الجغرافيا كليـــة الآداب، جامعـــة الإســـكندرية، 2010، ص 94.

من جدول (34) نجدإن الحيازات التي تتراوح مساحتها ما بين 51 و 100 هكتار في المرتبة الأولى، حيث تشكل ما يقارب ثلثي مساحة الأراضي الزراعية بالإقليم والتي تستغل في إنتاج المحاصيل الحقلية الشعير والقمح ،وتنتشر الحيازات التي يزيد متوسطها على 100 هكتار في المرج ، والقبة ، والبيضاء، وبطة ، تشكل ما نسبته 3.5% من مساحة الأراضي الزراعية بمنطقة الجبل الخضر، نظراً لاتساع وامتداد الأراضي خاصة في سهل المرج والقبة وخلوها من العوائق الطبيعية كالجبال والأودية،و ترتفع نسبة مساحات الأراضي الزراعية الموزعة على حيازات قزمية المساحة (أقل من 5 هكتارات) في درنة، حيث تزيد على الثلث ،وذلك لانتشار الأودية والجبال التي تحد من التوسع الأفقي، ونمط استغلال الحيازات هو في زراعة الأشجار المثمرة والخضرة [10]

3. تصنيف الأراضي في منطقة الجبل الأخضر:

يمكن تصنيف الأراضي القابلة للزراعة وغير القابلة للزراعة إلى الآتي:

أ. الأراضي القابلة للزراعة:

ويقصد بالأراضي القابلة للزراعة (تلك الأراضي الداخلة ضمن المساحة الكلية بالمنطقة التي يمكن استصلاحها وتحويلها إلى أراضٍ صالحة للزراعة)، إلا أن استصلاحها وزراعتها يحتاج إلى دعم مالي وتقني وتوفير الآلات الخاصة لإزالة ما بها من عوائق ، وينظر إلى هذه الأراضي باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه مشاريع التوسع الأفقي بالمنطقة التي تشير إلى تطور مساحة الأراضي المزروعة التي يمكن استغلالها في ظل توفر الخطط والإمكانات ، ويتباين توزيع مساحة الأراضي القابلة للزراعة على مستوى فروع المنطقة ، إذ تحتل المرج المرتبة الأولى بمساحة تقترب من ثلثي (67.4%) مساحة الأراضي القابلة للزراعة ، والتي يمكن استصلاحها بالتوسع0 في مجال الآبار جنوباً والاعتماد على معدلات الأمطار المرتفعة شمالاً ، وتحتل القبة المرتبة الثانية والبيضاء المرتبة الثالثة بنسبة تبلغ 12.9% و 11.7% على الترتيب ، وتنخفض في باقي المناطق.

ب. الأراضي غير القابلة للزراعة:

يتباين توزيع مساحة الأراضي التي لا يمكن استغلالها زراعياً بسبب العوائق الطبيعية، فبشكل عام يصعب على المزارع حرثها وزراعتها بأي نوع من أنواع المحاصيل الحقلية أو الخضر أو الأشجار المثمرة،وتشغل الأراضي غير القابلة للزراعة في الجبل الأخضر ما يزيد

على ربع 26.6% مساحة الأراضي المخصصة للنشاط الزراعي، وتحتل البيضـــاء المرتبـــة الأولى بمساحة تقترب من ثلاثة أرباع 74.1% الأراضي غير القابلة للزراعة بالمنطقة، وذلك لانتشار مساحة الأراضي التي تشغلها الجبال والأحراش ذات الأراضي الوعرة، وتأتي المرج في المرتبة الثانية بنسبة 19.3% من المساحة، بالرغم مـــن أهميـــة المـــرج فـــي المســـاحة المزروعة، إلا أنها تمثل نسبة مرتفعة من الأراضي غير القابلة للزراعة بالمنطقـــة، وذلـــك بسبب اتساع مساحة الأراضي التي تشغلها الأشجار والمراعي الطبيعية، وشحات في الترتيب الرابع والبياضة وجردس في الترتيب الخامس وطلميثة في الأخير.

ج. أراضي المنافع العامة:

وهي الأراضي التي تشغلها المباني السكنية، وغير السكنية، ومخازن الأعلاف والحبـــوب وحظائر الحيوانات وغيرها، كالمنشآت والعقارات الموجودة داخل الأراضي الزراعية، إضافة إلى الطرق المعبدة وغير المعبدة،وتلعب هذه المنافع بأقسامها المختلفـــة دوراً فـــي المجـــال الزراعي بالرغم من أنها تشغل مساحات من الأراضي الزراعية، فهي توفر الكثير من الوقت والجهد وتهيئ الظروف الملائمة لممارسة النشاط الزراعي ورفع معدلات الإنتاج،وتم تحديـــد حوالي 5 هكتارات لكل حيازة للمنافع العامة مع تباين هذا المتوسط بين الحيازات، تبعا لحجم ونمط توزيع الحيازة، وتأتي المرج في المرتبة الأولى في مساحة أراضي المنافع العامة مـــا يقرب من ثلث المساحة 31.8%، وتحتل البيضاء المرتبة الثانية بما يزيد على ربع أراضـــي المنافع العامة في منطقة الجبل الأخضر،ويمكن اعتبار الفترة بين عـــامي 1966 – 1990م، أهم نتائج تنفيذ مشاريع الاستيطان الزراعي في الجبل الأخضر، وتطورت مساحة الأراضـــي الزراعية من 89067 هكتار عام 1966، لتصل إلى 171,538 هكتار عام 1990 ، بنســـبة زيادة بلغت 92.6%، [(11)].

رابعاً: التركيب المحصولي

الإنتاج الزراعي هو محصلة للمجموعة من العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة ، وتمثل المياه والأراضي الزراعية والتربة والأيدي العاملة والتمويل ، بالإضافة إلى برامج الإنتاج النباتي المتمثلة في اختيار وتوزيع البذور المحسنة ، والسياسات المتعلقة بإنشاء المخازن والمرافق وتوفير الخدمات الزراعية، ومكافحة الآفات والأمراض الزراعية والتدريب

واستخدام الميكنة والتقنية الزراعية، وهي عوامل تنعكس بشكل مباشر على التنمية الزراعية ونتائجها ، وبالرغم من زيادة الكميات من إنتاج المحاصيل الزراعية أثناء السنوات الأولى من الخطة الخماسية (1981 – 1985) ولكن الإنتاج كان متذبذباً خلال الفترة من عام 1970 حتى 1985 كما أن معدلات الزيادة في الإنتاج كانت هي الأخرى متذبذبة، وشهدت بعض السنوات انخفاضاً ملحوظاً في الإنتاج خصوصاً بالنسبة لمحاصيل الزراعات البعلية مثل القمح والشعير على مستوى البلاد، أما بالنسبة لإنتاج المحاصيل المروية مثل الخضروات والفواكه فقد نما بمعدلات متزايدة أثناء الفترة 1970 – 1985 وإن إنتاج الخضروات حقق معدل نمو قدره 32.6% فيما بين عامي 1970 – 1975 وارتفع هذا المعدل إلى حوالي 145.5% فيما بين عامي 1976 – 1980 ووصل إلى 48.9% فيما بين عامي 1980 – 1985م [12].

وفي منطقة الجبل الأخضر تم الرجوع إلى العوامل الطبيعية في تحديد أنواع المحاصيل، وأنماط الزراعة (بعلي – مروي)، فقام المشروع بدراسة لتحديد كميات المياه الجوفية، ومعدلات تساقط الأمطار سنوياً وحالة التربة، والعوامل التي تعيق إمكانية التوسع الأفقي والسبل الكفيلة بالتوسع رأسا في الإنتاج، وبذلك تم تحديد المناطق التي تزرع بالحبوب وبعض الأشجار المثمرة، وعدد معين من الحيوانات يقوم بتربيتها، ومناطق تزرع فيها الخضروات، وأخرى لأشجار الفاكهة،وبذلك تم وضع نظام دورة زراعية تلائم ظروف كل منطقة وقد رأت الهيأة التنفيذية لمنطقة الجبل الأخضر ضرورة الأخذ بأحدث الأساليب العلمية في الاستثمار الزراعي والرعوي، وفقاً لطاقة كل منطقة وظروفها الجغرافية، وقد وضع نوع من التخصص في الاستثمار الاقتصادي على أساس أن يكون لكل منطقة نمط معين لاستخدام الأراضي وبذلك يكون مشروع سهل بنغازي للمراعي، ومشروع الجبل الأخضر للمزارع المختلطة بينمراعيمحسنة وبساتين، ومشروع ساحل درنة – طبرق لتنمية الأودية العديدة بمنطقة المشروع، أما مشروع الغابات والمراعي فيركز على استثمار مناطق جنوب الجبل الأخضر المستوية، كمراع جيدة حديثة أما الأراضي المنحدرة فهذه تستثمر لنمو الغابات من أنواع معينة،وتم تحديد نمط استخدام الأراضي الزراعية لمزرعة تعتمد على أنواع مياه الأمطار في الزراعة، بمساحة 25 هكتار، فإن الدورة الموضوعة لها هي 10 هكتارات فاكهة، 6 هكتارات أعلاف ، 7 هكتارات قمح ، 1 هكتار بقول 1 هكتار منافع عامة ، المجموع 25 هكتارا، وهي تقع ضمن مناطق تعتبر معدلات الأمطار فيها جيدة ، فهي أكثر 500 ملم سنوياً في منطقة

البيضاء ، أما الإنتاج الحيواني فقد تم توزيع حوالي 6 بقرات حلوب ، 6 خلايا نحل، للمزارع في منطقة البيضاء [13].

خامسا: التنمية الزراعية في منطقة الدراسة:

تعتبر منطقة سهل المرج من أكبر مناطق الجبل الأخضر للاستيطان الزراعي، وأكثرها ملائمة للتوسع في استصلاح الأراضي وتنميتها، وتعتمد المنطقة بشكل كبير على نمط الزراعة البعلية ، وهذا ما قام به واعتمده المخططون للتنمية الزراعية في المنطقة ، وتتراوح معدلات سقوط الأمطار ما بين 250 – 400 ملم سنويا ، ولذلك تم تحديد مساحات الحيازات الزراعية في هذه المنطقة ، ونمط الزراعة وأنواع المحاصيل المخصصة بالإضافة إلى أنواع وأعداد معينة من الحيوانات في المزارع التي تم توزيعها . ويمكن الحديث عن التنمية الزاعيه بشكل مفصل في منطقة الدراسةكتالي.

1- السكن الزراعي:

وتشير الهيئة التنفيذية لمنطقة الجبل الأخضر بأنه"تم وضع شروط معينة لكي يتمكن المواطن من الحصول على مزرعة ، فيما عرف بقانون رقم(123) لسنة 1970 وبعدها قانون سنة 1973 والذي ينص على أن يكون مالك المزرعة من مواطني البلاد و أن يكون من العاملين بالزراعة أو مشروع الجبل الأخضر.وان لا يملك ما يكفيه للمعيشة الكريمة و ألا يكون لديه دخل من أي مصدر من المصادر الأخرى عدا الزراعة وألا يكون لديه أراضٍ أخرى ،وأن يتفرغ تفرغاً كاملاً للعمل بالزراعة ولا يعمل أو يحترف بأي مهنة أخرى،مع اختيار الأقل دخلاً والأكثر عائلة مع التخيير بين الزراعة والوظيفة ،وقامت الهيئة التنفيذية لمنطقة الجبل الأخضر بتوزيع المزارع على المواطنين مع نهاية الخطة الثلاثة 1973 – 1975 وبداية الخطة الخماسية 1976 – 1980 واستمر استكمال التوزيع حتى عام 1985 وهي نهاية لخطة الخماسية 1981 – 1985 والنموذج المعتمد لمساكن المزارعين في منطقة الدراسة يتكون من منزل وبعض المرافق التي تخص المزرعة ، ويتكون المسكن من خمس غرف ، 4 غرف نوم وغرفة للضيافة ، وحجم الغرف حوالي (3.80 × 4.90م) بالإضافة إلى المرافق المتعلقة بالمنزل مثل المطبخ وغيرها ، كما تم إضافة مخزن للآلات الخفيفة وحظيرة مواشٍ ، وجراج

للمعدات ، وفناء كبير يقع بين هذه التقسيمات ، بالإضافة إلى حديقةٍ أماميةٍ للمنـــزل بمســـاحة (100م) لزراعة تكون كحديقة للمنزل ، "[14].(جدول رقم35).

جدول (35) عدد المساكن الزراعية المنفذة في منطقة الدراسة خلال الفترة (1973 – 1987م)

الشركة المنفذة للعقد	المنطقة	عدد المساكن
الشركة العامة للاستصلاح	سهل المرج (الأوسط)	159
	7 أكتوبر (صاوروا)	55
	بطة	11
	فرزوغة	159
	سلينا	36
	المجموع	**436**
شركة بوريمكس البولندية	سهل المرج	20
	7 أكتوبر (صاوروا)	135
	بطة	301
	فرزوغة	10
	سلينا	171
	الأبيار	321
	المجموع	**958**
إجمالي عدد المساكن		**1394**

المصدر: صبرية حمد جمعة،خطط التنمية وأثرها على النشاط الزراعي في منطقة الجبل الأخضـــر، دراســـة جغرافية لمشروع الفاتح للاستيطان الزراعي (1973 -2006)، رسالة ماجســـتير، غيـــر منشـــورة، قســـم الجغرافيا،كلية الآداب، جامعة قاريونس، 2008،.

2. مشاريع الاستيطان الزراعي في منطقة الدراسة:

تقع منطقة المرج على الحافة الأولى للجبل الأخضر، وتم تنفيذ عدد من المشاريع داخل المنطقة واستصلاح مساحات من الأراضي للتوسع الأفقي في زراعة المحاصيل ومن هذه المناطق:

أ- منطقة فرزوغة ولحمده:

"وهي تقع بالحافة الأولى الكبيرة الواقعة بين سلسلتين من الفوالق شديدة الانحدار، ويحدها من الشمال والغرب المنحدر الأول للجبل الأخضر ومن الشرق منطقة مدينة المرج الجديدومن الجنوب منطقة مشروع (الفاتح) وتبلغ المساحة الجغرافية للمنطقة بعد تنفيذ مخطط التنمية لها حوالي 23,298 هكتاراً ، ومنها مساحة 16,328 هكتار أراضٍ صالحٍ للاستغلال الزراعي ، قسمت إلى 203 مزرعة بمساحة بلغت (80) هكتارا للمزرعة ، وقد تم إجراء جميع الأعمال المساحية اللازمة لتحديد حدود كل مزرعة ورسم خريطة لها ، بعد أن تعطى المزرعة رقم خاص بها وكتيب حيازة زراعي ، أما برنامج الاستصلاح الزراعي : تم استصلاح حوالي 5000 هكتار، أما المساحة المقرر إعادة الاستصلاح وإزالة المخلفات بها فهي 6250 هكتارا ، وبلغت مساحة الأراضي التي تم تنفيذ الحراثة العميقة بها حوالي 11,328 هكتارا وتم تحديد مساحات وأنواع أشجار الفاكهة ، وغيرها من الأشجار المثمرة، وفقاً لما أسفرت عنه نتائج دراسات التربة والظروف المناخية ، وقد تم زراعة ما يقارب من 380,625 شجرة عنب ، بمساحة 609 هكتارات ، أما أشجار الفاكهة الأخرى فقد تم زراعة 221,676 شجرة في مساحة 1421 هكتارا ، وقدر المشروع معدل استهلاك المياه لكل شجرة في ثلاثة سنوات بحوالي 400 لتر لكل شجرة ، وحوالي كيلوجرام من سماد فوسفات الامونيوم تضاف على مرحلتين ، كما تم زراعة أشجارٍ كمصدات للرياح بالمحيط الخارجي لكل مزرعة بجوار السياج بمعدل 200 شجرة لكل مزرعة ، وبخصوص تطبيق نظام الدورة الزراعية المقررة من المشروع ،بحيث تكون 34 هكتارا مزروعة بالقمح، 24 هكتارا مراعي

محسنة ، و10هكتارات خرطان ، على أن يكون معدل السماد من فوسفات الامونيوم هو 80 ك.ج لكل هكتار، ويتم زراعة الحبوب لتتعاقب في الدورة مع مساحات المراعي والخرطان ويتم تسييج المزرعة بالكامل ؛ منعاً لتداخل المزارع مع بعضها ، ووضع حدود للمزارع وتسييج المحيط الخارجي لأشجار الفاكهة والمراعي ، ويبلغ طول السياج في منطقة فرزوغة ولحمدة حوالي800 كيلومتر مربع أما مصادر المياه فتعتبر الأمطار العنصر الرئيسي للمياه بالمنطقة فهي تقع على حزام أمطار 300 – 400 ملم ، لذلك نمط الزراعة هنا هو الزراعة البعلية ولتوفير المياه لآبار المنازل تم حفر آبار جوفية بمعدل بئر لكل 25 مزرعة ، وبالنسبة للثروة الحيوانية فقد وضع في الاعتبارعدد وأنواع الحيوانات لكل مزرعة، وفي منطقة فرزوغة ولحمده بلغت مساحات المزارع 80 هكتارا ، تم تحديد أعداد وأنواع الحيوانات مثل الأبقار(من نوع الجيرسي ، والفريزان) الأغنام 60 رأسَ غنمٍ بكل مزرعة ، ا لدواجن 100 دجاجة بكل مزرعة ، النحل 2 خلية بكل هكتار فاكهة أي حوالي 20 خلية بكل مزرعة ، مع توفير الخدمات الزراعية أو الإشراف الدوري من قبل المرشدين "[15].

ب. منطقة السابع من أكتوبر (صاوروا):

"وتقع هذه المنطقة في سهل منبسط ممتد ما بين المنحدر الأول والمنحدر الثاني للجبل الأخضر، ويحدها من الشرق منطقة بطة وشمالاً مرتفعات طلميثة وجنوباً المنحدر الثاني ومنطقة (الفاتح) وغرباً منطقة فرزوغة ، وتبلغ المساحة الجغرافية حوالي 25 ألف هكتار، وقد تم تنمية مساحة 18185 هكتارا ، حيث تبلغ المساحة الصالحة منها 14327 هكتاراً ، وقد تم تقسيم المنطقة إلى 291 مزرعة متوسط مساحة كل منها في المزارع البعلية 50 هكتارا، وفي المزارع التي تم حفر آبار بها 25هكتارا ، وقد تمت جميع الأعمال المساحية لتحديد حدود كل مزرعة ورسم خريطة لها وقد تم استصلاح حوالي 1850 هكتارا ، وتم إعادة استصلاح وإزالة المخلفات بحوالي 1300 هكتار، وتبلغ مساحة الأراضي التي تمت بها الحراثة العميقة حوالي 13577 هكتارا ، وفي مجال الزراعة تم تحديد مساحات وأنواع أشجار الفاكهة بمزارع المنطقة وفقاً لما أسفرت عنه نتائج دراسات التربة والظروف المناخية بها، وتم زراعة حوالي 72,7500 شجرة عنب ، بمساحة 1164 هكتارا ، وبلغ عدد أشجار الفاكهة الأخرى حوالي 263,000 تضم هذه الأنواع الخوخ والمشمش والكمثرى والتين والتفاح وأشجار اللوزيات ، بمساحة 1746 هكتارا، وتم توفير المياه والأسمدة حسب كميات في

المنطقة السابقة وتمت زراعة أشجار كمصدات رياح عبر شركات مثل شركة (فورست كونسنت) ويقدر عدد الأشجار في المنطقة بحوالي 650 ألف شتلة كمصدات رياح ، وطبقاً للدورة الزراعية فإنه تم زراعة الحبوب لتتعاقب في الدورة مع مساحات المراعي والخرطان بالنسبة للمزارع البعلية ، وعلى ذلك تم تقسيم المساحة على أساس زراعة 19 هكتار قمح ، 9هكتارات مراع محسنة ، 10 هكتارات خرطان (أعلاف) على أن يكون نوع السماد المضافة والكمية بنفس نسبة المنطقة السابقة ، أما بالنسبة للمزارع المروية فإنه قد وضعت الدورة الزراعية على أساس زراعة 5 هكتارات خضر، 4 هكتارات مراع محسنة ، 4 هكتارات خرطان ، على أن تكون معدلات السماد المضافة لكل هكتار100 كيلوجرام من سماد فوسفات الامونيوم ويتم التسييج حول المحيط الخارجي لكل مزرعة ، وكذلك حول المحيط الخارجي لأشجار الفاكهة وذلك بقصد حماية المزرعة من الحيوانات وتحديد الحدود الخارجية منعاً من تداخل حدود المزارع بين بعضها البعض، ويبلغ طول السياج الذي تم تنفيذه بالمنطقة 810 كيلومتر مربع وتعتبر الأمطار المصدر الرئيسي للمياه بالمنطقة ، وهي تقع في منطقة حزام أمطار 300 – 400ملم ، ولذلك فإن خطة التنمية الزراعية بالمنطقة تقع في المرتبة الأولىلتطبيق النظم المتطورة في الزراعة البعلية كما تم حفر آبار بمعدل بئر واحد بـ كل 25 مزرعة، لزراعة الأشجار المثمرة كما تم توزيع عدد من الحيوانات، حيث عدد 2 من الأبقار، والأغنام 60، 100 دجاجة، 20 خلية نحل، لكل مزرعة "(16)

ج. منطقة بطة:

"وهي تقع شمال مدينة المرج وتبعد عنها بحوالي 30كيلومترا، ويحدها شمالاً مرتفعات طلميثة ، وغرباً منطقة السابع من أكتوبر، وجنوباً مرتفعات الهضبة الجنوبية ، وشرقاً بعض مساحات الأراضي التي لم تدخل في مخطط التنمية وقد تم توزيع حوالي 335 مزرعة بنهاية عام 1985، وهي بمساحة 50 هكتارا، وتم توزيع عدد من الحيوانات بنفس العدد والأنواع في المناطق السابقة.

د. مشروع(الفاتح):

يقع المشروع في المنطقة ما بين مدينة المرج شرقاً ومدينة الأبيار غرباً، ويوجد بهذا المشروع بعض القرى مثل قرية سيدي بوزيد والمليطانية وسلينا ، ويوجد بمنطقة سلينا حوالي 235 مزرعة ، تتراوح مساحتها حوالي 80 هكتار ، أما منطقة الأبيار والمليطانية فبلغ عددها

321 مزرعة مساحتها 80 هكتارا ، وهي تتبع نمط الزراعة البعلية وبلغت مساحة الأراضي الزراعية المستصلحة في هذه المنطقة حوالي 108 هكتارات، وتعتمد هذه المنطقة على الزراعة البعلية، وتم توزيع عدد من الأشجار المثمرة وعدد من الحيوانات بنفس الأنواع التي تم توزيعها في منطقة فرزوغة والحمدة."[17]

نجد أن مشروع الجبل الأخضر للاستيطان الزراعي قد قام بإعداد دورة زراعية معينة لكل منطقة، ففي المنطقة التي تبلغ مساحة المزرعة فيها 80 هكتارا ، وتعتمد على الزراعة البعلية مثل منطقة فرزوغة ولحمدة تم تحديد أنماط المحاصيل التي يجب زراعتها، فبالنسبة للأشجار المثمرة نجد أن المساحة المخصصة لزراعة 200 شجرة عنب لكل مزرعة هي 3 هكتارات، وأشجار مثمرة أخرى بنفس المساحة والعدد، أما المحاصيل الحقلية فقد تم تحديد المساحة التي يزرع بها الشعير بحوالي 10 هكتارات للمزرعة، والقمح 26 هكتارا، والأعلاف 10 هكتارات، والمراعي 26 هكتارا، ومنافع أخرى بحوالي 2 هكتار.

جدول (36) المساحات المحددة من المشروع للمحاصيل الزراعية
والمراعي داخل المزرعة بالهكتار، في منطقة فرزوغة والحمدة

نوع المحصول	المساحة (بالهكتار)	العدد
الأشجار المثمرة عدا العنب	3	200 شجره
العنب	3	200
المحاصيل الحقلية		
القمح	26	
الشعير	10	
الأعلاف	10	
المراعي	26	
منافع عامة	2	
المجموع	80	

المصدر: الجمهورية العربية الليبية، المؤسسة العامة للإصلاح الزراعي وتعمير الأراضي، مشروع الجبل الأخضر الزراعي، المرج،

من جدول (36) نجد ان المساحة المخصصة لزراعة القمح كانــت أكبــر مــن المســاحة المخصصة لزراعة محصول الشعير، وأن مساحات المراعي كانت محددة من قبل المشــروع .كمايوضح الشكل التالي استخدامات الأرض الزراعية في إحدى المزارع بمنطقــة الدراســة ،وكيف حدد المشروع الاستخدامات داخل هذه المزارع.

شكل (1) يمثل نموذجا لإحدى المزارع بمنطقة المرج بمساحة 50 هكتارا

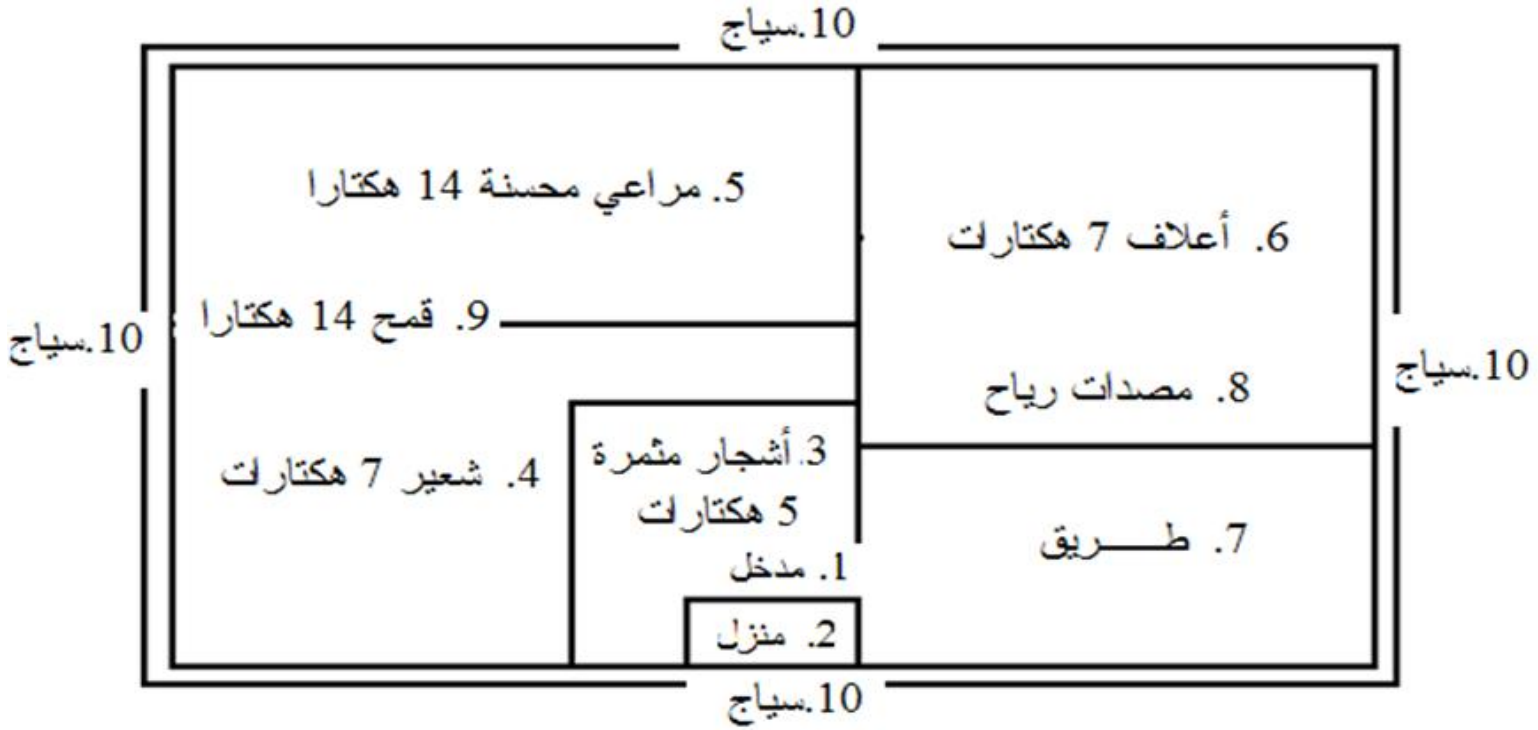

المصدر:محمد إبراهيم حسن التصحر،مركز الإسكندرية للكتاب،الإسكندرية ،ط1،2001،ص109

أما أعداد وأنواع الحيوانات فنجد أن المشروع قد حدد أنواعا وأعدادا معينة من الحيوانات في مزارع منطقة الدراسة.

جدول (37) أعداد الحيوانات الموزعة على كل مزرعة بمنطقة الدراسةعام 1976

المنطقة	العدد				مساحة المزرعة بالهكتار
	الأغنام	الأبقار	الدواجن	النحل	
السابع من أكتوبر(صاوروا)	50	1	50	2	50 – 25
فرزوغة والحمدة	80	1	100	2	80
بطة	50	1	50	2	50
منطقة (الفاتح)	80	2	100	2	80

المصدر: محمد إبراهيم حسن، دراسات في جغرافية ليبيا والوطن العربي، منشورات جامعة بنغازي، ط1، 1975،ص77.

و من الجدول (37) نجدأن هناك تباينا بين المناطق في أعداد الحيوانات خاصة الأغنام، طبقاً لمساحة المزرعة، كما نلاحظ أن أنواع الحيوانات كانت محددة في أربعة أنواع، وبالنسبة للإنتاج النباتي على مستوى منطقة الدراسة نجد أن المشروع قام بزراعة اللوزيات والتي بلغ عددها في منطقة الفاتح حوالي 1200 شجرة لوز لكل مزرعة بمساحة 5 هكتارات، ومنطقة بطة بحوالي 600 شجرة، أيضا تمت زيادة في أعداد أشجار العنب والخوخ والمشمش في أغلب المناطق وذلك بنهاية الخطة الخماسية، (1976 – 1980م).[18]

وهو ما يؤكد بأن المشروع حدد مساحة كل مزرعة وأنماط الزراعة بها ، ونظام الدورة الزراعية الذي يجب أن يتبع والذي أقره المشروع ، وكذلك أعداد وأنواع معينة من الحيوانات لكل مزرعة .

3) المؤسسات الزراعية:

1. الإرشاد الزراعي:

للإرشاد الزراعي ومراكز البحوث الزراعية دورٌ هامٌ في توفير المناخ الملائم لنجاح خطط التنمية ، إذ سعت برامج التنمية الزراعية في منطقة المرج لتطوير نظام الإرشاد الزراعي ويعد

المعهد الزراعي من أهم المؤسسات التعليمية التي أنشئت سنة 1952 لإعداد الكوادر البشرية المؤهلة للإرشاد الزراعي ، إذ بلغ عدد خريجي هذا المعهد من سنة 1990 إ لى عام 2000 حوالي 767 خريجاً ؛ ولكن استغلال هذه الكوادر في مجال الإرشاد الزراعي متدن وأغلبهم باحثون عن عمل ، وبمقتضى القانون رقم (109) لسنة 1971 تم إنشاء مركز البحوث الزراعية للمنطقة الشرقية ، وهو يقع بالقرب من مدينة المرج على مساحة 100 هكتار، وتتبعه أربع محطات بحثية ، ويقوم المركز بتنفيذ البرامج البحثية عن طريق الوحدات المحددة مثل وحدة بحوث المحاصيل الحقلية ، وحدة بحوث البستنة، وحدة بحوث الوقاية ، وحدة بحوث التربة والمياه ، وحدة بحوث المراعي والموارد الطبيعية ، وأن أهم انجازات مركز البحوث الزراعية تتمثل في تحديد أنسب المحاصيل الحقلية ، وتحديد سبل وقايتها من الآفات وتحديد سبل استغلال المراعي والموارد الطبيعية بصفة عامة وكان للإرشاد الزراعي الدور الفعال في ارتفاع معدلات الإنتاج الزراعي والحيواني ، وأن غياب برامج التوعية الزراعية والإرشادية الهادفة في تفعيل دور الإرشاد الزراعي والاستعانة بالمرشد الزراعي أدى إلى إهمال المزارعين لدور المرشد الزراعي وعدم الاستعانة به بالرغم من توفر موارد الإرشاد الزراعي بالمنطقة ، وأيضاً شهدت المنطقة نمو عدد الجمعيات التعاونية الزراعية، ولكنها توقفت في منتصف التسعينات ، وتم الاستيلاء على معظم ممتلكات هذه الجمعيات من مقار وآلات وغيرها .

2. الخدمات البيطرية:

تعد مراكز الخدمات البيطرية من أهم المراكز الخدمية التي ساهمت في القضاء على الأوبئة التي كانت منتشرة في المنطقة والتي قضت على أعداد كبيرة من حيواناتها ، وبتنفيذ خطط وبرامج التنمية الزراعية في المنطقة شهد عدد المراكز البيطرية والكوادر الطبية تطوراً كبيراً إذ ارتفع عدد المراكز البيطرية من ستة مراكز يعمل بها طبيبان سنة 1979 إلى حوالي ثمان مراكز بيطرية يعمل بها حوالي عشرة أطباء سنة 2000 وهو مؤشر، ولكنها شهدت تراجعاً في السنوات الماضية وتدنيا في الخدمات البيطرية الحكومية

3. المصرف الزراعي:

وله دور هام في مجال التنمية الزراعية إذ يقدم الخدمات الزراعية ، سواء كانت قروضـــا نقدية أو عينة مثل الأسمدة والآلات الزراعية وتقديم الخدمات للجمعيات الزراعية ، وجمعيـــات مربيٍّ الحيوانات والتشاركيات الزراعية وقد شهدت الخدمات المقدمة من المصرف الزراعـــي تدنياً خاصة بعد ارتفاع في نسبة الفائدة على القروض الزراعية ، وعدم وجود توعية في مجال إنفاق هذه القروض ، وإعطائها لغير مستخدميها ، حيث بلغت أعداد القروض المدفوعة خـــلال الفترة 1989– 2001ف ، حوالي 1700 قرض وتشمل جميع أنـــواع القـــروض والتســـهيلات المصرفية [19].وسوف يتناول الفصل القادم سوف يتم الإجابة على التساؤل الرابع والخامس من خلال الحديث عن التغيرات التي طرأت على استخدام الأراضي الزراعية،والتغير في التركيب المحصولي والعوامل المؤثرة في هذا التغير في منطقة الدراسة في حاليا.

هوامش الفصل الرابع

1- مجلس التنمية الزراعية ، الهيئة التنفيذية لمنطقة الجبل الأخضر، ب، ت، ص 1.

2- مجلس استصلاح وتعمير الأراضي ، الهيئة التنفيذية لمنطقة الجبل الأخضر ، آفاق التنمية والتعمير بمنطقة الجبل الأخضر، 1978، ص11 .

3- حسني بن زابيه ، الاستيطان الزراعي والموارد الرعوية في كتاب الزراعة والتنمية الزراعية في ليبيا، ترجمة وتحرير حسني بن زابيه ، دار ومكتبة الفضيل للنشر والتوزيع بنغازي ط 1، 2009، ص86.

4- مجلس استصلاح وتعمير الأراضي، المصدر السابق، ص12.

5- مجلس استصلاح وتعمير الأراضي، الهيئة التنفيذية لمنطقة الجبل الأخضر، مواسم لكل الفصول في الجبل الأخضر، 1978، ص 18، 34.

6- آفاق التنمية والتعمير بمنطقة الجبل الأخضر، المصدر السابق، ص105.

7- محجوب عطية الفائدي، توطين البدو في المشروعات الزراعية كنموذج لبرامج التنمية بالمجتمع الليبي، مجلة قاريونس العلمية، العدد الثالث والرابع، السنة الخامسة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1992، ص211.

8- مجلس التنمية الزراعية، الهيئة التنفيذية لمنطقة الجبل الأخضر، المصدر السابق، ص1، ص6.

9- الأمن الغذائي أبعاده ومحدداته وسبل تحقيقه، الجزء الأول، تحرير صالح الأمين الأرباح، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، ط 1، 1996، ص281.

10- فضل الله محمود المهدي، إقليم الجبل الأخضر ، دراسة في الجغرافية الزراعية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2010، ص93، ص95.

11- نفس المصدر، ص128، 133.

12- محمد عبد الجليل أبو سنينة، الموارد الزراعية والحيوانية في ليبيا ، محاولة لاستشراف المستقبل ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، طرابلس، ط1، 1993، ص23.

13- محمد إبراهيم حسن، جغرافية ليبيا والوطن العربي، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا، ط1، 1975، ص359.

14- مواسم لكل الفصول في الجبل الأخضر، المصدر السابق، ص72، 75.

15- مجلس التنمية الزراعية، الهيئة التنفيذية لمنطقة الجبل الأخضر، المصدر السابق، ص5،4.

16- نفس المصدر، ص7، 8.

17 - المؤسسة العامة للإصلاح الزراعي وتعمير الأراضي، مشروع الجبل الأخضر، المرج، 1978، ص3.

18- محمد إبراهيم حسن، المرجع السابق الذكر، ص388.

19- فضل الله محمود المهدي، خطط التنمية في ليبيا وأثرها على التنمية الريفية بمنطقة المرج، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قاريونس، 2004، ص113، 116.

الفصل الخامس

استخدام الأرض الزراعية في منطقة سهل المرج حاليا

الفصل الخامس

استخدام الأرض الزراعية في منطقة سهل المرجحاليا.

تحدثنا في الفصول السابقة عن استخدام الأرض الزراعية قبل قيام مشـــاريع الاســـتيطان الزراعي واهم المحاصيل الزراعية التي كانت تزرع في تلك الفترة،ثم تحـــدثنا عـــن مشـــاريع الاستيطان الزراعي ومنها مشاريع الاستيطان الزراعي الايطالي ،وخطط التنمية التي شـــهدنها منطقة الدراسة ،ومشروع الجبل الأخضر للاستيطان الزراعي واهم المحاصيل الزراعية التـــي حددها المشروع .

وفي هذا الفصل سنؤكد على الوضع الحالي لاستخدام لأرض الزراعية في منطقة الدراسة ،واهم المحاصيل الزراعية التي تزرع حاليا ،واهم الأسباب التي أدت إلى التغير في اســـتخدام الأرض الزراعية ،وكذلك أهم التغيرات التي حدثة للتركيب المحصولي في المنطقة،مع إعطـــاء نظره مستقبليه عن استخدام الأرض الزراعية في منطقة المرج ،وذلـــك عبـــر الإجابـــة علـــى التساؤلات التي طرحت في هذه الدراسة حول التغير في التركيب المحصولي واستخدام الأرض الزراعية في منطقة الدراسة في الوقت الحالي،خاصة ونحن نعلم أن سكان العالم بصفة عامـــة والدول النامية بصفة خاصة يعانون من عجز في الموارد الغذائية في الوقت الذي يـــزداد فيـــه السكان زيادة كبيرة لا تقابلها زيادة في الإنتاج تلبي متطلبات الزيادة السكانية، وإن زيادة الضغط على الموارد الزراعية يتطلب إتباع نظم زراعية قابلة للاستمرار والمحافظة عليهـــا بحيـــث لا تؤدي إلى تدهور في البيئة بما يكفل العيش الكريم للسكان،وإن النمو السكاني الحضري يـــؤدي إلى فقدان الأراضي القابلة للإنتاج الزراعي وتدهور الموارد الطبيعيـــة الرئيســـية (الأرض – والمياه) ،فبالنسبة لليبيا يلاحظ اختلاف الاقتصاد الليبي عن غيره من اقتصاد الدول النامية، حيث إن الاقتصاد الليبي يعاني من إشكالية توزيع محدودية الأراضي الزراعية وإمكانـــات مصـــادر المياه، والقوى العاملة المدربة والتنظيم والإدارة،وكان اقتصاد البلاد قبل اكتشاف النفط مرتكـــزاً على الزراعة والرعي، وحوالي 80% من السكان يعيشون في الريف والبادية وحـــوالي 70% من العمال يعملون بالزراعة، ويساهمون بمعدل 60% من الناتج الإجمـــالي القـــومي للـــبلاد،

وكانت العائدات الزراعية تمثل أهم صادرات البلاد، وتمثل الأراضي غير القابلة للزراعة حوالي 98% من جملة المساحة وتغطي الغابات والأحراش حوالي 760 ألف هكتار، وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بحوالي 3.6 مليون هكتار، أي ما يعادل 2.2% من إجمالي مساحة البلاد بما في ذلك الأراضي التي يقل فيها معدل الأمطار عن 200 ملم في السنة، والتي تستثمر كمراعٍ مما يدل على محدودية الأراضي المنتجة مقارنة بالمساحة الكلية،وتقدر مساحة الأراضي التي تستقبل أمطارا بمعدل أكثر من 250ملم في السنة بحوالي 2.172.000 هكتار توجد في إقليم الجبل الأخضر و82.000 في إقليم سهل الجفارة،ونتيجة الاستصلاح للأراضي وتنميتها زادت مساحات الأراضي القابلة للزراعة بمعدل 39.6% حيث كانت مساحات الأراضي الزراعية عام 1974 تقدر بحوالي00,0,00,1,8. هكتار، منها حوالي 1.6,00,000 هكتار بعلي، 282.250 هكتارا مروي، زادت في سنة 1984 إلى 2.6,00.000 هكتار منها 2.1 هكتار بعلي، 488.127 هكتارا مروياً نتيجة لعملية الاستصلاح،وفي منطقة المرج التي تميزت بكبر حجم المزرعة وارتفاع مستوى الميكنة الزراعية، تحول نمط الإنتاج من الزراعة المعيشية إلى الزراعية التجارية حسب متطلبات السوق، وزيادة الأسعار هي أحد مبررات توجيه استغلال الأراضي الزراعية حتى لو كان ذلك على حساب انخفاض القدرة الإنتاجية للمزرعة ، كما أن ازدواجية الإنتاج الزراعي والحيواني في المزارع البعلية أثر على بعض المزروعات الحقلية والأشجار المثمرة في المزرعة ، كذلك الرعي على مخلفات المحاصيل البعلية في فترة الجفاف ما بعد الحصاد علاوة على استحداث أسلوب بيع مخلفات المحاصيل للرعاة [1]،وسوف نتحدث عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمزارعين ،كأسباب مؤثرة في استخدام الأرض الزراعية ،والتغير في التركيب المحصولي،وذلك كمايلي.

أولاً:أوضاع المزارعين في منطقة الدراسة وأثرها على التغير في استخدام الأراضي الزراعية حاليا.

في التساؤل الخامس أردنا البحث عن الأسباب التي أدت إلى التغير في استخدام الأرض الزراعية في منطقة الدراسة ، ولقد وجدنا أن التركيب العمري والمستوى التعليمي،ونوع الوظيفة ومستوى الدخل كلها عوامل مؤثره في حدوث التغير،إضافة إلى نوع الملكية للمزرعة،ونظام

الإرث، وغياب الخدمات الزراعية المقدمة من الدولة للمزارع،ولقد رأ ينا أن نبدأ بالحديث عـــن أوضاع المزارعين في منطقة الدراسة الاجتماعية والاقتصادية ،ونحن نعلم أن تأثير المقومـــات البشرية في التغير في التركيب المحصولي واستخدام الأرض الزراعية ، وحول دراسة أوضاع المزارعين في منطقة الدراسة سيتم الحديث عن التركيب العمري للمزارعين والمستوى التعليمي ومستوى الدخل من المزرعة ومستوى الدخل من خارج المزرعة والأيدي العاملة في المزرعة ومستوى الخبرة في الزراعة. لما لها من تأثير على التغير في استخدام الأرض الزراعية فـــي منطقة الدراسة.وسيتم إثباتها فيما يلي

1- التركيب العمري للمزارعين في منطقة الدراسة:

للتركيب العمري تأثيرا على التغير في استخدام الأراضي الزراعية وتربية الحيوانات وفي منطقة الدراسة وجدنا أن ما نسبته 22% من المزارعين يقعون في الفئة العمرية 25 – 45 سنة ، وهي الفئة العمرية الأكثر نشاطاً وقدرة على العمل الزراعي ، وأن نســـبة 40.7% يشـــكلون الفئة العمرية من 46 -65 سنة ،وهي الأقل نشاطاً ولكنها الأكثر خبرة من الفئة العمرية الأولى، أما الفئة العمرية 66 – 85 فهي تشكل ما نسبته 30.6% وهي الأكثر خبرة من جميع الفئـــات، ولكنها الأقل نشاطاً، وفئة أخرى تشكل 6.7وتشمل فئةالورثة للمزرعة. (جدول 38).

جدول (38) التركيب العمري للمزارعين في منطقة الدراسة

الفئة العمرية	العدد	النسبة
فئة الورثة للمزرعة	10	%6.7
45 – 25	33	%22.0
65 – 46	61	%40.7
85 – 66	46	%30.6
المجموع	150	%100

2- المستوى التعليمي للمزارعين:

يتباين المستوى التعليمي للمزارعين في منطقة الدراسة، ووجدنا أن نسبة الأمية بين المزارعين بلغت حوالي 14%، بينما بلغت نسبة الذين تعلموا القراءة والكتابة حوالي 14%، بينما وصل عدد الذين هم في المستوى التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي 10% - 10.7% – 14.7% علي الترتيب، بينما بلغت نسبة الذين تحصلوا على شهادات جامعية وشهادات عليا حوالي 35.3%، ،ويؤثر المستوى التعليمي في التفرغ للعمل بالمزرعة حيث نجد انخراط هؤلاء في العمل في القطاعات الأخرى خاصة قطاع الخدمات،وإهمال العمل في المزرعة مما أدى إلى التغير في استخدام الأرض الزراعية في المزرعة كما سنوضح في الأتي(جدول 39).

جدول (39) المستوى التعليمي للمزارعين في منطقة الدراسة عام 2012

المستوى التعليمي	العدد	النسبة %
لايوجد	2	1.3
أمي	21	14
يقرأ ويكتب	21	14
ابتدائي	15	10
إعدادي	16	10.7
ثانوي	22	14.7
جامعي فما فوق	53	35.5
المجموع	150	%100

3-دخل المزارع من المزرعة:

يختلف دخل المزارع من مزرعة لأخرى، نتيجة للاختلاف في مساحة المزرعة ونمط الزراعة، بالإضافة إلى استخدام الميكنة الحديثة، ونجد أن ما نسبته 73.3% من المزارعين دخل المزرعةلا يكفيهم،وهذا يكون أحد الأسباب في البحث عن مصدر دخل آخر من خارج المزرعة، سواء كان بالعمل في القطاعات الأخرى أو مزاولة أي نشاط تجاري خاص، ويؤدي هذا دون شك إلى إهمال العمل في المزرعة نتيجة لانشغال المزارع بأعمال أو أنشطة أخرى خارج المزرعة،وشكلت نسبة المزارعين الذين يرون أن دخل المزرعة يكفي حاجاتهم، ما نسبته 26.7% من عدد المزارعين.(جدول 40).

جدول (40) مدى كفاية مستوى دخل المزرعة للمزارعين بمنطقة الدراسة

البيان	العدد	النسبة %
نعم يكفي	40	26.7
لا يكفي	110	73.3
المجموع	150	%100.0

ويعد الدخل من المؤشرات الهامة التي تبين المستوى المعيشي للمزارعين من النشاط الزراعي القائم في مزارع منطقة الدراسة، وهذا بدوره يتحكم في مستوى معيشة المزارعين، ومن الصعوبات التي تواجه تحديد دخل المزارع عدم اعتماد المزارع على دخل ثابت سواء من داخل المزرعة ومن خارجها، وهذا بدوره يؤثر على تحديد النفقات الشهرية والسنوية للمزارع وأسرته،ويؤثر انخفاض دخل المزارع على التركيب المحصولي واستخدام الأرض الزراعية،فقد يضطر المزارع للبحث عن مردود اقتصادي أفضل ،يضمن له دخل كافي في ظل غياب العم المقدم من الدولة،ويلجاء للبحث عن مصادر دخل أخرى خارج المزرعه.

4-دخل المزارع من خارج المزرعة:

من جدول (40) وجدنا أن نسبة المزارعين الذينلا يكفيهم دخل المزرعة بلغت حوالي 73.3% وهو يؤكد على أن المزارع لجأ للبحث عن مصادر دخل من خارج المزرعة، سواء كانت بالعمل في القطاعات الحكومية المختلفة، أو مزاولة نشاط اقتصادي آخر بحيث يصبح الدخل من المزرعة عامل مساعد في زيادة الدخل، نجدأن حوالي 41.3% يرون أن دخلهم من خارج المزرعة ضعيف مقارنة بدخل المزرعة سنوياً ، وأن 44.7% وهي النسبة الأعلى يرون أن مستوى دخلهم من خارج المزرعة جيد مقارنة بدخل المزرعة، وأن 12.7% يرون أن دخلهم ممتاز من خارج المزرعة، وحوالي 1.3% لا يوجد لديهم دخل من خارج المزرعة (جدول41).

جدول (41) مستوى الدخل من خارج المزرعة في منطقة الدراسة

مستوى الدخل	العدد	النسبة
لا يوجد	2	1.3
ضعيف	62	41.3
جيد	67	44.7
ممتاز	19	12.7
المجموع	150	100.0

مستوى الدخل من خارج المزرعة نجده في ارتفاع ، وذلك بسبب تدن في إنتاج المزرعة وغياب لدعم الدولة للمزارع ، لذلك يلجأ المزارع للبحث عن مصدر دخل ثابت، لتوفير احتياجاته لذلك يضطر المزارع للعمل في وظائف أخرى، خلاف الزراعة للرفع من المستوى المعيشي لهم، وهذا يعد مؤشراً على عدم تفرغ المزارع للعمل بالزراعة، أو الإشراف على العملية الزراعية نتيجة لانشغاله بالعمل خارج المزرعة.

حيث نجد أن حوالي 70% من المزارعين يرون أن العمل في القطاعات الحكومية أفضل من حيث مستوى الدخل من العمل في المزرعة، وأن نسبة 30%، يرون العمل بالمزرعة أفضل من العمل في القطاعات الحكومية ،والعمل في القطاعات الحكومية احد الأسباب التي أدت إلى تغير في استخدام الأرض الزراعية ، (الجدول (42).

جدول (42) أفضلية العمل في القطاعات الحكومية

بالنسبةللمزارعين في منطقة الدراسة

البيان	العدد	النسبة %
نعم	105	%70
لا	45	30

المجموع	150	%100.0

5- الوظيفة:

الوظيفة السابقة:

لقد حدد القانون رقم 123 لسنة 1970، شروطاً معينة(لتمليك) المزارعين الحيازات الزراعية وكان من بين شروط الاختيار،أن يكون الشخص المملك للمزرعة من المشتغلين بالزراعة أو ضمن العاملين بمشروع الجبل الأخضر للاستيطان الزراعي[2].

ووجدنا أن نسبة 40% ليس لديهم أي نشاط زراعي قبل استلام المزرعة ، و36% يعملون في قطاعات حكومية ، و14.7% يعملون في الزراعة، و6.7% يعملون في الرعي ، و2.6% قطاع خاص عدا الزراعة والرعي .(جدول 43) .

جدول (43) نوع الوظيفة للمزارع في منطقة الدراسة قبل استلام المزرعة

الوظيفة	العدد	النسبة%
لا توجد	60	40
عمل حكومي	54	36
الزراعة	22	14.7
الرعي	10	6.7
قطاع خاص (عدا الزراعة والرعي)	4	2.6
المجموع	150	100.0

أن أعلى نسبة هم الذين لا توجد لديهم وظيفة ،وأن من يعملون في القطاعات الحكومية المختلفة ويشكلون 36% ، أما من تنطبق عليهم الشروط الموضوعة من المشروع ، أي العاملون بالزراعة فكانت نسبتهم 14.7% ، أما من يمتهنون حرفة الرعي فبلغت نسبتهم 6.7 % أما الذين يعملون في قطاع خاص غير الرعي والزراعة ، فبلغت نسبتهم 2.7 %.

وان نسبة من يمارسون نشاطا اقتصاديا خارج المزرعة وصلت إلى 47.3% بينما ووصلت نسبة المزارعين الذين ليس لديهم نشاط اقتصادي خارج المزرعة 52.7%والمقصود هنا بالنشاط الاقتصادي هي التجارة بأنواعها، والحرف والمهن الاقتصادية المختلفة(جدول44)

جدول (44) عدد المزارعين الذين لديهم نشاط اقتصادي خارج المزرعة

البيان	العدد	النسبة %
لا يوجد	79	52.7
يوجد	71	47.3
المجموع	150	%100.0

وتعد نسبة من لديهم نشاط اقتصادي خارج المزرعة مرتفعة إذا ما قورنت بالسنوات الأولى لاستلام المزرعة والشروط التي وضعها المشروع على المزارعين حول تمليك المزرعة، ومن بينها أن يتفرغ تفرغاً كاملاً للعمل بالزراعة، ولا يشتغل أي وظيفة أو يحترف أي مهنة أخرى ، وأن لا يكون لديه أي مصدر دخل عدا الزراعة، والاختيار والمفاضلة للمزارعين بين المزرعة والوظيفة،وهو مشهد تغير في الوقت الحالي[4].

ثانياً: طبيعة استخدام الأراضي الزراعية في منطقة الدراسةحاليا وأثرها على التغير في التركيب المحصولي

سنقوم بالحديث عنالاستخدام الحالي للأراضي الزراعية،والتغير الذي حدث في التركيب المحصولي ،واستخدام الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة من خلال الاجابه على التساؤلين الثالث والرابع وذلك كما يلي.

1- مساحة المزرعة:

تعتبر المزارع متباينة في المساحة ،حيث وجدنا أن أقل المزارع مساحة تبلغ 25 هكتارا وهي تمثل منطقة 7 أكتوبر وسهل المرج الأوسط. وأن أكبر المزارع مساحةً تبلغ 130 هكتارا ، ولكن الغالبية مساحتها 80 هكتارا.(جدول45).

جدول (45) مساحات المزارع في منطقة الدراسة

المساحة بالهكتار	العدد	النسبة%
50 – 25	66	%44
76 – 51	9	%6
100 – 77	73	48.7
130 - 101	2	1.3
المجموع	150	%100.0

ومن جدول 45 نجد أن نسبة المزارعين الذين لديهم مزارع تتراوح مساحتها من 25 – 50 هكتارا 44 %، بينما بلغت نسبة المزارعين الذين لديهم مزارع تتراوح مساحتها 51 – 76 هكتارا 6%، وبلغت نسبة المزارع التي تتراوح مساحتها ما بين 77 – 100 هكتار 48.7% وهي النسبة الأعلى بينما بلغت نسبة المزارع التي تتراوح مساحتها من 101 – 130 هكتارا ، حوالي 1.3% وهي النسبة الأقل ، وكان متوسط مساحة المزرعة حوالي 40 هكتارا في منطقة الدراسة عند استلام المزارع بينما بلغ متوسط المساحة للمزارع في منطقة المرج 38.4 هكتار لعام 2007 ، وهو الأعلى على مستوى البلاد [6] .

وبلغ عدد المزارع في عام 1974 (965) مزرعة ، بمتوسط مساحة 19.1 هكتار، وكانت المساحة الكلية للأراضي الزراعية 66,723 هكتارا، ثم تطور عدد المزارع الكلية عام 2001، ليصل إلى 3072 مزرعة ، بمتوسط مساحة98.5 هكتار، والمساحة الكلية للأراضي الزراعية 302,589 هكتارا ليصل عام 2007إلى3927 مزرعة ، بمتوسط مساحة 38.4 هكتار للمزارعة.

جدول (46) تطور عدد المزارع ، ومساحات الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة، خلال الفترة (1974 – 2007)

النسبة	عدد المزارع	المساحة الكلية للأراضي الزراعية	متوسط مساحة المزرعة بالهكتار
1974	965	66,723	69.1
2001	3072	302,589	98.5
2007	3927	150,916	38.4

المصدر:

1- فضل الله محمود المهدي، إقليم الجبل الأخضر دراسة في الجغرافيا الزراعية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2010، ص93.

2- الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد الزراعي، 2007، ص18.

هناك تغيرفي نسبة متوسط مساحة الحيازة الزراعية، فكانت عام 1974 (69.1) هكتار، ووصلت عام 2007 إلى (38.4) وبلغت نسبة التغير بين عامي 2001 – 2007، (61) هكتارا ، حيث بلغ متوسط المساحة للمزرعة عام 2001، (98.5) هكتار ووصلت عام 2007 إلى (38.4) هكتار، ومن خلال النظر إلى عدد الحيازات نجد أن عدد الحيازات في زيادة ، حيث بلغت نسبة التغير بين عامي 2001 – 2007، (27.9%) من المزارع حيث شهدت هذه المزارع زيادة في أعدادها،أما عن المساحة فنلاحظ أن هناك نسبة تغير في المساحة، حيث بلغت نسبة التغير في مساحة الأراضي الزراعية بين عامي 2001 – 2007، بسبب تفتيت الحيازات الزراعية، أو الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، أو التغير الإداري الذي له تأثير في دخول بعض المناطق ضمن التصنيف مع منطقة المرج، ويؤثر تباين المساحة للمزارع في

منطقة الدراسة على النمط الزراعي (بعلي – مروي – الاثنين معاً) وكذلك الأسلوب المتبع في الزراعة وفقا لحجم المزرعة،(جدول46)

3-نمط الزراعة:

يعتبر نمط الزراعة عاملاً هاماً يؤثر في حجم الأرض الزراعية ، فالزراعة الكثيفة تعتبر أنجح أسلوب لإعطاء إنتاج وفير، ونمط الزراعة هو مفهوم هرمي يتضمن عدة رتب ودرجات ،[7].

لذا فإن النمط الزراعي المتطور نما بسرعة نتيجة لما وفره من ربح سريع واختصار للوقت، وفي منطقة الدراسة كما ذكرنا في الفصول السابقة شهدت أنماط عدة من الزراعة منها تقليدي ، ثم المتطور أو المستقر حتى نشأة مشاريع الاستيطان الزراعي التي حددت أنماط الزراعة،جدول (47).

جدول (47) أنماط الزراعة السائدة في منطقة الدراسة عند استلام المزارع،وحاليا.

نمط الزراعة عند استلام المزرعة	العدد	النسبة%	نمط الزراعة في الوقت الراهن	العدد	النسبة%
مروي	6	%4	مروي	3	%2
بعلي	142	94.7	بعلي	131	87.3
مروي + بعلي	2	1.3	مروي + بعلي	16	10.7
المجموع	150	%100.0	المجموع	150	%100.0

من الجدول(47) نجد أن هناك تغيراً في أنماط الزراعة حاليا ، حيث انخفضت نسبة النمط البعلي من 94.7% عند استلام المزرعة إلى87.3% حاليا ، وفي المقابل ارتفعت نسبة المزارع التي تعتمد على النمطين(بعلي - مروي) من 1.3% عند استلام المزرعة إلى 10.7% في الوقت الحالي ، وهذا يبين تحول المزارعين إلى نمط الزراعة المروية ، وقد قام مشروع الجبل الأخضر بحفر الآبار الجوفية ، وحدد عددها ،

بينما قاموا 30% من المزارعين بحفر آبار جوفية ،وتعد نسبة 30% مرتفعة إذا ما أخذنا قيام أغلبية المزارع على نمط الزراعة البعلية كما حددها المشروع ، ويعد هذا مؤشراً على التحول تجاه الزراعة المروية .

جدول (48) نسبة المزارعين الذين قاموا بحفر آبار جوفية في منطقة الدراسة

البيان	العدد	النسبة%
نعم	45	30
لا	105	70

نجدأن هناك تزايد في عدد المزارعين الذين قاموا بحفر آبار جوفية في مزارعهم عن تلك التي **حددها المشروع، وهي بحوالي بئر واحدة لكل 20 أو 25 مزرعة يتم حفرها من قبل المشروع** ، بحيث يتم الاستفادة منها جماعياً ، وليس فردياً كما هو الحال الآن ، مما يضطر المزارع في المزرعة المجاورة إلى حفر بئر لتوفير المياه .(جدول48)

4- التركيب المحصولي:

يتكون المركب المحصولي بإقليم الجبل الأخضر من المحاصيل الحقلية ممثلة في الحبوب (القمح والشعير) والخضروات ، والأعلاف إضافة إلى المحاصيل من الأشجار المثمرة المكونة ، وتفيد دراسة التركيب المحصولي في تحديد أهمية المحاصيل ودرجة التركيز ومشكلات التركيب المحصولي ، وقد خلق مشروع الجبل الأخضر نوعا من التوازن في التركيب المحصولي في منطقة الدراسة ، من حيث التوزيع وحجم المساحة ، وفي الوقت الراهن نلاحظ أن التركيب المحصولي يفتقد إلى التوازن إذ يعد الشعير أهم المحاصيل المزروعة من حيث المساحة [8] .

ونجد أن هناك تغير في نمط المحاصيل التي حددها المشروع، مثل الحبوب (القمح والشعير) والأشجار المثمرة والأعلاف والخضر.

جدول (49) نسبة المزارعين في منطقة الدراسة الذين قاموا بتغيير المحاصيل الزراعية التي حددها المشروع الزراعي

البيان	العدد	النسبة %
يوجد تغيير	94	62.7

لا يوجد	56	37.3
المجموع	150	%100.0

نلاحظ أن نسبة المزارعين الذين قاموا بتغيير المحاصيل التي حددها المشروع، نجـدها مرتفعة حيث بلغت 62.7% وهذا يعد خروجاً عن الشروط التي وضعها مشروع الجبل الخضر للاستيطان الزراعي حول زراعة المحاصيل، وربما تعود أسباب هذا التغير إلى التوسـع فـي زراعة الشعير على حساب المحاصيل الزراعية الأخرى، لمردودة الاقتصادي، ولأن الشعير لا يحتاج إلى عناية واهتمام، كما هو الحال في المحاصيل الدائمة،وهذا يجيب على التساؤل الثالث ،بان هناك تغير في استخدام الأرض الزراعية والتركيب المحصولي بين مكان متعارفا عليه عند نشأة المشروع وما هو موجود حاليا(جدول 49).

5- المحاصيل الزراعية:

لقد قمنا بتقسيم المحاصيل الزراعية في الجبل الأخضر، فوجدنا انـه يتبـاين توزيـع مساحتها، تبعاً لتباين الظروف الطبيعية والبشرية ، ووجدنا أن المحاصيل الشـتوية تـأتي فـي المرتبة الأولى(القمح والشعير)،من حيث المساحة المحصولية ، وذلك لسيادة نمط الزراعة البعلية اعتمادا على مياه الأمطار شتاءً ، وتأتي المحاصيل الصيفية في المرتبة الثانية، ويمكـن تقسـيم المحاصيل الزراعية إلى الآتي:

أ- المحاصيل الحقلية:

تتكون المحاصيل الحقلية من محاصيل الحبوب والخضر والأعلاف وهي كما يلي:

- الحبوب:

تعد محاصيل الحبوب أهم المحاصيل الزراعية البعلية بإقليم الجبل الأخضر عامة ومنطقـة الدراسة خاصة ، وتشمل الحبوب نوعين هما الأكثر شيوعاً وهما (القمـح والشـعير) وتعـد الحبوب ممثلة بالقمح والشعير أهم المحاصيل الزراعية في منطقة المرج ، إذ بلغـت المسـاحة المستغلة لزراعة القمح حوالي 44802 هكتار أنتجت 5868 قنطارا سنة 1959 ، ثم ارتفعـت

إلى 25500 هكتار، أنتجت حوالي 19784، أما المساحة المستغلة لزراعة الشعير فبلغت حوالي 3846 هكتارا سنة 1959، أنتجت 37370 قنطارا ، ارتفعت إلى حوالي 100490 هكتارا أنتجت حوالي 91636 قنطارا سنة 2000 إن إنتاجية الهكتار من القمح والشعير بمنطقة المرج مرتبطة بجملة من الظروف لعل أبرزها متوسط معدلات سقوط الأمطار والتربة ، فضلاً عن الدور الذي تلعبه الآلات الحديثة والمتدخلات الزراعية [9]

جدول (50) تطور إنتاج القمح والشعير في منطقة المرج خلال الفترة 1959 – 2000

السنة	القمح		الشعير	
	المساحة بالهكتار	الكمية بالقنطار	المساحة بالهكتار	الكمية بالقنطار
1959	44,802	58,616	3,846	37,370
1974	49,740	123,275	18,153	58,962
1987	25,605	144,597	105,638	380,426
1995	25,406	188,420	103,746	397,736
2000	25,500	19,784	100,490	91,636

المصدر: فضل الله محمود المهدي، خطط التنمية ليبيا وأثرها على التنمية الريفية بمنطقة المرج، رسالة ماجستير غير منشورة قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قار يونس، بنغازي، 2003، ص 101.

ومن الجدول (50)نجد تطور كبير في المساحة المزروعة بمحصول الشعير ا، إذا ما قورنت بتطور المساحة المزروعة بالقمح، نظراً لاتجاه المزارعين لإنتاج الشعير بسبب احتياجاته المائية القليلة مقارنة باحتياجات القمح الذي يتأثر إنتاجه بتذبذب معدلات سقوط

الأمطار،ونلاحظ أن ليبيا لم تتوقف عن استيراد الحبوب، خاصة القمح والشعير، حيث بلغت الكمية المستوردة من الشعير عام 2008 حوالي 549ألف طن بقيمة 132 مليون دولار أمريكي، وهي نفس القيمة لعام 2007، بينما بلغت الكمية المستوردة من القمح في ليبيا عام 2008ف، 368,350 طن، ونفس الكمية والقيمة لعام 2007،بمقارنة إنتاج الشعير لعام 2008 في ليبيا ، نجد أن كمية الإنتاج بلغت 135,320 طن بمساحة 218,130 هكتار وبلغ إنتاج القمح في ليبيا في نفس العام 376,920 طنا بمساحة 285810 هكتارات لعام 2008، وبذلك نجد أن البلاد تغطي احتياجات الحبوب بالاستيراد من الخارج [10] .و أن الكميات المستوردة تؤكد على أن مشاريع التنمية الزراعية لم تؤتي ثمارها وأن البلاد ظلت تعتمد على الاستيراد لسد الطلب المحلي، وعدم الالتفات نحو المشاريع الزراعية لتغطي الطلب المحلي كما حدث عند انطلاق الخطط التنموية في البلاد،وإذا ما نظرنا إلى منطقة الجبل الأخضر من حيث المساحة المزروعة بالحبوب، نجد تباينا في المساحة عبر السنوات، فقد بلغت المساحة المزروعة بالحبوب عام 1954ف،29,922هكتارا، وصلت عام 1995 إلى 1576,334 هكتارا من الحبوب،(جدو51).

جدول (51) المساحات المزروعة والمحصودة من الحبوب في منطقة الجبل الأخضرخلال الفترة الممتدة من عام (1954 – 1995) بالهكتار

السنة	المساحة المزروعة بالهكتار	المساحة المحصودة بالهكتار	نسبة الفاقد من المساحة المزروعة	نسبة التغير	الإنتاج بالطن	معدل الإنتاج لكل هكتار بالطن
1954	29922	22423	%25.06	-	3363.45	0.15
1964	10446	7545	%27.77	%65.08 -	642.744	0.226
1974	30543	24967	%18.25	%92.38	11734.49	0.470
1984	28687.5	24813.4	%13.50	%6.075 -	6823.685	0.275
1995	1.576,334	846,7017	%46.28	%45.05 -	35646.7857	0.421

المصدر: أمراجع محمد الهيلع، اثر خطط التنمية المكانية على استغلال الموارد الزراعية والرعوية والسياحية بمنطقة الجبل الأخضر، ليبيا في الفترة 1954 – 2000ف، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قار يونس، بنغازي، 2002، ص161.

رأيناكيف أثرت خطط التنمية الزراعية في زيادة المساحات المزروعة من الأراضي الزراعية، عبر التوسع الأفقي في استصلاح الأراضي وأيضا كيف ارتفع معدل الإنتاج، وإنتاجية الهكتار بعد بداية خطط التنمية الزراعية، وظهور مشاريع الاستيطان الزراعي في منطقة الجبل الأخضر،وأن هناك تبايناً بين المزارع في منطقة الدراسة، حول المساحة المخصصة للحبوب، فنجدها تتراوح ما بين 5 إلى 100 هكتار.

جدول(52) المساحة المخصص للحبوب من الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة

المساحة بالهكتار	العدد	النسبة %
5 – 35	27	18
36 – 75	99	66
76 – 100	24	16
المجموع	150	%100.0

ونجد ارتفاع في نسبة المساحة المخصصة لزراعة الحبوب، حيث بلغت 66% في المساحة تتراوح ما بين 75.36 هكتارا وهي تساوي تقريباً مساحات المزارع في منطقة الدراسة التي تتراوح ما بين 25 – 100 هكتار، ونجد أغلبها بمساحة 80 هكتارا للمزرعة (جدول52) ، وبالنسبة لأنواع الحبوب ومساحتها في منطقة الدراسة يمكن إيضاحها في الآتي:

أ- الشعير:

يعد الشعير أهم المحاصيل الزراعية في منطقة الدراسة من حيث المساحة المستغلة وكمية الإنتاج وذلك لملائمة الأحوال المناخية، حيث تتراوح احتياجات الشعير من المياه بين 200 – 500 ملم ، ودرجة الحرارة المثلى لنموه 20م، وفترة النمو الكامل تتراوح بين 100 – 170 يوماً ، وهذه مرتبطة بالظروف المناخية إذ تقل مع قلة الأمطار وارتفاع درجة الحرارة ، وتزيد في المناطق الوفيرة الأمطار والأقل حرارة، ويعد الشعير من أهم المحاصيل الحقلية الشتوية، وقد استمرت المساحات التي تزرع بمحصول الشعير في التزايد من سنة لأخرى، إذ بلغت عام 1984 حوالي 2500 هكتار، ووصلت عام 2002 إلى 31,000 هكتار، وبلغت إنتاجية الهكتار من المحصول في منطقة المرج عام 1990 ما بين 6 إلى 8 قناطير للهكتار، وبلغ معدل إنتاجية الهكتار عام 2002 ما بين 12 – 14 قنطارا للهكتار[11] .

ووجدنا في منطقة الدراسة اتجاها كبيرا نحو زراعة الشعير، على عكس الوضع الذي كان قائماً في بدايات نشأة المشروع واستلام المزارع ،وكذلكنجد تباينا كبيرا في المساحات

المخصصة لزراعة الشعير بين ما حدده المشروع من مساحات لزراعة الشعيروبين ما هــو قائم حالياً ، حيث نجد تزايدا في المساحات المخصصة لزراعة الشعير عن تلك التي حــددها المشروع (جدو53)

جدول (53) المساحة المخصصة من الأراضي الزراعية لزراعة الشعير سابقاً وحالياً بالهكتار.

المساحة المخصصة بالهكتار (سابقاً) 1973- 1980	العدد	النسبة%	المساحة المخصصة بالهكتار(حالياً) 2012	العدد	النسبة%
30 – 1	104	%69.3	30 – 1	2	%1.4
60 – 31	42	%28	60 – 31	126	%84
80 - 61	4	%2.7	80 - 61	22	%14.6
المجموع	150	%100.0	المجموع	150	%100.0

نجد أن هناك تغير في المساحة، حيث نراها في تزايد فقد كانت النسبة الأعلى للمساحة المخصصة لزراعة الشعير سابقاً 69.3% يزرعون الشعير في مساحات تتراوح ما بين 1 – 30 هكتارا، ونجد في الوقت الحالي الآن من يزرعون في مساحات تـ تراوح من 31 – 60 هكتار84%و حوالي 96% يفضلون زراعة الشعير و 4% لا يفضلون زراعة الشــعير فــي مساحات كبيرة .(الجدول 53)

جدول(54) المزارعين الذين يفضلون زراعة الشعير في مساحات كبيرة في المزرعة

البيان	**العدد**	**النسبة %**
نعم	144	%96
لا	6	4
المجموع	150	%100.0

لقد وتوصلنا إلى أن اختيار زراعة الشعير في مساحات كبيرة وهيكالتالي:

1- تكيّفه مع البيئة ، حيث أن الشعير ينمو على معدلات تتراوح ما بين 200 – 500 ملم، وهو الأكثر ملائمة لطبيعة المنطقة، وبلغت نسبة المزارعين الـذين يـرون أن الشـعير يتكيف مع البيئة 14% .

2- بينما يرى بعض المزارعين أن غياب الدعم للدولة هو السبب وراء التزايد في زراعة الشعير، وبلغت نسبتهم 7.3%.

3- ويرى 33.3% أن السبب وراء زراعة الشعير، البحث عن مردود اقتصادي جيد.

4- بينما يرى 7.3% من المزارعين أن السببين الأول والثاني هما وراء زيادة مساحات الأراضي الزراعية المزروعة بالشعير.

5- في حين أن 14.8% من المزارعين يرون السبب الأول والثالث سابقي الذكر وراء التوجه نحو زراعة الشعير.

6- بينما يرى 12% من المزارعين أن جميع الأسباب التي ذكرت كانت وراء التغيـر والتوجه نحو زيادة المساحات المزروعة بالشعير في المزرعة.

7- بينما يرى 11.3% من المزارعين أنه لا توجد أسباب محـددة وراء التوجـه نحـو زراعة الشعير في منطقة الدراسة. (جدول 55).

جدول (55) أسباب اختيار المزارعين في منطقة الدراسة الشعير كمحصول أساسي فيالمزرعة

	الأسباب	العدد	النسبة%
1	تكيف محصول الشعير مع البيئة	21	14
2	غياب الدعم المقدم من الدولة للمزارع	11	7.3
3	البحث عن مردود اقتصادي جيد	50	33.3
4	السبب الأول والثاني	11	7.3
5	السبب الأول والثالث	22	14.8
6	جميع الأسباب التي تم ذكرها	18	12
7	لا توجد أسباب	17	11.3
	المجموع	150	%100.0

ب - القمح:

يأتي القمح في المرتبة الثانية في مساحة محاصيل الحبوب، وقد وضع المشروع محصول القمح إلى جانب محصول الشعير من حيث المساحة المخصصة لزراعته،وزادت المساحات المخصصة للقمح في منطقة الجبل الأخضر من 13,142 هكتار عام 1970 إلى 22,918 هكتار عام 2007 بنسبة زيادة بلغت 74.4% خلال الفترة المذكورة، وبلغ إنتاج منطقة المرج من القمح عام 2007، 50,776 قنطار من القمح، بمساحة 13,306 هكتار[12].

وأن هناك تراجع في زراعة القمح في منطقة الدراسة على عكس الوضع الذي كان قائما عند نشأة المشروع، وبالمقارنة مع الشعير نجد أن القمح يزرع في مساحات محدودة في المزارع، وهناك من لا يقوم بزراعة القمح، حيث نجد أن هناك اختلاف في المساحات المخصصة لزراعة القمح سابقاً وفي الوقت الراهن،ونجد انخفاضا في المساحة المخصصة لزراعة القمح في مزارع منطقة الدراسة في الوقت الحالي.

جدول (56) المساحة المخصصة لزراعة القمح في السابق

وحاليابالهكتار بمزارع منطقة الدراسة

المساحة المخصصة لزراعة القمح سابقاً	العدد	النسبة%	المساحة المخصصة لزراعة القمح حالياً	العدد	النسبة%
0.0	8	%5.3	0.0	76	%50.7
30 – 1	133	88.7	30 – 1	74	49.3
60 – 31	9	%6	60-31	0	0
المجموع	150	%100.0	150	150	%.100

هناك تغير في المساحة المخصصة لزراعة القمح بمنطقة الدراسة، بالمقارنة بين الوضع عند استلام المزرعة والوقت الحالي، حيث نجد ارتفاعا في نسبة المزارعين الـذين لـم يقومـوا بزراعة القمح، فقد بلغت نسبة المزارعين الذين لم يخصصوا مساحات من الأراضي الزراعية لزراعة القمح في السابق 5.3%، وارتفعت هذه النسبة في الوقت الراهن لتصل إلى 50.7% ولم تتعد المساحة المخصصة لزراعة القمح 30 هكتارا في الوقت الحالي بينما وصـلت فـي السابق إلى 60 هكتارا لزراعة القمح في بعض المزارع،وبلغت نسـبة المـزارعين الـذين خصصوا مساحات تتراوح من 1 – 30 هكتارا لزراعة القمح في السـابق 88.7% وبلغـت النسبة في الوقت الراهن 49.3% من الذين خصصوا مساحات تتراوح من 1 – 30 هكتـارا لزراعة القمح بها. (جدول56).

أن إحدى الأسباب في تراجع زراعة القمح ، هو زيادة الكميات المستوردة من الخارج من ، وتدنٍ في الطلب على المحصول ، بعكس الحال عند بدايات نشأة المشروع، عندما كانت الدولة تتحكم في الأسعار،وتدعم المزارع خاصة في السنوات التي يتدنى فيها الإنتاج وهذا ما شجع المزارعين على زيادة إنتاج القمح والتوسع أفقيا في المساحات المزروعة بالقمح في تلك الفترة.

جدول (57) تأثير القمح المستورد على الإنتاج المحلي من القمح
في منطقة الدراسة

البيان	العدد	النسبة %
يؤثر	77	51.3
لا يؤثر	73	48.7
المجموع	150	%100.0

توصلناالى أن نسبة 51.3 من المزرعين يرون أن القمح المستورد أثر على الإنتاج المحلي ، والنسبة الباقية بلغت 48.7% يرون أن لا تأثير للقمح المستورد على الإنتاج المحلي من ، وقد تكون هناك عوامل أخرى، مثل تدني إنتاجية القمح مقارنة بالشعير، وتذبذب كميات الأمطار السنوية، هو الذي أدى إلى تراجع في المساحات المزروعة بهذا المحصول في منطقة الدراسة.(جدول57).

2- الخضروات:

تعد منطقة المرج الأقل من حيث المساحة المخصصة للخضروات مقارنة بباقي مناطق إقليم الجبل الأخضر، والسبب في ذلك لاتساع المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب، خاصة الشعير في منطقة الدراسة،ونجد أن نسبة 88% من المزارعين لم يخصصوا مساحات من الأراضي الزراعية لزراعة الخضروات و 12% قاموا بتخصيص مساحات لزراعة الخضروات بها(جدول58).

جدول (58) المساحات المخصصة للخضروات داخل المزارع
في منطقة الدراسة بالهكتار، 2012

المساحة بالهكتار	العدد	النسبة %

لايوجد	132	88
30 – 1	18	12
المجموع	150	%100.0

والسبب أن أغلب المزارع تعتمد على الزراعة البعلية التي تعتمد على مياه الأمطـــار في نمو المحاصيل، ومع تحول بعض المزارعين الذين لديهم آبار جوفية وعيون إلى زراعـــة الأشجار المثمرة وبيع المياه عن طريق تجميعها في خزانات ، ليقوم المزارع ببيعها للمزارع المجاورة ومربيي الحيوانات عبر صهاريج نقل المياه ، مما يحقق مـــردودا اقتصـــاديا جيـــدا للمزارع.

3- محاصيل العلف:

تعتبر مخلفات الحبوب من القمح والشعير هي المصدر الأساسي لعلف الحيوانات بمـــا يعرف(بالخرطان والتبن)، وهناك نوع آخر من الأعلاف وهو محصول الشـــعير والقمـــح إذ كان الإنتاج وفيراً يتم تحويله لعلف الحيوانات ، فالشوفان لم يعد يزرع بنسبة كبيرة نظـــرآ، لاعتماد المزارعين على الشعير والقمح في توفير الأعلاف ووجدنا أن هناك زيادة في عـــدد المزارعين الذين يقومون بتحويل المحاصيل إلى أعلاف بما يعرف بالخرطان ، وهي عمليـــة يقوم بها المزارعون عادة من منتصف شهر ابريل أي قبل نضج المحصول، ويتم فيها حصاد المحصول ويترك بعدها مدة أسبوع لكي يجف ولا يتأثر بعمليات التخزين، وتكون هناك حصة للآلات الزراعية المستأجرة تقدر بحوالي 30% من المحصول، وقد تصل إلـــى 35% فـــي بعض السنوات، ثم يقوم المزارع بعد ذلك بعلف الحيوانات بهذا المحصول، خاصة في فترات سقوط المطر، والبعض الآخر الذي لا يمتلك حيوانات يقوم بتخزينها لغرض ارتفاع أسعارها وزيادة الطلب على محاصيل العلف .[1]

ونجد أن 53.3% من المزارعين يقومون بتحويل المحاصيل إلى علف (خرطان) ، بينما بلغت نسبة من لا يحولون المحاصيل إلىأعلاف46.7%.(جدول59).

جدول (59) نسبة المزارعين الذين يقومون بتحويل المحاصيل الزراعية إلى أعلاف(خرطان)

([1]) المقابلة ، فضل محمد العرفي، منطقة سلينا، 15. 7. 2010م.

البيان	العدد	النسبة %
نعم	80	53.3
لا	70	46.7
المجموع	150	%100.0

ب- الأشجار المثمرة:

تم تحديد أعداد وأنواع ومساحات الأشجار المثمرة بمزارع منطقة الدراسة، وفق نتائج دراسات قام بها المشروع، ووفق نتائج الدراسات والتجارب التي تم إجراؤها على التربة والظروف المناخية، بدأت هذه الدراسات منذ عام 1973 حتى عام 1978 وتم تنفيذ ما خطط لهذه المساحات من الأشجار، وقام المشروع بتوفير المياه اللازمة للري في بداية خطة المشروع في السنوات الثلاث الأولى للاستزراع، وقد بلغت حوالي 400 لتر لكل شجرة أثناء عملية الاستزراع في المشروع إضافة نصف كيلو جرام من فوسفات الأمونيوم،و تضاف هذه الكمية على دفعتين لكل شجرة أثناء عملية التسميد،ويمكن القول بأن أغلب الأنواع من الأشجار المثمرة في منطقة الدراسة تنحصر في أنواع معينة قام المشروع باختيارها بعناية وهي العنب واللوز والخوخ والمشمش والكمثرى، وبعض أشجار التين والتفاح،وتأتي أشجار العنب واللوز في المقدمة من حيث المساحات والأعداد، وتسير سياسة المشروع على أساس اختيار مساحة عشرة هكتارات من أجود أراضي كل مزرعة وتخصيصها لزراعة أشجار العنب والفاكهة وتختلف مساحة العنب من منطقة لأخرى طبقاً لظروفها الجوية، حيث تكون من 2– 3 هكتارات يتم زراعتها على أبعاد 4 × 4 متراً بمتوسط 625 شجرة / هكتار بالمزارع البعلية، وعلى أبعاد 2 × 4 متراً بمتوسط 1250 شجرة / هكتار بالمزارع المروية، بينما تزرع الأشجار المثمرة الأخرى في مساحة تتراوح ما بين 7 – 8 هكتارات بكل مزرعة على أبعاد 8 × 8 متراً بمتوسط 156 شجرة / هكتار ويتم اختيار الأصناف التي يتقرر زراعتها بكل منطقة لمعدلات الأمطار والارتفاع عن سطح البحر ونوعية التربة، ويراعى في تحديدها ،اختيار الأصناف ذات الإنتاجية العالية ملائمتها للظروف البيئية،نوعية الثمار وتنوع لونه ومقاومته للأمراض ،ويتم قبل زراعة الأشجار بالمزرعة تحديد المنطقة الملائمة لزراعتها و الحراثة العميقة وزراعة الشتل، وبعد ذلك يتم التسييج وزرع مصدات الرياح، وبعد ذلك تأتي عمليات (التحويض – التقليم – الري – التسميد – إزالة المخلفات - مقاومة الأمراض والآفات

– عملية جني الثمار)، وقد تم توزيع ما يقرب من 2189081 شجرة عنب، بمساحة 3330.5 هكتار، وأشجار مثمرة أخرى بلغت 1441997 بمساحة 9194 هكتارا، في كل من منطقة المرج والبيضاء نهاية الموسم 77 – 78، كما تم توزيع بعض أشجار الفستق والرمان وبلغ عدد أشجار الفستق حوالي 40,468 شجرة، والكمثرى 34,696 شجرة، والـ لوز 174,636 شتلة لوز، وحوالي 40,4062 بذرة لوز، والمشمش 10,6091 شتلة مشمش، والخوخ 197,132 شتلة خوخ، والتين 96,168 شجرة تين [13].

جدول (60) عدد الأشجار المثمرة في منطقة المرج خلال الفترة 1974- 1995م

النوع / النسبة	أشجار فاكهة	لوز	زيتون	نخيل
1974	533,098	59,338	29,429	586
1995	838,533	143,722	31,497	836

المصدر: فضل الله محمود المهدي، خطط التنمية في ليبيا وأثرها على التنمية الريفية في منطقة المرج، رسالة ماجستير ،غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قار يونس، 2003، ص 105.

هناك زيادة في عدد الأشجار المثمرة بجميع أنواعها خلال الفترة المذكورة و السبب أن دعم الدولة للمزارع بالمرشدين الزراعيين وتوفير الخدمات الزراعية للمزارع شجع على التوسع في أعداد الأشجار المثمرة في ظل تلك الظروف، بالإضافة إلى مساعدة الدولة للمزارع في بتصريف منتجاتهم من الأشجار المثمرة، وفق أسعار تخلق مردودا اقتصاديا جيدا للمزارع.(جدول 60)

كذلك أن هناك تغير في التركيب المحصولي للأشجار المثمرة، من حيث العدد والنوع، وحتى في المساحة المخصصة، وتتناقص في أعداد الأشجار المثمرة في منطقة سهلالمرج في الوقت الراهن .(جدول61).

جدول (61) نسبة المزارعين الذين استلموا أشجارا مثمرة(مزروعة) من المشروع في منطقة الدراسة.

النوع	عدد المزارعين الذين استلموا أشجارا مثمرة	عدد المزارعين الذين لم يستلموا أشجارا مثمرة	المجموع	النسبة % من استلموا	النسبة% لم يستلموا	المجموع
العنب	131	19	150	%87.4	%12.6	100.0
اللوز	117	33	150	78	22	100.0
الخوخ	52	98	150	34.6	65.4	100.0
المشمش	33	117	150	22	78	100.0
الرمان	1	149	150	0.7	99.3	100.0
الزيتون	1	149	150	0.7	99.3	100.0
الكمثرى	11	139	150	7.4	92.6	100.0
التفاح	1	149	150	0.7	99.3	100.0
التين	2	148	150	1.4	98.6	100.0

نجد أن أغلبية المزارعينجدهم استلموا أشجارا مثمـــرة ، وخاصـــة أشـــجار العنب واللوز والخوخ، وأما الذين لم يستلموا هم بنسب متفاوتة وبالمقارنة مع مـــا ذكره المشروع نجد تطابقاً من حيث توزيع الأشجار المثمرة على المزارعين ،وإذا ما نظرنا إلى عدد ونسبة المزارعين الذين يملكون أشجارا مثمرة في مزارعهم في الوقت الراهن، نجد تغيرا في العدد وحتى في الأنواع ، فمن أهم الأشجار المثمرة التي قام المشروع بتوزيعها في منطقة الدراسة هي العنب واللوز، ونجد أن هذين النوعين من الأشجار المثمرة في تراجع من حيث العدد (جدول61).وكماسيوضـــح ذلك(شكل رقم 2)

جدول (62) نسبة المزارعين الذين يملكون أشجارا مثمرة في منطقة الدراسة حاليا

النوع	عدد المزارعين الذين يملكون أشجارا مثمرة	عدد المزارعين الذين لا يملكون أشجارا مثمرة	المجموع	النسبة % يملكون	النسبة% لا يملكون	المجموع %
العنب	17	133	150	%11.4	%88.6	100.0
اللوز	24	126	150	16	84	100.0
الخوخ	11	139	150	7.4	92.6	100.0
المشمش	7	143	150	4.7	95.3	100.0
الرمان	6	144	150	4	96	100.0
الزيتون	11	139	150	7.4	92.6	100.0
الكمثرى	1	149	150	0.7	99.3	100.0
التفاح	2	148	150	1.4	98.6	100.0
التين	1	149	150	0.7	99.3	100.0

شكل (2) نسبة المزارعين الذين يملكون أشجارا مثمرة في منطقة الدراسة حاليا

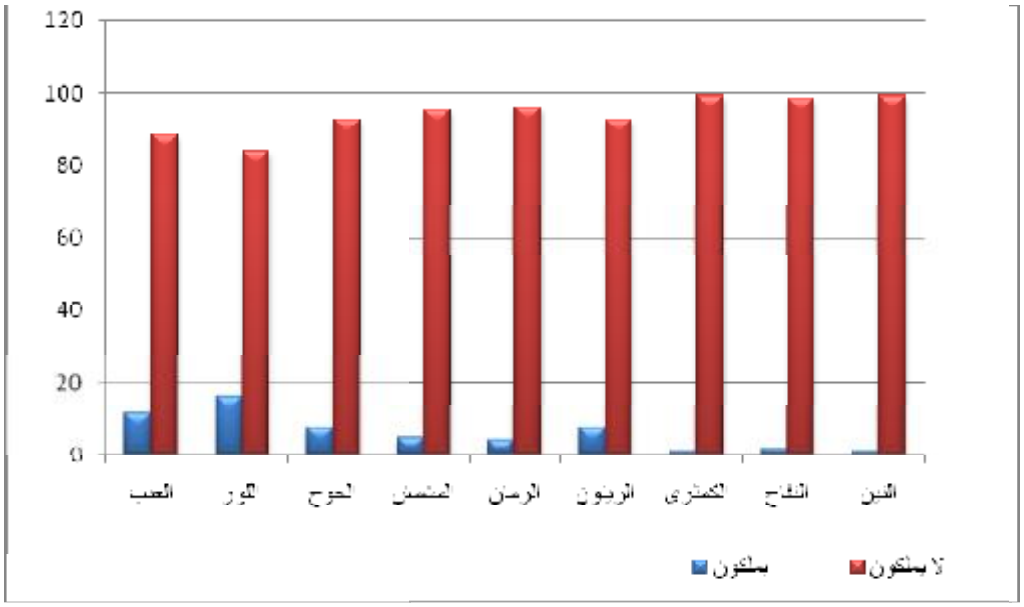

هناك تغيرنجده في عدد المزارعين الذين يملكون أشجارا مثمرة في الوقت الحـــالي، فقـــد بلغت نسبة من يملكون أشجار عنب 11.4% من المزارعين، والذين ليس لديهم أشجار عنب بلغت نسبتهم 88.6% من المزارعين، وأما الذين لديهم أشجار اللوز فقد بلغت نسبتهم 16%، وبينما 84% من المزارعين ليس لديهم أشجار لـــوز فـــي مزارعهم،وعنـــد المقارنـــة بـــين (جدول61،62)وأن هناك تغير في عدد المزارعين الذين يملكون أشجارا مثمرة، فنجد أن من استلموا أشجار عنب من المشروع بلغت نسبتهم 87.4% وبلغت نسبة الذين يملكون أشـــجار عنب في منطقة الدراسة حاليا 11.4% وبلغت نسبة من استلموا أشجار لـــوز فـــي منطقـــة الدراسة من المزارعين 78% والذين يملكون أشـــجار لـــوز حاليـــا بلغـــت نســـبتهم 16% (جدول63).

جدول (63) نسبة التغير في عدد المزارعين المستلمين للأشجار المثمرة ونسبتهم حاليا في منطقة الدراسة

النوع	عدد المزارعين الذين استلموا أشجارا مثمرة من المشروع1973		عدد المزارعين الذين يملكون أشجارا مثمرة حاليا		التغير	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العددي	النسبي%
العنب	131	87.4	17	11.4	114 -	%76 -
اللوز	117	78	24	16	93-	62 -
الخوخ	52	34.6	11	7.4	41 -	27.2 -
المشمش	33	22	7	4.7	26 -	17.3 -
الرمان	1	0.7	6	4	6	3.3
الزيتون	1	0.7	11	7.4	11	6.7
الكمثرى	11	7.4	1	0.7	10 -	6.7 -
التفاح	1	0.7	2	1.4	1	0.7
التين	2	1.4	1	0.7	1-	0.7 -

هناك تناقص في أعداد المزارعين الذين يملكون أشجارا مثمرة ، حيث بلغت نسبة التغير في عدد المزارعين الذين يملكون أشجار عنب -76ونسبة التغير في عدد المزارعين الذين يملكون أشجار لوز -62 والخوخ (-27.2 والمشمش -17.3 والر مان 3.3 والزيـ تون 6.7 والكمثرى -6.7 والتفاح 0.7 والتين -0.7 وتبين لنا أن هناك تناقص في مساحات الأراضي الزراعية المخصصة لزراعة الأشجار المثمرة ، فقد كانت المساحة المخصصة لزراعة العنب تتراوح ما بين 1 – 15 هكتارا، وعدد أشجار العنب وصل حتى 2000 شجرة ، وفي الوقت الحالي نجد تناقصا في المساحة المخصصة لزراعته ، فقد بلغت (5) هكتار ووصل عدد أشجار العنب إلى 400 شجرة ، وتشكل نسبة المزارعين الذين يزرعون العنب 11.4% في الوقت الراهن، وأما أشجار اللوز فنجد أن المساحات في السابق وصلت حتى 15 هكتارات، ووصل عدد أشجار اللوز حتى 2000 شجرة حاليا تقلصت المساحة حتى 5 هكتارات ، ووصلت الأعداد الى500 شجرة كحد أقصى ، وأما باقي الأشجار المثمرة في تناقص من حيث العدد ، والمساحة المخصصة لها ويكون السبب في انخفاض المساحة، التحول نحو زراعة الحبوب ، خاصة الشعير وتربية الحيوانات. (جدول63) .

وأن نسبة من يخصصون مساحة من الأراضي الزراعية لزراعة الأشجار المثمرة في مزارعهم بمنطقة الدراسة 28.7% وهي نسبة متفاوتة ، وفي المقابل وجدنا أن هناك نسبة كبيرة من المزارعين يفضلون زراعة الحبوب على زراعة الأشجار المثمرة، ويرجع ذلك لأسباب عدم توفر دعم من الدولة للمزارع، وتوقف المصانع التي كانت تورد إليها المزارع منتجاتها من الأشجار المثمرة وخاصة العنب، عدم تحقيق مردود اقتصادي جيد من زراعة الأشجار المثمرة ، فمساحة 10 هكتارات يزرع فيها أشجار عنب أو أشجار اللوز تحقق مردودا اقتصاديا يتراوح ما بين 500 – 1500 دينار ليبي إذا أخذنا حجم الإنفاق على هذه الأشجار الذي يتراوح ما بين 300 – 700 دينار ليبي، في المقابل إذا تم زراعة هذه المساحة بالحبوب، وخاصة الشعير فسوف تحقق مردودا اقتصاديا يتراوح بين 1500 – 3000 دينار ليبي من محصول الشعير، والاستفادة من مخلفات المحصول في رعي الحيوانات ، ويكون حجم الإنفاق ما بين 200 –

400 دينار ليبي ، وهذا أحد الأسباب في التحول لزراعة الشعير وتدني زراعة الأشجار المثمرة في منطقة الدراسة.[2]

جدول (64) المساحات المخصصة للأشجار المثمرة في منطقة الدراسة حاليا -2012

المساحة بالهكتار	العدد	النسبة%
0 - 0	107	71.3
1	1	0.7
2	1	0.7
5	19	12.7
10	18	12
15	4	26
المجموع	150	100

جدول (65) أهم المحاصيل التي يزرعها المزارعون في منطقة الدراسة حاليا

النوع	العدد	النسبة%
الحبوب	121	80.7
الأشجار المثمرة	4	2.7
خضر	2	1.3
حبوب وأشجار مثمرة	10	6.7
حبوب خضر	8	5.3
أشجار مثمرة وخضر	2	1.3
حبوب وأشجار مثمرة وخضر	3	2
المجموع	150	%100.0

أن نسبة (80.7%) من المزارعين نجدهم يفضلون زراعة الحبوب، وبلغت نسبة من يزرعون أشجارا مثمرة (2.7%) والخضر (1.3%) وبلغت نسبة المزارعين الذين يزرعون

[2] المقابلة، حسام فضل الله ، مشروع الفاتح سابقاً، 22. 7. 2010م.

حبوبا وأشجارا مثمرة (6.7%) وحبوبا وخضرا بلغت نسبتهم (5.3%) وعدد المزارعين الـــذين يزرعون جميع الأنواع المذكورة في منطقة الدراسة (2%)،نلاحظ أن هناك انخفاض في نســـبة المزارعين الذين يزرعون أشجارا مثمرة في منطقة الدراسة، وهو تغير في التركيب المحصولي للمزرعة،ومن العرض السابق تتوصل الدراسةللإجابة على التساؤل الرابع حول تراجـــع فـــي زراعة بعض المحاصيل ،وان هناك تغير في التركيب المحصولي بمنطقة الدر اسه(جدول65).

5- تربية الحيوانات:

في خطوة لتحقيق مردود اقتصادي جيد للمزارع، قام مشروع الجبل الأخضر بتوزيع أعداد معينة من الحيوانات على المزارعين في منطقة الدراسة، فكانت الأنواع محددة في الأغنام والأبقار، والدواجن وبعض خلايا النحل،وكانت أعداد الحيوانات محددة حسب المساحة التي حددها المشروع من المراعي داخل المزرعة، ويعد الإنتاج الحيواني أحد عناصر الإنتاج في مزارع منطقة الدراسة، بل إن بعض المزارعين كانت تربية الحيوانات حرفتهم الأساسية قبل استلام المزارع،ونجد أن هناك زيادة في أعداد وأنواع الحيوانات وحتى في مساحة المراعي فقد زادت أعداد الأغنام والأبقار، وظهور الماعز الذي لم يكون ضمن التركيب النوعي لحيوانات المزرعة عند استلامها من المشروع، وعند المقارنة بين الأعداد والأنواع الحيوانية التي حددها المشروع والموجودة حالياً نجد أن هناك تغير من حيث الأعداد والأنواع الموجودة في المزارع بمنطقة الدراسة.

ا- الأغنام:

تضمنت خطة مشروع الجبل الأخضر لتربية الحيوانات بمنطقة الدراسة توزيع 60 رأسا من الأغنام من النوع المحلي على مناطق فرزوغة و(الفاتح) وكذلك استخدام أحدث الطرق في تحسين المراعي [14].

وهناك تطورا في عدد الأغنام في منطقة المرج حاليا حيث بلغ متوسط عدد الأغنام في منطقة الدراسة (162) رأساً من الأغنام ، ووصلت أعداد الأغنام حتى 1000 رأس من الأغنام، في حين كان متوسط عدد الأغنام في منطقة الدراسة عند استلامها من المشروع (42) رأسا، ولا تتجاوز 100 رأس من الأغنام، وفي الغالب كانت الأعداد تتراوح ما بين 60 – 80 رأسا تم توزيعها على المزارعين في منطقة الدراسة.(جدول66).

جدول (66) أعداد الأغنام التي استلمها المزارعون في منطقة الدراسة من المشروع، وأعداد الأغنام التي يمتلكونها حاليا

عدد الأغنام المستلمة	العدد	النسبة%	عدد الأغنام حاليا	العدد	النسبة%
لايوجد	6	4	لايوجد	51	34
1 – 20 رأس	15	10	1 – 200 رأس	66	44
40 – 21	39	26	400 – 201	21	14
80 – 41	89	59.3	800 – 401	8	5.3
100 – 81	1	0.7	1000 – 801	4	2.7
المجموع	150	100.0	المجموع	150	100.0

هناك تطور في عدد الأغنام بمنطقة الدراسة حيث بلغت نسبة من يمتلكون 1000 رأس من الأغنام 2.7%، وفي المقابل نرى أن هناك 34% من المزارعين لا يملكون أغناما بمزارعهم، وهذا يبين أن هناك فئة من المزارعين اتجهت نحو تربية الأغنام، لأنها الحرفة الأقل تكاليفا، وتحقق مردودا اقتصاديا جيدا أو لأنها الحرفة الأساسية لهم قبل استلام المزرعة، وأما الفئة الأخرى من المزارعين الذين لا يملكون أغناما بمزارعهم ، قد يكون السبب انخراطهم بأعمال أخرى وعدم تفرغهم أو ليست لديهم الخبرة الكافية لتربية الحيوانات ورعايتها أو يرون أن الزراعة أفضل من تربية الحيوانات في الدخل.(جدول66)

ب- **الماعز**:

لم يقم مشروع الجبل الأخضر بتوزيع الماعز على المزارعين بمنطقة الدراسة ، والسبب في ذلك أن الماعز من الحيوانات كثيرة التنقل، وتربيتها قد تؤثر على المحاصيل الزراعية، خاصة الأشجار المثمرة، لذلك قام المشروع بتحديد مناطق معينة لتربية الماعز في منطقة الجبل

الأخضر،ونجد ان هناك تزايد في أعداد الماعز بمنطقة الدراسة، وهذا تطور في التركيب العددي والنوعي للحيوانات بمنطقة الدراسة، ونجد أن 98% من المزارعين لم يستلموا ماعزا من المشروع، وبلغت نسبة من لديهم ماعز أو استلموا ماعزا من المشروع 2%، وهذا يدل على أن المشروع لم يقم بتوزيع الماعز على المزارعين بمنطقة الدراسة، وفي الوقت الحالي نجد تزايدا في أعداد الماعز في منطقة الدراسة، فقد بلغت نسبة من يملكون الماعز 59.1 % وبلغت نسبة من لا يملكون الماعز 40.9 % .

جدول(67) أعداد الماعز المستلمة من المشروع

والأعداد الحالية بمنطقة الدراسة

عدد الماعز المستلمة من المشروع	العدد	النسبة%	أعداد الماعز حاليا	العدد	النسبة%
لايوجد	147	%98	لايوجد	61	40.9
1 – 5 رأس	3	%2	20 – 1	16	10.7
			40 – 21	23	15.3
			60 – 41	35	23.3
			80 – 61	11	7.3
			100-81	4	2.5
المجموع	150	100.0	المجموع	150	100.0

أن هناك تحول المزارعين في منطقة الدراسة نحو تربية الماعز حيث بلغت نسبة من يملكون الماعز في منطقة59.1 % وهذا تحول واضح نحو تربية الماعز إذا ما قورنت بنسبة من يملكون الماعز عند استلام المزارع من المشروع والبالغة 2%، وربما يكون هذا التحول نتيجة لتوفير الأعلاف، وتحقيق مردود اقتصادي جيد من تربية الماعز.(جدول 67)

ج- **الأبقار**:

تم توزيع عدد من الأبقار الحلوب بما يقارب من10,129 رأسا من الأبقار بنهاية عام 1980 على المزارعين بمنطقة الجبل الأخضر بما يتراوح ما بين 2 إلى 5رؤوس من الأبقار لكل مزرعة، وكان المشروع قد أعد مصانع الحليب ومراكز التسويق بمختلف مناطق الجبل الأخضر، وتم اختيار أنواع معينة من الأبقار مثل أبقار (الجيرسي) لملائمتها للبيئة الليبية وقدرتها على تحمل ظروف الجفاف وتأقلمها السريع مع نظام التغذية المتبع، ويتراوح عدد الأبقار والذي تم توزيعه على المزارع بمنطقة الدراسة ما بين 1 – 3 أبقار من نوع الجيرسي لكل مزرعة [15].

نرى أن هناك أصناف جديدة من الأبقار يقوم المزارعون بتربيتها مثل أبقار (الفريزان) التي تم الدراسة ، كما نجدأن هناك تطور عددي للأبقار ، حيث خصص المشروع عدد يتراوح ما بين 1 – 3 أبقار لكل مزرعة، نجدها في الوقت الراهن تتراوح ما بين 1 – 80 رأسا من الأبقار في المزرعة.

وهناك تطور في أعداد الأبقار بمنطقة الدراسة، حيث وجدنا أ ن 26.6% لا يملكون أبقارا، أما الذين يملكون أبقارا تتراوح أعدادها ما بين 1 – 30 رأسا، فقد بلغت نسبتهم 72% وبلغت نسبة من يمتلكون أعدادا تفوق 30 رأسا من الأبقار 0.7 ووصلت نسبة من يملكون أبقارا تصل إلى 80 رأسا 0.7 من المزارعين وبالمقارنة بين ما تم توزيعه من الأبقار والموجود حالياً بمنطقة الدراسة نجد تطورا في الأعداد في بعض المزارع، وعدم القيام بتربيتها في مزارع أخرى.(جدول68).

جدول (68) أعداد الأبقار المستلمة من المشروع، والأعداد الموجودة حاليا في منطقة الدراسة .

عدد الأبقار المستلمة من المشروع للمزارع	العدد	النسبة%	عدد الأبقار حاليا	العدد	النسبة%
لايوجد	9	%6	لايوجد	40	26.6
2	101	67.3	1 – 30 رأس	108	%72
3	40	26.7	31 – 60	1	0.7
			61 – 80	1	0.7
المجموع	150	100.0	المجموع	150	100.0

د - تربية الدواجن:

تم توزيع عدد من طيور الدجاج على المزارعين بمنطقة الدراسة ، ومعظم الأنواع التي تم توزيعها هي من أجل إنتاج البيض، تم إنشاء محطة دواجن مركزية بمنطقة المرج بطا قة 5 مليون طير في السنة، وذلك لتغطية حاجة المواطنين من البيض واللحوم، وكذلك إنشاء مذابح متطورة في منطقة المرج، وكذلك تم توزيع ما يقرب من ألفي حظيرة على المزارعين بمنطقة الدراسة [16] .

نجدأن هناك انخفاض في أعداد الدواجن بمنطقة الدراسة، فتتراوح عددها في الوقت الحالي مـــا بين 10 – 200 طير دجاج وبالمقارنة مع أعداد الدواجن الموزعة نجدها تتراوح ما بين 10 – 500 طير دجاج، ونجد أيضا استغلال الحظائر التي خصصها المشروع لتربية الـــدجاج داخـــل المزرعة في أغراض أخرى، مثل تحويلها إلى مخازن للحبوب (جدول69)

جدول (69) الدواجن المستلمة من المشروع، والأعداد الموجودة حاليا في منطقة الدراسة

عدد الدواجن المستلمة	العدد	النسبة%	أعداد الدواجن حاليا	العدد	النسبة%
لم يستلم	61	40.7	لايوجد	85	56.7
100 – 1	53	35.3	100 – 1	61	40.7
200 – 101	1	0.7	200 – 101	2	1.3
300 – 201	14	9.3	300 – 201	2	1.3
400 – 301	20	13.3	-	-	-
500 - 401	1	0.7	-	-	-
المجموع	150	100.0	المجموع	150	100.0

ه-تربية النحل:

إن البيئة الطبيعية لمنطقة الدراسة ملائمة لتربية النحل وإنتاج العسل الطبيعـــي، عبـــرا لتنـــوع النباتي الذي يخلقأنواعا من العسل، تسمى بأسماء النباتات التي يتغذى عليها النحل.

ووجدنا أن هناك ارتفاع في نسبة المزارعين الذين لا يملكون خلايا نحل، حيث بلغـــت نســـبتهم 98% في مقابل بلغت نسبة المزارعين الذين لا يملكون خلايا نحل عند استلام المـــزارع مـــن المشروع 87.3%.

هناك ارتفاع في نسبة المزارعين الذين لا يملكون خلايا نحل ، لأن المشروع لم يعط اهتمامـــا كبيراً لتطوير عملية تربية النحل في منطقة الدراسة بالمقارنة مع مناطق أخرى، وهذا أدى إلى عزوف أغلب المزارعين عن تربية النحل؛ نتيجة لنقص الخبرة لديهم .(جدول 70).

جدول (70) عدد خلايا النحل المستلمة من المشروع،

وعدادها حاليا لدى المزارعين في منطقة الدراسة.

أعداد خلايا النحل المستلمة من المشروع	العدد	النسبة%	أعداد خلايا النحل حاليا	العدد	النسبة%
لايوجد	131	%87.3	لايوجد	147	%98
1	2	1.4	6	1	0.7
2	7	4.7	10	2	%1.3
3	5	3.3	-	-	-
4	5	%3.3	-	-	-
المجموع	150	100.0	المجموع	150	100.0

و - المراعي:

قام مشروع الجبل الأخضر بتحديد مساحات داخل كل مزرعة ، وتحويلها لمراع ، وهذه المساحات تم تحديدها حسب أعداد وأنواع الحيوانات التي تم توزيعها على المزارعين ، و تبين أن هناك زيادة في مساحة المراعي داخل المزارع بمنطقة الدراسة، وهذا التغير بسبب تزايد أعداد الحيوانات أو لتأجير المزرعة، وبيع مخلفات المحاصيل كمراع ،نجد أن هناك تزايد في مساحة المراعي داخل المزرعة وهذا بسبب ازدياد أعداد الحيوانات ، كما نجد أن نسبة من لا يخصصون مراعي داخل مزارعهم من المزارعين ارتفعت لتصل إلى 29.3، في حين كانت تشكل 4% عند استلام المزرعة، وهذا يدل على تحويل بعض المزارعين المراعي إلى أراض زراعية، وربما يكون السبب في تحويل المزارعين لتربية الحيوانات، لأنها حرفتهم الأساسية أو لتحقيق مردود اقتصادي جيد من تربية الحيوانات .(جدول71).

جدول (71) مساحة المراعي المخصصة من المشروع، ومساحة المراعي حاليا للمزارع في منطقة الدراسة.

مساحة المراعي المخصصة من المشروع للمزارع بالهكتار	العدد	النسبة%	مساحة المراعي حاليا بالهكتار	العدد	النسبة%
0.0	6	%4	0.0	44	%29.3
5	61	40.7	5	41	%27.4
10	55	36.7	10	26	%17.4
15	28	18.6	15	7	4.7
			20	13	8.4
			25	3	%2
			30	13	8.7
			35	1	0.7
			75	2	1.4
المجموع	150	100.0	المجموع	150	100.0

وأن نسبة المزارعين الذين لديهم خبرة كافية في تربية الحيوانات هي61.3% والمزارعين الذين يرون أن خبرتهم في الزراعة أفضل من تربية الحيوانات بلغت 38.7% ربما يكون هــذا أحد الأسباب وراء تزايد أعداد الحيوانات، واتساع مساحات المراعي .

جدول (72) استفتاء خبرة المزارعينعلى أن تربية الحيوانات أفضل من الزراعة .

البيان	العدد	النسبة %
نعم	92	%61.3

لا	58	38.7
المجموع	150	%100.0

الجدول (72) يؤكد أن هناكارتفاعا في نسبة المزارعين الذين يرون أن خبرتهم في تربية الحيوانات أفضل من خبرتهم في الزراعة .

وكما وجدنا تحول المزارع بعد حصاد المحصول إلى مراع ، وذلك عبر بيع مخلفات المحصول ، للحيوانات القادمة من أماكن بعيدة ، فلاحظنا أن الحيوانات التي تأتي لمنطقة الدراسة ، لغرض شراء مخلفات المحصول(القصلة) تقوم برحلة تستغرق بضعة أيام، وتم نقلها في سيارات خاصة لحمل الماشية وأغلب أنواع هذه الحيوانات هي من الأغنام والماعز والإبل بدرجة أقل ، وتستقطب منطقة الدراسة قطعان الماشية من جميع أرجاء البلاد وتبدأ رحلة هذه الحيوانات بمجرد الانتهاء من حصاد المحصول، وتنتهي عند بداية موسم الحرث، لتعود لتكرار نفس الرحلة في السنة القادمة،وتتراوح أعداد الحيوانات ما بين 200 إلى 3000 رأس من الأغنام والماعز، وعادة ما يقوم بعض أصحاب الماشية بشراء المحصول ليقوم هو بحصاده، وأحيانا يقوم باستئجار مزرعة لعام أو لعدة أعوام ليقوم هو بحرث المزرعة والاستفادة من المحصول، مقابل مبلغ من المال يدفعه لمالك المزرعة، والذي يتراوح ما بين 10000 إلى 15000 دينار للعام الواحد ،وقد أدى ارتفاع أعداد الحيوانات داخل المزرعة نتيجة لبيع مخلفات المزرعة إلى تدهور للغطاء النباتي الطبيعي نتيجة للحمولة الرعوية والرعي الجائر، وارتفاع أعداد الحيوانات داخل المرعى، بالإضافة إلى إتلاف السياج الذي أقامه المشروع حول المزرعة، وظهور بعض أمراض الحيوانات التي لم تكن معروفة في المنطقة من قبل، وازدياد الطلب على المياه، وأما حيوانات المزرعة ونجد أن المزارع يقوم بتخصيص مساحة لها داخل المزرعة لا تتجاوز 15هكتارا ، وأحيانا يقوم بعض المزارعين برعي حيوانات إلى جانب الحيوانات الأخرى في مزرعة واحدة ، وأحيانا أخرى يقوم المزارع بضم حيواناته مع الحيوانات الأخرى القادمة للمزرعة ويتم فصلها عند بداية موسم الحرث[3].

3.:مقابله : مع عبد المنعم محمد،مزارع بمشروع الفاتح سابقا، مقابله بتاريخ.2.15 2012.

ووجدنا أن نسبة المزارعين الذين يقومون ببيع مخلفات المحصول(القصلة) كانت مرتفعة حيث بلغت 68% وبهذا فإن الأراضي الزراعية تحول إلى مراعٍ في بداية الصيف وحتى نهاية الخريف ، ثم يعاد زراعة الأرض بالحبوب مرة أخرى عند سقوط الأمطار،و نجدأن 18.7% من المزارعين لا يرون أن هناك سببٌ مباشرٌ لبيع مخلفات المحصول(القصلة) وبلغت نسبة المزارعين الذين يرون أن السبب وراء ذلك تحقيق مردود اقتصادي 67.3% في حين بلغت نسبة المزارعين الذين يرون أن السبب وراء بيع مخلفات المحصول عدم وجود حيوانات بالمزرعة بلغت 1.3% ،و 12.7% يرون أن السبب عدم وجود الحيوانات في المزرعة، ولتحقيق مردود اقتصادي من بيع مخلفات المحصول .(جدول73).

جدول (73) نسبة المزارعين الذين يقومون ببيع مخلفات المحاصيل الزراعية بمنطقة الدراسة.

البيان	**العدد**	**النسبة %**
نعم	102	68
لا	48	32
المجموع	150	%100.0

جدول (74) أسباب قيام المزارعين بمنطقة الدراسة ببيع مخلفات الحقل

الأسباب	العدد	النسبة %
لا توجد أسباب	28	18.7
1. لتحسين مستوى الدخل للمزارع	101	67.3
2. لعدم امتلاك المزارع للحيوانات بالمزرعة	2	1.3
3. السبب الأول والثاني	19	12.7
المجموع	150	%100.0

ونلحظ أن هناك أسباب وراء بيع مخلفات الحقل من قبل المزارعين بمنطقة الدراسة وهذا التغير تجاه استخدام الأراضي ، لم يكن معروفاً عند استلام المزرعة من المشروع(جدول74)،وهذا يجيب على التساؤل الثالث،بان هناك تغير في استخدام الأرضالزراعية في منطقة المرج، وبالبحث عن أسباب هذا التغير ، وجدنا هذه الأسباب تتمثل في الآتي.

ثالثاً: العوامل التي أدت إلى التغير في استخدام الأرض الزراعية بمنطقة الدراسة.

لقد قمنا في بداية هذا الفصل بالحديث عن أوضاع المزارعين،كأسباب مؤثره في التغير في استخدام الأرضالزراعية والتركيب المحصولي،وسنؤكد على مجموعة من العوامل المباشرة التي أدت إلى التغير في استخدام الأرض الزراعية في منطقة المرج،و سنقوم بلا جابه على التساؤل الخامس من خلالها، وقد صنفت هذه العوامل من حيث تأثيرها إلى الآتي:

1- العوامل البشرية:

للعوامل البشرية تأثير على أنماط استخدام الأرض ، فالعامل البشري يلعب دوراً مهماً في الإنتاج الزراعي ، فله القدرة على الحد من تأثير العوامل الطبيعية أو التخفيف من حدتها من خلال ما يقوم به الإنسان من عمليات مثل نوع الملكية ، والإرشاد الزراعي، وتقديم الخدمات الزراعية للمزارع كلها عوامل تأتي بالسلب والإيجاب على الإنتاج الزراعي ، ويمكن أن نبين أهم العوامل البشرية التي لها تأثير في التغير في استخدام الأرض الزراعية بمنطقة الدراسة في الآتي :

أ- نوع الملكية للمزرعة:

لملكية المزرعة والأرض الزراعية دورٌ هامٌ في تطور الإنتاج الزراعي ، والمحافظة على الأرض الزراعية ، وحمايتها إذ أن تأجير الأرض الزراعية غالباً ما يؤدي إلى تدمير واستنزاف المساحات الزراعية على المدى الطويل فالمؤجر للأرض يسعى لرفع الإنتاج الزراعي ، ونجد أن الأرض الزراعية المملكة تشكل حافزا للمزارع لاستغلالها بطرق تحميها وتحافظ على قدرتها الإنتاجية [17] .

ووجدنا أن ما نسبته 86% من المزارع هي حق انتفاع للمزارعين ، وهي المزارع التي أنشأتها الدولة ، وقامت بتوزيعها على المزارعين مقابل شروط من بينها دفع ثمن المزرعة على شكل أقساط ولم يتم تمليك المزارع للمزارعين بشكل رسمي، وربما لعبت الملكية القبلية

للأراضي نوعا من التخوف لدى المشروع ، حول تمليك المزارع للمزارعين، وبلغت نسبة المزارعين الذين يملكون مزارع بشكل رسمي 14% وهذه الفئة ربما كانت الأراضي الزراعية ملكاً لها في الأصل ، أو تم تمليكها عبر اتفاق مع أصحاب الأراضي الزراعية مقابل دفع مبلغ من المال ، وهو نوع من التسوية بين المزارع ومُلاك الأراضي الزراعية السابقين .

جدول (75) نوع ملكية المزرعة في منطقة الدراسة لعام 2012

نوع الملكية	العدد	النسبة %
حق انتفاع	125	%86
ملك خاص	25	14
إيجار	0.0	0.0
المجموع	150	100.0

نثبت أن هناك ارتفاعا في نسبة المزارعين الذين لديهم حق الانتفاع في المزارع، وهذا يشكل لدى المزارع نوعاً من الخوف من المستقبل ، خاصة في ظل وجود الورثة، لذلك يسعى إلى تغيير نوع استخدام الأرض الزراعية، من أجل الاستفادة القصوى من المزرعة وكذلك قد يقوم المزارع بتشجيع أبنائه على البحث عن وظائف في الدولة خوفاً من مستقبل المزرعة في ظل عدم ملكيته لها، وقد يضطر للدخول في نشاط اقتصادي آخر مثل شراء العقارات، والمحال التجارية في المدن،أو العمل على تربية أعداد كبيرة من الماشية تكون عوناً له في المستقبل، وهذا خطأ وقع فيه المشروع، لأنه لم يحدد نوع الملكية بشكل رسمي للمزارع ، وترك المزارع يواجه مستقبلا مجهولا ،(جدول75) .

ب- الإرشاد الزراعي:

يعرف الإرشاد الزراعي بأنه عبارة عن عملية تعليمية بحتة موجهة إلى الفلاح في حقله أو منزله أو في القرية ، ويعتبر الإرشاد الزراعي من المؤسسات الخدمية التي تعتمد أساساً على دعم القطاع العام في غالبية الدول[18].

وفي منطقة الدراسة بدأ الإرشاد الزراعي مع بدايات المشروع في منطقة الجبل الأخضر، واستمر دور المرشد الزراعي حتى نهاية الخطة الخماسية 1981، 1985 وبعدها أخذ دور الإرشاد الزراعي في التراجع ، وبدأ المزارع يعتمد على ما يملك من خبرة في الاهتمام بمزرعته ، ووجدنا أن هناك تراجع لدور المرشد الزراعي في منطقة الدراسة ، حيث بلغت نسبة المزارعين الذين لا يوجد مرشد زراعي يقوم بزيارتهم 93.3%، وبلغت نسبة المزارعين الذين يوجد مرشد زراعي يقوم بزياراتهم 6.7% فقط.(جدول76).

جدول (76) مدى تواجد مرشد زراعي بمنطقة الدراسة حاليا

البيان	العدد	النسبة %
لا يوجد	140	93.3
يوجد	10	6.7
المجموع	150	%100.0

ونرى أن هناك تراجع كبير لدور المرشد الزراعي في منطقة الدراسة، وربما هذا التراجع هو أحد الأسباب في التغير في استخدام الأراضي الزراعية بمنطقة الدراسة، (جدول76)

وأن تراجع دور المرشد الزراعي أثر على استخدام الأرض الزراعية ، حيث بلغت نسبة المزارعين الذين لا يرون أن لتراجع الإرشاد الزراعي أثرا في استخدام الأراضي الزراعية 31.3% .(جدول77).

جدول (77) أثر غياب المرشد الزراعي على التغير في استخدام الأرض الزراعية بمنطقة الدراسة حاليا.

البيان	العدد	النسبة %
نعم	103	68.7
لا	47	31.3
المجموع	150	%100.0

من جدول (77) نجد أن لغياب الإرشاد الزراعي تأثير على استخدام الأراضي بمنطقة الدراسة.

ج- الجمعيات التعاونية الزراعية:

أنشئت التعاونيات الزراعية لغرض تقديم بعض الخدمات الزراعية للمزارعين، وتتمثل هذه الخدمات في توفير قطع غيار الآلات الزراعية، وأحيانا بعض الآلات الزراعية والأسمدة، والبذور المحسنة والأعلاف بأنواعها، وقام المشروع بإنشاء هذه الجمعيات بالقرب من المزارع ويشترك في هذه الجمعيات أغلبية المزارعين المتواجدين بالقرب من الجمعية ،وهي تسهل على المزارعين عناء البحث عن المستلزمات الزراعية، والتي عادة ما تكون أسعارها مرتفعة في الأسواق،وأننسبة 91.3% لا يتلقون خدمات من الجمعيات الزراعية، وبلغ عدد المزارعين الذين يتلقون خدمات من الجمعيات الزراعية 8.7% وهذا يدل على أن المزارع يواجه صعوبة في توفير المستلزمات الزراعية للمزرعة بعد تراجع دور الجمعيات الزراعية (جدول78).

جدول (78) نسبة المزارعين الذين يتلقون خدمات من الجمعيات الزراعية بمنطقة الدراسة

البيان	العدد	النسبة %
يتلقون دعما من الجمعيات الزراعية	13	8.7
لا يتلقون دعما من الجمعيات الزراعية	137	91.3
المجموع	150	%100.0

نلحظ أن نسبة 91.3% من المزارعين بمنطقة الدراسة لا يتلقون دعما من الجمعيات الزراعية ، وهذا بسبب توقف الجمعيات الزراعية، والتي كان لها تأثير على أنماط استخدام الأرض الزراعية بمنطقة الدراسة، خاصة مع ارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية في الأسواق، واتضح لنا أن نسبة 63.3% من المزارعين يرون أن توقف الجمعيات الزراعية أثر على استخدام الأراضي في المزرعة ، ونسبة 36.7% من المزارعين يرون أن لا تأثير لتوقف الجمعيات الزراعية على استخدام الأراضي الزراعية.(جدول79).

جدول (79) رأي المزارعين في منطقة الدراسة حول تأثير توقف الجمعيات الزراعية على استخدام الأراضي الزراعية بمنطقة الدراسة حاليا

البيان	**العدد**	**النسبة %**
نعم	95	63.3

لا	55	36.7
المجموع	150	%100.0

د- القروض الزراعية:

القروض الزراعية عادة ما تصرف من المصـــارف الزراعيـــة للمـــزارعين، لمســـاعدة المزارع في الحصول على بعض المتطلبات الزراعية، مثل بناء الحظائر والمخازن للمزارعين وتوفير الأسمدة من الدولة للمزارع والبذور، و تكون على شكل قروض عينية، أو فـــي شـــكل قروض مالية، وعادة ما تصرف هذه القروض في غير محلها وأحيانا يتقدم للحصول عليها أفراد لا يمتلكون مزارع، و أن ما نسبته 85.3% من المزارعين لم يحصلوا على قروض زراعية أيا كان نوعها، في المقابل بلغت نسبة المزارعين الذين حصلوا على قـــروض زراعيـــة 14.7% .(جدول 80).

جدول (80) المزارعين المستفيدين وغير المستفيدين من القروض الزراعية في منطقة الدراسة حاليا

البيان	**العدد**	**النسبة %**
تحصل	22	14.7
لم يتحصل	128	85.3
المجموع	150	%100.0

هناك نسبة مرتفعة من المزارعين الذين لم يحصلوا على قروض زراعية، بلغت نسبتهم 85.3%، وأن هناك تراجع لدور الدولة تجاه المزارعين مثل عمليات الإرشاد الزراعي، وتقديم القروض، والمساعدات للمزارعين ، ويرى 98.7% من المزارعين بمنطقة الدراسة أن هنـــاك

غياب لدعم الدولة للمزارعين، ونسبة 1.3% من المزارعين لا يرون أن هناك غيـــاب لـــدعم الدولة للمزارع (جدول81)

جدول (81)مدى تواجد دعم من الدولة للمزارعين
بمنطقة الدراسة حاليا

البيان	العدد	النسبة %
يوجد دعم	2	1.3
لا يوجد	148	98.7
المجموع	150	%100.0

نجد كيف ارتفعت نسبة المزارعين الذين يرون أن هناك تراجع لدور الدولة تجـــاه المـــزارعين بمنطقة الدراسة، وأنهم لا يحصلوا على دعم وتشجيع من الدولة، وهذا كان عاملاً مؤثرا فـــي حدوث تغير استخدام الأرض ، نتيجة لعدم وجود متابعة من الدولة للمزارع . (جدول 81)

هـــ- المحاصيل المستوردة:

تعتمد الدولة الليبية منذ ظهور النفط على سد ما تحتاجه عبر الاســـتيراد مـــن الخـــارج ، فقامت الدولة باستيراد معظم متطلبات العملية الزراعية عند قيام مشاريع الاستيطان الزراعـــي مطلع السبعينات من القرن الماضي، وكان الاستيراد يتمثل فـــي الآلات الزراعيـــة والأســـمدة، والبذور ، وبعض أنواع الحيوانات ، والأدوية البيطرية ، وأن هناك تـــأثير لاســـتيراد بعـــض المحاصيل من الخارج على الإنتاج الزراعي المحلي ، مما أدى إلى تراجع في زراعـــة هـــذه المحاصيل ، وتغير أنماط استخدام الأراضي الزراعية في اتجاه زراعة محاصيل تكـــون أكثـــر ملائمة للسوق المحلي ،وبلغت نسبة المزارعين بمنطقة الدراسة الذين يـــرون أن هنـــاك تـــأثير

للمحاصيل المستوردة على الإنتاج المحلي 51.3%، وبلغت نسبة المزارعين الذين لا يرون أن هناك تأثير للمحاصيل المستوردةعلى الإنتاج المحلي 48.7%، ونجد أن هناك تأثير للمحاصيل المستوردة على الإنتاج الزراعي المحلي بمنطقة الدراسة، خاصة محاصيل الأشجار المثمرة، مثل اللوز المستورد، وأثره على الإنتاج الزراعي المحلي من محصول اللوز بمنطقة الدراسة.(جدول 82)

جدول (82) تأثير المحاصيل المستوردة على الإنتاج الزراعي بمنطقة الدراسة حاليا

البيان	العدد	النسبة %
تؤثر	77	51.3
لا تؤثر	73	48.7
المجموع	150	%100.0

و - الورثة:

لورثة المزرعة(الأبناء والأحفاد) تأثير على نمط استخدام الأراضي الزراعية، وذلك لكثرة الآراء وعدم وجود اتفاق معين تجاه تحديد أنماط لاستخدام الأرض الزراعية في كثير من الأحيان ، وأحيانا يتم تقسيم الأراضي الزراعية في المزرعة على الورثة، مما يؤدي إلى عدم التوحد في نمط واحد لاستخدام الأرض، فيتم استخدام الأراضي الزراعية بالمزرعة حسب ما يراه كل فرد من ورثة المزرعة، ونجد أن ما نسبته 68.7% من المزارعين يرون أن للورثة تأثيرا على أنماط استخدام الأرض الزراعية بالمزرعة بينما يرى 31.3% من المزارعين أنه لا يوجد تأثير للورثة على استخدام الأرض الزراعية.(جدول 83)

جدول (83) تأثير الورثة على التغير في استخدام الأراضي الزراعية بمنطقة الدراسة حاليا

البيان	العدد	النسبة %

يوجد تأثير	103	68.7
لا يوجد تأثير	47	31.3
المجموع	150	%100.0

شكل (3) تأثير الورثة على التغير في استخدام الأراضي الزراعية بمنطقة الدراسة حاليا

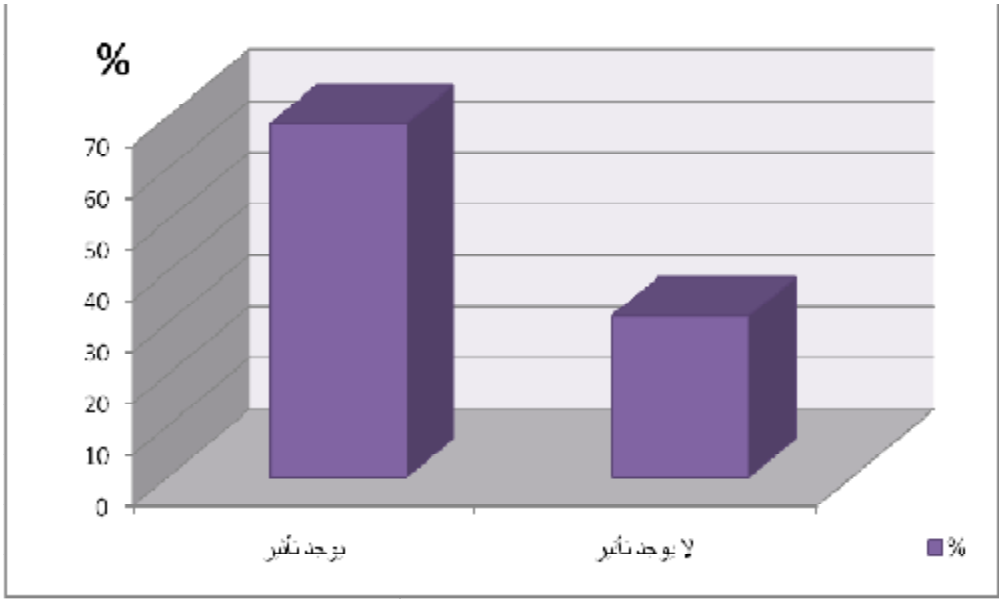

يتضح من الشكل(3)ان للورثة تأثيرا على استخدام الأراضـــي الزراعيـــة بالمزرعـــة، ونلاحظ أن المشروع لم يتطرق عند إنشاء المزرعة لموضوع دور الورثة في المستقبل وتأثيره على الإنتاج الزراعي، وأنماط استخدام الأراضي الزراعية بالمزرعة، ونلاحـــظ أن المشـــروع وضع شرطا بأن تكون الأسرة المالكة للمزرعة كبيرة العدد، ومع غياب المزارع نلاحظ كيـــف بدأ الورثة في التباين في استخدام الأرض الزراعية،وربما يكون ذلك أحد أخطاء المشروع نتيجة لعدم وجود دراسات اجتماعية كافية.

2- العوامل الطبيعية التي آدت إلى التغير في استخدام الأراضي الزراعية بمنطقة الدراسة.

سألنا المزارعين بمنطقة الدراسة عن أهم عامل طبيعي مؤثر وله دور في التغير في استخدام الأراضي الزراعية ،فوجدنا ذلك في الأمطار، خاصة ونحن نعلم ان منطقة الدراسة تعتمد في أغلبها على مياه الأمطار في نمو المحاصيل والمراعي الطبيعية ويمكن أن نوضح ذلك في الآتي:

أ- الأمطار:

تعد الأمطار المصدر الرئيسي لري المحاصيل الزراعية في منطقة الدراسة ، ولهذا فإن موسم وكمية الأمطار هما اللذان يؤثران على كمية الإنتاج الزراعي، إذ يبدأ موسم سقوط الأمطار في منطقة الدراسة مطلع شهر أكتوبر حتى نهاية شهر مارس، ونلاحظ تباينا في كميات الأمطار من سنة لأخرى ومن حيث الكمية .

جدول (84) المتوسط الشهري لكمية الأمطار بـــ(ملم) في منطقة الدراسة من سنة (1980 – 2002)

الشهر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
المتوسط الشهري	101.2	57.5	38.5	16.3	1.2	0.2	0.009	0.2	2.7	25.3	43	90.1

المصدر: صبريه حمد جمعة، خطط التنمية وأثرها على النشاط الزراعي في منطقة الجبل الأخضر، دراسة جغرافية لمشروع الفاتح الاستيطاني الزراعي، (1973 – 2006)، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قار يونس، 2006، ص67.

نلاحظ أن فصل الشتاء يعد أكثر فصول السنة تساقطاً للأمطار في كل المناطق، ففي شهر ديسمبر تبلغ معدل الأمطار 90.1 ملم، وفي شهر يناير تبلغ 101.2ملم ويعد شهرُ يناير أغــزرَ أمطارٍ من باقي شهور السنة، ونجد تناقصا لكمية الأمطار كلما اتجهنا نحو فصل الصيف، وهذا

يأتي متوافقاً مع المحاصيل الزراعية، التي يكون نضجها بداية فصل الصيف والتي تمثل أغلبية المحاصيل الزراعية بمنطقة الدراسة، ويكون لتذبذب كميات الأمطار أثرا واضحاً في فترة فصل الشتاء، وبدايات فصل الربيع وخاصة في شهر مارس الذي يعد الأساس لنمو المحاصيل(جدول84).

هناك 53.3% من المزارعين يرون أن هناك تأثير لتذبذب كميات الأمطار على أنماط استخدام الأراضي الزراعية بمنطقة المرج، وبلغت نسبة المزارعين الذين لا يرون أن هناك تأثير لتذبذب كميات الأمطار على استخدام الأراضي الزراعية بمنطقة الدراسة 46.7% . ووجدنا أنه لا يوجد تأثير كبير لتذبذب كميات الأمطار على استخدام الأراضي الزراعية بمنطقة الدراسة، بالمقارنة بالعوامل البشرية التي تأتي في مقدمة العوامل المؤثرة على استخدام الأراضي الزراعية وهذا بسبب تكيف المزارعين مع البيئة.ومن (جدول85)

جدول (85) آراء المزارعين بمنطقة الدراسة حول أثر تذبذب كميات الأمطار على استخدام الأراضي الزراعية بمنطقة الدراسة في الوقت الحالي.

البيان	العدد	النسبة %
يوجد تأثير	80	53.3
لا يوجد تأثير	70	46.7
المجموع	150	%100.0

ونوضح فيما يلي ماتوصلنا إليه حول النظرة المستقبلية ،لاستخدام الأراضي في منطقة الدر اسه.

رابعاً: نظرة مستقبلية للتغير فياستخدام الأراضي الزراعية بمنطقة الدراسة.

يرى الكثير من المزارعين أن استخدام الأراضي الزراعية سوف يتغير في المستقبل، ويحدث تباين بين المزارعين حول أنماط استخدام الأراضي الزراعية في المستقبل ، ووجدنا أن هناك مزارعين يؤيدون تحويل الأراضي الزراعية إلى أراضٍ رعوية ، والبعض الآخر يرى أن أفضل استخدام هو التحول للزراعة المروية، والبعض الآخر من المزارعين يفضل الامتثال لما جاء به المشروع حول استخدام الأراضي بمنطقة الدراسة، (جدول86)

جدول (86) النظرة المستقبلية للمزارعين حولاستخدام الأراضي الزراعية.

البيان	العدد	النسبة %
1. التحول للزراعة المروية	109	72.7
2. العودة لاستخدام المحدد من المشروع	23	15.3
3. تحول المزارع إلى أراضي رعوية	18	12
المجموع	150	%100.0

هوامش الفصل الخامس

1. ابريك عبد العزيز أبو خشيم ، تنمية الموارد البشرية سبيل حماية البيئة والتقدم الاقتصادي، نموذج للتنمية الزراعية في ليبيا، مجلة قاريونس العلمية، العدد الثالث والرابع، السنة الثامنة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1995، ص 163 ، ص 184 .
2. الهيأة التنفيذية لمنطقة الجبل الأخضر ، مواسم لكلالفصول في الجبل الأخضر، 1978م ،ص 72.
3. الهيأة العامة للمعلومات والتوثيق، ليبيا في أرقام ، 2009 م ، ص 3 – 4 .
4. الهيأة التنفيذية لمنطقة الجبل الأخضر آفاق التنمية والتعمير بمنطقة الجبل الأخضر، 1978م، ص114.
5. أمانة الزراعة والثروة الحيوانية ، المرج ، مكتب التثمين بقطاع الزراعة ، بيانات غير منشورة، عن المزارع بمنطقة المرج، 1978م .
6. الهيأة العامة للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد الزراعي ، 2007 م ، ص19.
7. محمد محمود الديب ، جغرافية الزراعة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ط 2 ، 1995م ، ص 496 - 498.
8. فضل الله محمود المهدي ، إقليم الجبل الأخضر بليبيا ، دراسة في الجغرافيا الزراعية ، رسالة دكتوراه ، غير منشور، قسم الجغرافيا، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية، 2010م، ص 143.
9. فضل الله محمود المهدي ، خطط التنمية في ليبيا وأثرها على التنمية الريفية في منطقة المرج، رسالة ماجستير، غير منشور، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب، جامعة قاريونس ، بنغازي، 2003م، ص 100.
10. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربيه للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، 2009م، ص 130، ص 37 .
11. حنان إبراهيم الفرجاني، استخدامات الأراضي الزراعية بحوض المرج ، دراسة جغرافية لأهم العوامل البشرية المؤثرة في الإنتاج الزراعي والرعوي ، رسالة ماجستير، غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة قاريونس ، بنغازي، 2006م، ص 73 .

12. النتائج النهائية للتعداد الزراعي عام 2007 م ، مصدر سبق ذكره، ص 61 .
13. الهيأة التنفيذية لمنطقة الجبل الأخضر، آفاق التنمية والتعمير بمنطقة الجبل الأخضر، 1978م، مصدر سبق ذكره، ص 48 ، ص 53 .
14. مواسم لكل الفصول في الجبل الأخضر، ص 64 .
15. المرجع السابق، ص 68 .
16. آفاق التنمية والتعمير بمنطقة الجبل الأخضر، مصدر سبق ذكره ، ص 101 .
17. فضل الله محمود المهدي، خطط التنمية في ليبيا وأثرها على التنمية الريفية في منطقة المرج، مصدر سابق ، ص 99 .
18. ، عباس عبد المحسن الخفاجى، الإرشاد الزراعي بين الفلسفة والتطبيق، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس، ط1 ، 1990م، ص 18 .

الخاتمة

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

ثالثاً: المقترحات

أولآ: النتائج

يمكن تأكيدأهم النتائج في النقاط التالية:

1- أن خطط التنمية الزراعية التي نفذت في منطقة الدراسة لم تضع قوانين وبرامج مستقبليه حول كيفية استخدام الأراضي الزراعية .

2- هناك انخفاض في مستوى دخل المزرعة وأنه لا يكفي نسبة من المزارعين بلغت 73.7% وانخفاض في معدلات سكان الريف حيث بلغت نسبة سكان الريف عام 2007 على مستوى البلاد 11.8، وهي منخفضة عما كانت عليه عام 1995 حيث سجلت نسبة سكان الريف 14.8% من السكان.

3- هناك ارتفاع في معدلات المزارعين الذين يفضلون العمل الحكومي على العمل بالزراعة، وبلغت نسبتهم 70% ، ويرى 44.7% أن الدخل من خارج المزرعة جيد بالنسبة لهم، و 12.7% يرون بأن دخلهم ممتاز من خارج المزرعة .

4- و بلغت أن نسبة المزارعين الذين قاموا بتغير بعض المحاصيل في مزارعهم 62.7%، بينما لم يقم 37.3% بتغيير المحاصيل التي قام المشروع بتحديدها .

5-ازدياد مساحات الأراضي الزراعية التي تزرع بمحصول الشعير حيث بلغت نسبة المزارعين الذين يزرعون الشعير في مساحة تتراوح ما بين 31 – 60 هكتارا بلغت 84% من المزارعين ، بينما كانت نسبة المزارعين الذين يزرعون الشعير في هذه المساحات في السابق 28% من المزارعين وهو تطور كبير تجاه زراعة الشعير بمنطقة الدراسة .

6- إن 96% من المزارعين بمنطقة الدراسة يفضلون زراعة الشعير في مزارعهم.

7- هناك انخفاض في المساحات المزروعة بالقمح، حيث بلغت نسبة المزارعين الذين يزرعون القمح بمساحة تتراوح ما بين 1 – 30 هكتارا في السابق88.7% وبلغت والذين يزرعون القمح في هذه المساحات حالياً 49.3% ، وبلغت نسبة المزارعين الذين لا يزرعون

القمح في منطقة الدراسة في حاليا75% ، بينما كانت في السابق نسبة 5.3% لا يزرعون القمح ، وهذا يؤثر على إنتاج القمح بالمنطقة .

8- هناك تناقص في أعداد وأنواع الأشجار المثمرة ، فقد بلغت نسبة المزارعين الذين يمتلكون أشجار عنب في السابق 87.4% ، بينما بلغت نسبة المزارعين الذين يمتلكون عنب في الوقت الحالي بمنطقة الدراسة11.4% ، وكذلك انخفاض في أعداد أشجار اللوز، حيث بلغت نسبة المزارعين الذين يمتلكون أشجار لوز بمزارعهم في السابق 78%، وبلغت نسبة المزارعين الذي يمتلكون أشجار لوز بمزارعهم في منطقة الدراسة في الوقت الحالي 16% وهذا تغير واضح في أعداد الأشجار المثمرة، ونجدانخفاضا في مساحات الأراضي الزراعية المخصصة لزراعة الأشجار المثمرة ، حيث بلغت نسبة المزارعين الذين لا يخصصون مساحة من الأراضي الزراعية للأشجار المثمرة في حاليا71.3% من المزارعين .

9- هناك زيادة في أعداد الحيوانات بمنطقة الدراسة، وظهور أنواع جديدة مثل حيوان الماعز الذي لم يقم المشروع بتوزيعه على المزارعين بمنطقة الدراسة ، وهناك زيادة في عدد الأغنام حيث بلغ متوسط عدد الأغنام في السابق 42 رأسا من الأغنام لكل مزرعه، وفي الوقت الراهن بلغ متوسط عدد الأغنام 162 رأسا، وهو عدد مرتفع مقارنة بما جاء به المشروع، وبلغت نسبة من يربون الماعز بمنطقة الدراسة في الوقت الحالي 59.3% بأعداد متباينة، بينما كانت نسبة من يربون الماعز عند استلام المزرعة لا تتجاوز 2% نظرا لأن المشروع لم يضع الماعز ضمن الحيوانات التي قام بتوزيعها على المزارعين بمنطقة الدراسة ، كذلك شهد عدد الأبقار تطوراً، حيث بلغت نسبة المزارعين الذين يربون أبقارا تتراوح أعدادها من1 – 30 رأسا 72% .

10- هناك زيادة في مساحة المراعي حيث لم تتجاوز في السابق 15 هكتارا، ووصلت في الوقت الحالي إلى 75 هكتارا في بعض المزارع بمنطقة الدراسة ،كذلك ارتفاع في نسبة المزارعين الذين يقومون ببيع مخلفات الحقل للحيوانات القادمة إلى المنطقة، حيث بلغت نسبتهم 68% من المزارعين يقومون ببيع مخلفات الحقل للحيوانات القادمة من أماكن أخرى .

11- للعوامل البشرية تأثير كبير على أنماط استخدام الأراضي الزراعية ، حيث نلاحظ نوع ملكية المزرعة ، والإرشاد الزراعي والجمعيات الزراعيـــة ، ودعـــم الدولـــة ، والمحاصـــيل المستوردة ، وتولي الورثة شؤون المزرعة ، كلها عوامل ساعدت على التغيـــر فـــي اســـتخدام الأراضي ، و الذين يمتلكون مزارع كحق انتفاع 86% ، وبلغت نسبة الذين يرون أن هنـــاك غياب للمرشد الزراعي في الوقت الراهن 93.3% ، وبلغت نســـبة الـــذين يـــرون أن توقـــف الجمعيات الزراعية سبب في التغير في استخدام الأرض الزراعية 63.3%، وحول مدى تواجد دعم من الدولة للمزارع نجد أن نسبة 98.7% لا يتلقون دعما من الدولة ،في حين يرى 51.3% من المزارعين بمنطقة الدراسة أن للمحاصيل المستوردة من الخارج تأثيرعلى أنماط اســـتخدام الأراضي الزراعية ، ويرى 68.7% من المزارعين أن للورثة تأثيرا على استخدام الأراضـــي الزراعية.

12- ، يرى 53.3% من المزارعين بمنطقة الدراسة أن الأمطار أحد العوامـــل الطبيعيـــه المؤثره في التغير في استخدام الأرض الزراعية بمنطقة الدراسة .

13-ونجد أن 72.7% من المزارعين يرون أن التحول للزراعة المروية أفضـــل اســـتخدام للأراضي الزراعية في المستقبل ، وذلك عبر زراعة الخضر ، بينما يـــرى 15.3 أن أفضـــل استخدام للأراضي الزراعية هو الذي وضعه المشروع ، ويرى 12% تحويـــل المـــزارع فـــي المستقبل إلى أراضٍ رعوية لتربية الحيوانات لأنها أكثر دخلا .

ثانياً: التوصيات

توصي الدراسة بالآتي:

1- يجب على الدولة النظر للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المـــزارعين في منطقة الدراسة .

2- التوصل إلى الأسباب التي أدت إلى عزوف المزارعين عن زراعة بعض المحاصيل الزراعية في منطقة الدراسة ومحاولة إيجاد الحلول لها .

3-يجب وقوف الدولة إلى جانب المزارع وتوفير متطلبات الزراعة.

4- العمل على الحد من عمليات بيع مخلفات الحقل للحيوانات القادمة للمنطقة .

5. توفير الآلات ألحديثه للمزارعين.

6- يجب منح قروض بدون فوائد لتساعد في توفير المساكن لأبناء المزارعين حتى لا تحدث الهجرة إلى المدن.

7- تشجيع الزراعة عن طريق تقديم وزارة الزراعة للمزارعين الأشجار المثمرة والمواد الزراعية .

8- القيام بإعداد دراسات تنظم العملية الزراعية ، وتحدد أفضل المحاصيل للمنطقة .

9- يجب تحديد أسعار السلع الزراعية، وقيام الدولة بشراء المنتجات الزراعية والحيوانية من المزارع وتشجيع المزارع على زيادة الإنتاج ، والتوسع الرأسي في الإنتاج.

10- العمل على توفير الآلات الزراعية الحديثة ، لأن معظم الآلات الزراعية بمنطقة الدراسة أصبحت متهالكة ولا تساعد المزارع على القيام بالعملية الزراعية بالشكل المناسب .

11- الاهتمام بمراكز البحوث الزراعية والحيوانية لتنمية الإنتاج الزراعي والحيواني، يجب توفير المرشدين الزراعيين في منطقة الدراسة .

12- محاولة الحد من التوسع في الحفر العشوائي للآبار الجوفية ا.

13- إشراك المزارعين في كل ما يتخذ من قرارات تخص وضع الزراعة بالمنطقة.

ثالثاً: المقترحات:

تقترح الدراسة الآتي:

1- يجب أن تكون هناك جمعية أو مؤسسة يقوم فيها المزارعون بمنطقة الدراسة بالاجتماع بها لتدارس أحوالهم ومشاكلهم ، وتكون الاجتماعات مرتين كل عام ، عند بداية موسم الحرث ، وعند الانتهاء من حصاد المحصول .

2- تقترح الدراسة أن يكون هناك سوقاً موحداً لعرض جميع منتجات المزرعة ، النباتية والحيوانية ، وعدم التشتت في عدة أسواق قد تكون مكلفة للمزارع أكثر خاصة عند بيع المنتجات الزراعية والحيوانية .

3- التخصص بحيث تقوم الدولة بتخصيص مجموعة من المزارع لزراعة الأشجار المثمرة، ومجموعة لزراعة الحبوب، وأخرى لزراعة الخضر، ومزارع لتربية الحيوانات وإنتاج العسل، وتكون كلها تحت رعاية وإشراف الدولة، وهذا سوف يساعد على الحد من البطالة في الريف، وزيادة في الإنتاج والرفع من المستوى المعيشي للمزارع.

4. توفير المصانع التي تقوم بتصنيع المنتجات النباتية والحيوانية، كمحاولة للربط بين الزراعة والصناعة بالمنطقة.

5- توفير الخدمات التعليمية والصحية المناسبة، حتى لا يضطر المزارع إلى القيام برحلة يومية قد تستغرق يوماً كاملاً من أجل الوصول للخدمة التعليمية أو الصحية.

6- يجب أن يكون لوسائل الإعلام دورٌ في الحديث عن المشاكل التي تواجه المزارعين، ومعوقات الإنتاج الزراعي ، وذلك عبر إنشاء محطات مرئية ومسموعة أو صحف ، تختص بالزراعة والإنتاج الزراعي .

7- إنشاء هيئة تعنى بالمشاكل والأزمات التي يواجهها المزارعون مثل حرائق المحاصيل، وانتشار الآفات الزراعية، ونفوق الحيوانات، وحدوث الفيضانات أثناء فصل الشتاء، وفترات انعدام سقوط الأمطار، وهذه العوامل تسبب في حدوث أزمات اقتصادية للمزارعين، تستطيع الهيئة المكونة تقييم الأضرار، وتعويض المزارعين.

8-لابد لأي خطة تنموية تأتي مستقبلا أن تجري دراسات اجتماعية كافيـــة، وأن تراعـــي الملكية القبلية للأراضي حتى لاتحدث صراعات على الأراضي

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع:

1. إبر ويشن ، تاريخ ليبيا، ترجمة،عماد حاتم وميلاد المقرحي، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ط 1 ، 2005 .
2. أبو حليقة ، سعيد أحمد، مشكلة التنمية في ليبيا، شركة نـــاس للطباعـــة، طـــرابلس، ط1، 2005م.
3. أبو سنينة، محمد عبدا لجليل، الموارد الزراعية والرعوية في ليبيا، محاولة في استشـــراف المستقبل، الهيأة القومية للبحث العلمي، طرابلس، ط1، 1993م.
4. أعـــتيـــقة، على أحمد، اثر البترول على الاقتصاد الليبي، 1956-1969م، دار الطليعـــة للطباعة والنشر، بيروت،ط1، 1972م.
5. بن خيال ، عبد الحميد صالح ، الزراعة والثروة الحيوانية، فصل في كتـــاب الجماهيريـــة دراسة في الجغرافيا، تحرير، الهادي بولقمة، سعد القزيرى، الـــدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، سرت، ط1 ،1995 .
6. بن زابيه، حسني ، الاستيطان الزراعي والموارد الرعوية ،ترجمة وتحرير، حســـني بـــن زابيه، في كتاب الزراعة والتنمية الزراعية في ليبيـــا، دار ومكتبـــة الفضيل للنشر والتوزيع، بنغازي،ط،1 ، 2009 .
7. بن موسى ، تيسير، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، الدار العربية للكتاب، تونس ط 1، 1988.
8. البوري ، وهبي ، بنك روما، منشورات مجلس الثقافة العام، بنغازي، ليبيا، ط1، 2006
9. بولقمة ، الهادي مصطفى ، الاستعمار الاستيطاني الايطالي فـــي ليبيـــا، 1911-1939م، فصل في كتاب الاستعمار الايطالي في ليبيا 1911-1939م تحرير، إدريس صالح الحرير، منشورات جامعة الفاتح ، ليبيا، ط1 ، 1984.
10. _____ ، دراسات ليبية، منشورات جامعة قـــاريونس، بنغـــازي، ط1، 1998م .
11. التـــير ، مصطفى عمر وآخرون ، أنماط التكيف الاجتماعي في القرى الزراعية الجديـــدة، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط 1 ، 1981م.
12. _____ ، التنمية والتحديث ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ط1، 1980م.
13. جابر ، سامية محمد ، علم الاجتماع الريفي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط1، 1981.

14. الجند يل، عدنان رشيد ، الزراعة ومقوماتها في ليبيا، الدار العربية للكتاب، تونس، ط 1 ، 1978م.
15. جوري ، جري ، مشروع الاستيطان اليهودي في برقة،ترجمة،الهادي بولقمة ، خالد الشاوي، مكتبة قورينا ، بنغازي ، ط 1 ، 1975م.
16. الجوهري، يسري ،الجغرافيا الاجتماعية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، ط1، 2001م.
17. ــــــــــــــــــــ، شمال إفريقيا دراسة في الجغرافية التاريخية والإقليمية ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، ط1 ،1968م
18. الحجاجي ، سالم علي ، ليبيا الجديدة ، منشورات مجمع الفاتح للجامعات ، طرابلس ، ليبيا، ط1 ، 1989م .
19. الحرير، عبد المولى صالح، التمهيد للغزو الايطالي لليبيا وموقف الليبيين منه،فصل في كتاب دراسات في التاريخ الليبي، 1911-1939م، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، ط1، 1984.
20. حسن ، محمد إبراهيم ، جغرافيا ليبيا والوطن العربي، منشورات جامعة بنغازي، ط 1 ، 1975.
21. حماد ، مجدي ، النظام السياسي الاستيطاني، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت ، ط1، 1990.
22. الخفاجى، عباس عبدالمحسن، الإرشاد الزراعي بين الفلسفة والتطبيق، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس، ط1 ، 1990م.
23. ديبوا ، جان ، الاستعمار الايطالي في ليبيا طرقه ومشاكله، ترجمة،هاشم حيدر، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، ليبيا، ط1، 1968 .
24. الديب ، محمد محمد ، جغرافية الزراعة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ط 1 ، 1995م.
25. زرقانه ، إبراهيم ، المملكة الليبية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1 ، 1964م.
26. الزوى ، لوجلى صالح، توطين البدو أبعاده غاياته ، مركز البحوث والدراسات الافريقية، سبها ، ط1، 1991م .
27. _____ ، علم الاجتماع الريفي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 1991م .

28. _____ ، البادية الليبية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 1998م.
29. سيجيرى ، كلوديو ، الشاطئ الرابع الاستيطان الايطالي في ليبيا، ترجمة ،عبد القادر مصطفى المحيشى، عقيل محمد البربار، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي ، طرابلس، ط1، 1987 م .
30. الشامي ، صلاح الدين ، استخدام الأرض، دراسة جغرافية منشأة المعارف الإسكندرية، ط1، 1990م .
31. الشركسي، مصطفى محمد، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الايطالي، الدار العربية للكتاب، تونس، ط1976،1م.
32. الشريعي ، أحمد ، الدراسة الميدانية ، دار الفكر العربي ، القاهرة، ط 1، 2004م .
33. الطوير، محمد أمحمد ، تاريخ الزراعة في ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، ط1، 1991م.
34. على، أحمد فؤاد، علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1981م.
35. الفائدى ، محجوب عطية ، مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي ،منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء ، ط1، 1992م.
36. القماطى ، عبدالبارى خليل ،الدراسة المنظورة للتنمية الزراعية في الجماهيرية، دار الرواد، طرابلس، ط1999،1م.
37. كورو ، فرانشسكو ، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، ترجمة، خليفة التليسي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس، ط 1 ، 1971م.
38. ناردوتشى ، غوليام ، استيطان برقة قديما وحديثا، ترجمة،إبراهيم أحمد المهدوي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، ط1، 1995 .
39. المطري، السيد خالد ، جغرافية الاستيطان الريفي ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، جدة، السعودية، ط 1، 1999.
40. المهدوي ، محمد المبروك ،جغرافيا ليبيا البشرية، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي ، ط1990،1م. ،
41. _____ ، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2 ، 1998

42. الأمن الغذائي إبعاده ، ومحدداته وسبل تحقيقه، الجـزء الأول، تحريـر صـالح الأمـين الإرباح،الهيأة القومية للبحث العلمي، طرابلس، ط1، 1996.
43. الموصلي، ياسين شهاب ، الأوضاع الاقتصادية في ولاية طـرابلس الغـرب ومتصـرفية بنغازي، منشورات مركز جهاد الليبيـين للدراسـات التاريخيـة ، طرابلس، ط 1، 2006م.

ثانياً: المصادر:

الرسائل العلمية:

1. أبوغنيم، عزة محمد، تنظيم حيازة الأراضي الزراعية وعلاقتها بأنماط الاستغلال الزراعـي في دلتا النيل خلال القرن العشرين، رسالة ماجستير غير منشـورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب جامعة الإسكندرية 1995م.
2. البر عصي، مسعودة محمد، اقتصاديات إنتاج الشعير في منطقة الجبـل الأخضـر، رسـالة ماجستير، قسم الجغرافيا ، كلية الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعـة، جامعة عمر المختار، البيضاء، 2008م.
3. جمعة ، صبرية حمد، خطط التنمية وأثرها على النشاط الزراعـي فـي منطقـة الجبـل الأخضر، دراسة جغرافية لمشروع الفـاتح للاسـتيطان الزراعـي 1973-2006م، رسالة ماجستير، غير منشورة ، قسم الجغرافيـا، كلية الآداب، جامعة قاريونس، 2008 م.
4. حسن، حورية محمد، الأقاليم الزراعية في الوجه القبلي ، رسالة دكتوراه، غير منشـورة، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية، 1991م.
5. الدرسي، عبدالرحمن محمد، الزراعة في ليبيا في العهد العثماني الثاني، رسـالة ماجسـتير، غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي، 2002م.
6. الزايط، نفيسة محمد، الأراضي الزراعية ومخاطر الزحف العمراني، دراسة تحليليـة فـي الجغرافيا الزراعية لمنطقة البيضاء، رسالة ماجستير، غير منشورة ، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قاريونس ، بنغازي، 1999م .
7. السنوسي، محمد أمعيزيق، حركة القوى العاملة في منطقة المرج خـلال الفتـرة 1954-2006م، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، قسم الجغرافيـا ، كليـة الآداب ، جامعة بنغازي ، 2012م.

8. ضوء ، محمد سالم ، الزراعة والصناعات الغذائية بالمنطقة الشرقية، رسالة ماجستير ، غير منشورة، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة قاريونس ، بنغازي، 2006م .
9. عبد الله ، هناء عبد المعتمد ، الاستيطان السكاني وانعكاساته ، دراسة ميدانية للتغير الاجتماعي في المجتمع المحلي، رسالة ماجستير ، غير منشوره ، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة قاريونس ، بنغازي .
10. العلواني ، على أحمد ، دراسة أثر تراكم الأنشطة البشرية على الأراضي الزراعية والرعوية بشعبية المرج، رسالة ماجستير ،غير منشورة، قسم هندسةوعلوم البيئة ، أكاديمية الدراسات العليا ، بنغازي، 2006م.
11. الفرجاني ، حنان إبراهيم ، استخدامات الأراضي الزراعية بحوض المرج ، دراسة جغرافية لأهم العوامل البشرية المؤثرة في الإنتاج الزراعي والرعوي ، رسالة ماجستير، غير منشورة ، قسم الجغرافيا، كلية الآداب ، جامعة قاريونس ، بنغازي، 2006م .
12. المسماري ، يونس عبدالله ، دراسة عن تراجع زراعة القمح بمشروع الجبل الأخضر ، منطقة المرج، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، قسم هندسة وعلوم البيئة ، أكاديمية الدراسات العليا ، بنغازي، 2009م .
13. المهدي ، فضل الله محمود، إقليم الجبل الأخضر بليبيا ، دراسة في الجغرافيا الزراعية ، رسالة دكتوراه ، غير منشور، قسم الجغرافيا، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية، 2010م.
14. _____، خطط التنمية في ليبيا وأثرها على التنمية الريفية في منطقة المرج، رسالة ماجستير، غير منشور، قسم الجغرافياجامعة قاريونس ، بنغازي، 2003م.
15. .ناجم ، أمباركة صالح ، دراسة استخدام الأراضي الزراعية حول مدينة سبها باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة سبها، 2009م.

الدوريات:

1. أبوخشيم، أبريك عبد العزيز، تنمية الموارد البشرية سبيل حماية البيئة والتقدم الاقتصادي، نموذج للتنمية الزراعية في ليبيا، مجلة قاريونس العلمية، العدد الثالث والرابع، السنة الثامنة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1995.
2. شلوف ، فيصل مفتاح، أفحيمة، جمعة عبدالسلام ، التنمية الاقتصادية في الجماهيرية ودورها في الزراعة والصناعة ، مجلة المختار للعلوم ، العدد الأول، منشورات جامعة عمر المختار ، البيضاء ، 1992م.
3. صيام ، عبدالحميد ، رؤية علمية لملامح التنمية الزراعية في الجماهيرية، مجلة البحوث، السنة الثانية، العدد الخامس، المنشأة الاشتراكية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1983م.
4. فارس ، علي محمود ، ثناء رشيد صادق، دراسة أولية حول نسبة الأراضي الزراعية غير المستغلة في مزارع الجبل الأخضر، مجلة الآداب والعلوم المرج، العدد الثالث، السنة الثالثة، 1999م.
5. ألفائدي، محجوب عطية ، تكيف البدو في مشاريع الاستيطان الزراعي في الجماهيرية، دراسة اجتماعية واقتصادية ميدانية مقارنة لبعض برامج توطين البدو في المشروعات الزراعية بسبها والكفرة والجبل الأخضر ،مجلة قاريونس العلمية، العدد الثالث والرابع، السنة الرابعة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1991م.
6. ألفائدي، محجوب عطية ، توطين البدو في بعض المشروعات الزراعية كنموذج برامج التنمية بالمجتمع الليبي، مجلة قاريونس العلمية، العدد الثالث والرابع، السنة الخامسة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1992م.
7. قنوص ، صبحي محمد ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأثرها في عمليتي النمو والتركيب السكاني في منطقة الجبل الأخضر ، مجلة كلية الآداب ، العدد الخامس عشر ، منشورات كلية الآداب والتربية، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1986 .

8. مكي ، يوسف محمود ، مستقبل الزراعة في التراب الشرقي من المملكة، مجلة الفلاح الليبي، السنة الرابعة، العدد الثاني، مراكز البحوث الزراعية، طرابلس، 1964.

المؤتمرات والندوات العلمية:

1. أبو حولية ، عبد السلام ، نشاط المؤسسة الوطنية للاستيطان الزراعي بالمملكة الليبية في رعاية البدو وتحضيرهم وتوطينهم، بحث مقدم إلى المؤتمر التاسع للشؤون الاجتماعية والعمل حول رعاية البدو وتحضيرهم وتوطينهم، الجزء الثاني، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، القدس، 1965م.
2. حسن ، محمد إبراهيم ، مظاهر التوسع الزراعي في سهل المرج، بحث مقدم إلى المؤتمر الجغرافي الثاني ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1975م.
3. شرف ، عبد العزيز طريح ، توطين البدو وتحضيرهم في المملكة الليبية واتصال ذلك بالظروف الطبيعية ومشروعات التنمية، بحث مقدم إلى المؤتمر الجغرافي التاسع للشؤون الاجتماعية والعمل حول رعاية البدو وتوطينهم، الجزء الثاني، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، القدس، 1965.

التقارير والنشرات الرسمية

1. أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، الأطلسي الوطني للجماهيرية ، ط1، 1978.
2. ----------، القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في خطة التحول 1981-1985م.
3. ----------، القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية في خطة التحول ، 1981 – 1985م.
4. التنمية الاقتصادية في ليبيا، الجزء الثاني، تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، ط1، 1960م.
5. الجمهورية العربية الليبية ،الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، المسح الاقتصادي للجمهورية العربية الليبية، 1964-1968 .
6. ---------- ، المؤسسة العامة للإصلاح الزراعي وتعمير الأراضي، مشروع الجبل الأخضر، المرج 1978 م.

7. ----------، وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 1973-1975م.
8، ----------، موجز عن برامج التنمية في الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973-1975م.
8. ---------، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج الأولية للتعداد الزراعي العام 1974م.
9. ---------، مجلس استصلاح وتعمير الأراضي ، الهيأة التنفيذية لمنطقة الجبل الأخضر آفاق التنمية والتعمير بمنطقة الجبل الأخضر، 1978م.
10. ---------،وزارة التخطيط والبحث العلمي، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، 1976-1980م.
11. ----------، مجلس التنمية الزراعية، الهيأة التنفيذية لمنطقة الجبل الأخضر، ب.ت .
12. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، 2009م.
13. الجماهيرية الليبية ،اللجنة الشعبية العامة، مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 2002-2006م، الجزء الثالث، 2001م .
14. مجلس استصلاح وتعمير الأراضي، الهيأة التنفيذية لمنطقة الجبل الأخضر، مواسم لكل الفصول في الجبل الأخضر، 1978م.
15. المملكة الليبية ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام لسكان ليبيا 1954 م.
16. ---------، وزارة التخطيط والتنمية ، خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس 1963-1968 .
17. الجماهيرية الليبية، الهيأة العامة للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد الزراعي ، 2007 م .
18. الهيأة العامة للمعلومات والتوثيق، ليبيا في أرقام ، 2009 م .
19. الهيأة الوطنية للمعلومات والتوثيق، نتائج حصر الحائزين الزراعيين وحيازتهم الزراعية لعام 1995م.
20. هارفي بروص، دراسة في تخزين الحبوب بليبيا، بعثة المساعدات الأمريكية لليبيا طرابلس،1956م.

الملاحق

الملحق (1)

قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين للإستِبيان.

اسم الأستاذ	الجامعة	التخصص
ا.د.عبد الحميد صالح بن خيال	جامعة بنغازي	الجغرافيا
ا.د.عوض يوسف الحداد	جامعة بنغازي	الجغرافيا
د.سعيد صفي الدين	جامعة بنغازي	الجغرافيا
د.فضل الله محمود المهدي	جامعة بنغازي	الجغرافيا
د.عثمان الناجي	جامعة بنغازي	الجغرافيا
د.عبدا لله المصراتي	جامعة بنغازي	علم الاجتماع
ا.عبد السلام الذرعاني	جامعة بنغازي	علم الاجتماع

ملحق 2

استبيان خاص عن المزارع بمنطقة سهل المرج

أخي المواطن

هذه الأسئلة عبارة عن استمارة (استبيان) معدة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير في الجغرافيا

تحت عنوان

التغير في استخدام الأراضي الزراعية في مشاريع الاستيطان الزراعي في ليبيا: دراسة حالة "سهل المرج"

وعليه نأمل منكم الإجابة على هذه الأسئلة بكل مصداقية ودقة ووضوح لإنجاح هذه الدراسة

الاستبيان

أولاً : بيانات عن المزارع

1. المنطقة ( )
2. العمر ( )
3. مستوى الدخل من خارج المزرعة ؟

أ. ضعف ( ) ب. جيـــــــد ( ) جـ. ممتـــــاز ( )

4. المستوى التعليمي :

أ. أمـــي ( ) ب. يقرأ ويكتب ( ) ج. ابتـــــدائي ( )

د. إعدادي( ) هـ. ثـــــانوي ( ) ز. جامعي فما فوق ( )

5. هل ترى أن دخل المزرعة يكفي حاجة أفراد الأسرة ؟

أ. نعم ( ) ب. لا ( )

6. ما هي الوظيفة التي كنت تعمل بها قبل استلامك للمزرعة ؟

.....

7. ما هي الوظيفة التي تعمل بها حالياً؟

.....

8. هل يوجد أبناء متفرغين للعمل معك في المزرعة؟

أ. نعم ( ) ب. لا ( )

9. هل يوجد عمال آخرين يعملون في المزرعة إلى جانب أفراد الأسرة .

أ. نعم ( ) ب. لا ( )

10. هل الزراعة مهنتك الأصلية

أ. نعم ( ) ب. لا ( )

11 . هل لديك خبره كافيه للعمل بالزراعة

أ. نعم ( ) ب. لا ( )

12. إذا كانت إجابتك بنعم فكيف اكتسبت هذه الخبرة

أ. نعم ( ) ب. لا ( )

13. هل أنت مقيم بالمزرعة ؟

أ. نعم ( ) ب. لا ( )

14. هل يوجد لديك نشاط اقتصادي خارج المزرعة ؟

أ. نعم ( ) ب. لا ( )

15. هل ترى أن العمل الحكومي أفضل من العمل في المزرعة ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

ثانياً : بيانات عن المزرعة

1. رقـــم المـــــــزرعة ؟ ( )
2. مساحة المزرعة ؟ ( )
3. تاريخ الحصول على المزرعة؟
(.....)

4. نوع الملكية للمزرعة ؟
أ. حق انتفاع ( ) ب. إيجار ( ) جـ. خـــــاص ( )

5. ما هو الأسلوب المتبع في المزرعة بالنسبة للزراعة عند استلامك للمزرعة من قبل المشروع ؟
أ. مروي ( ) ب . بعلي ( )
جـ. الاثنين معاً ( )

6. ما هو الأسلوب المتبع في المزرعة بالنسبة للزراعة حالياً ؟
أ. مروي ( ) ب . بعلي ( ) جـ. الاثنين معاً ( )

7. ما هي المساحة المخصصة للاستخدامات الآتية بالهكتار
أ. الحبوب ( ) هكتار ب. الخضروات ( ) هكتار
ج الفواكه ( ) هكتار د. المـــراعي ( ) هكتار

8. كم تبلغ المساحة المخصصة لزراعة الشعير سابقاً وحالياً بالهكتار ؟
أ. سابقاً ( ) هكتار ب. حالياً ( ) هكتار

9. كم تبلغ المساحة المخصصة لمحصول القمح من الأراضي الزراعية داخل المزرعة ؟
أ. سابقاً ( ) هكتار ب. حالياً ( ) هكتار

10. عدد الأشجــار المستلمة من المشروع ونوعها ومساحة الأراضي الزراعية المخصصة لها بالهكتار ؟

النوع	العدد	المساحة المخصصة لها بالهكتار
1.....		
2.		
3.		
4.		
5.		
6.		
7.		

11. ما هي أعداد وأنواع الأشجار المثمرة الموجودة حالياً وكم تبلغ المساحة المخصصة لها من الأراضي الزراعية داخل المزرعة بالهكتار حالياً ؟

النوع	العدد	المساحة المخصصة لها من الأراضي الزراعية بالهكتار حالياً
1.....		
2.		
3.		
4.		
5.		
6.		
7.		
8.....		

هل قمت بتغيير المحاصيل التي حددها المشروع ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

12.إذا كانت إجابتك بنعم فما هو السبب ؟
أ. .....
ب .....
ج. .....
د. .....

13.هل مازلت تسير على نفس الخطة التي وضعها المشروع حول استخدام الأراضي الزراعية في المزرعة ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

14.إذا كانت إجابتك بنعم فما هو السبب ؟
أ .....
ب .....
ج. .....
د. .....

15.هل تزرع الشعير بمساحات كبيرة في المزرعة ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

16.إذا كانت إجابتك بنعم فما هو السبب في ذلك ؟
أ. .....
ب. .....
ج. .....

17.هل قمت بزيادة مساحة الأراضي الزراعية على حساب مساحة المراعي داخل المزرعة ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

18.إذا كانت إجابتك بنعم فما هو السبب وراء ذلك ؟
أ. .....
ب. .....
ج. .....

19.هل قمت بزيادة المساحة المخصصة للمراعي على حساب الأراضي الزراعية داخل المزرعة؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

20.إذا كانت إجابتك بنعم فما هو السبب في ذلك ؟
أ. .....
ب. .....
ج. .....

21.هل قمت بحفر آبار داخل المزرعة ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )
22.هل تقوم بحراثة الأرض بنفسك ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

23.كم يبلغ حجم الإنفاق السنوي على العملية الزراعية سنوياً بالدينار ؟
أ. سابقاً ( ) ب. حالياً ( )

24.ما هو أهم محصول تقوم بزراعته منذ أن استلمت المزرعة و حتى الآن ؟
أ. ( )
ب. ( )
ج. ( )
د. ( )

25.هل قمت بزيادة المساحة المخصصة لهذا المحصول ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

26.ما هي أنواع الآلات الزراعية الموجودة في المزرعة ؟
أ. جرار زراعي ( ) ب. محراث ( )
ج . بذارة . ( ) د. آلة حصاد ( )
هـ. كل ما ذكر ( ) و. أخرى تذكر ( )

27.هل قمت بتأجير الأراضي الزراعية في بعض السنوات ليقوم آخرين بزراعتها في بعض المواسم الزراعيه ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

28.ما هي أنواع و أعداد الحيوانات التي استلمتها من المشروع ؟

النوع	العدد
1.....	
2.....	
3.	
4.	
5.	
6.	

30 . كم كانت المساحة المخصصة للمراعي داخل المزرعة عند استلامك للمزرعة من المشروع بالهكتار ؟
(.....) هكتار

31 . ما هي أعداد و أنواع الحيوانات الموجودة حاليا بالمزرعة ؟

النوع	العدد
1.....	
2.....	
3.	
4.	
5.	
6.	

32 . ما هي المساحة المخصصة من المراعي للحيوانات داخل المزرعة حالياً بالهكتار؟
(.....) هكتار

33 هل قمت بزيادة أعداد الحيوانات في المزرعة ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

34 هل تقوم بتأجير المزرعة بعد الحصاد (القصلة)
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

35 إذا كانت إجابتك بنعم فما هو السبب في ذلك ؟
أ . .....
ب. .....
ج. .....

36 من أين تحصل على أعلاف الحيوانات ؟
أ. من المزرعة ( ) ب. من السوق ( ) جـ.. من الجمعيات الزراعية ( )

37 هل تعتقد أن تربية الحيوانات أكثر دخلاً لك من الزراعة ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

38. هل كنت تربي الحيوانات قبل استلامك للمزرعة ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

39 . هل توافق على أن خبرتك في تربية الحيوانات أفضل من خبرتك في الزراعة ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

40. هل ترعى جميع الأصناف الحيوانية التي تملكها في مرعى واحد في المزرعة ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

41. هل تقوم باستخدام أسمدة للأرض الزراعية
أ. نعم ( ) ب. لا ( )
42. هل تخطط لزيادة مساحة الأرض الزراعية مستقبلاً ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

43. هل ترى أن هناك تغير في استخدام الأرض حالياً داخل المزرعة ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

44. إذا كانت إجابتك بنعم فما هو السبب في ذلك ؟
أ. .....
ب. .....
ج. .....

45. هل ترى أن التغير في استخدام الأرض الزراعية في المزرعة أحد الاسباب في تذبذب إنتاج المزرعة ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

46. هل ترى أن لتذبذب كميات الأمطار أثراً على التغير في استخدام الأرض داخل المزرعة ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

47. أيهما الأقل تكاليف والأكثر ربحاً بالنسبة لك ؟
أ . تربية الحيوانات ( ) ب. زراعة الأرض ( )

48. هل قمت بترك أرض دون زراعة هذا العام في المزرعة ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

49. كم هكتار بلغت الأرض البور التي لم تزرعها لهذا العام
(.....) هكتار

50. هل ترى أن للورثة دور في التغير في استخدام الأرض داخل المزرعة ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

51. ما طبيعة الاستخدامات الحالية للأرض داخل المزرعة ؟
أ. استخدام زراعي ( ) ب. استخدام رعوي ( ) ج. الاثنين معاً ( )
د. أخرى تذكر .....

52. هل قمت بإدخال أنواع جديدة من المحاصيل الزراعية غير المتعارف عليها في المزرعة ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

53. إذا كانت إجابتك بنعم فماهي أسباب إدخال هذه المحاصيل للزراعة داخل المزرعة ؟
أ. الأكثر ربحاً ( ).
ب .الأكثر إنتاجاً ( ).
ج. سهولة تكاليف الإنتاج ( ).

د. كل ما ذكر ( ).
هـ. أسباب أخرى : .....

54. أي المحاصيل التالية تقوم بزراعتها في المزرعة حالياً
أ. الحبوب ( ).
ب. الأشجار المثمرة ( ).
ج. الخضروات ( ).

55. أي الحيوانات التالية تقوم بتربيتها في المزرعة حالياً ؟
أ. الأغنام ( ).
ب. الماعز ( ).
ج. الأبقار ( ).
د. الدواجن ( ).
هـ كل ما ذكر ( ).

56. هل تقوم بحصاد المحصول قبل موسم نضجه (الخرطان) ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

57. ما المحاصيل التي تفضل زراعتها ؟
أ. الحبوب ( ).
ب. الأشجار المثمرة ( ).
جـ. الخضروات ( ).

58. أي العوامل الآتية أدت إلى تغيرك لاستخدام الأرض وبالتالي تدني الإنتاج ؟
أ. نقص كميات الأمطار ( ).
ب. انخفاض خصوبة التربة ( ).
ج. عدم وجود مرشد زراعي يقوم بالمتابعة ( ).
د. غياب الدعم وتوقف الجمعيات الزراعية ( ).
هـ منافسة المحاصيل المستوردة من الخارج ( ).
و. لوجود دخل آخر من خارج المزرعة ( ).
ز. لاستلام الورثة شؤون المزرعة ( ).
س . كل ما ذكر ( ).
ي. وأخرى تذكر
.....

59. هل تستخدم الدورة الزراعية ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

60. هل ترى أن زراعة الشعير وتربية الحيوانات أفضل نشاط اقتصادي للمزرعة ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

61. إذا كانت الإجابة بنعم فكم يبلغ إنتاج المزرعة من الشعير في الوقت الحالي بالكيس (الشوال)؟
.....

62. هل ترى أن التحول للزراعة المروية أفضل استخدام للأرض الزراعية في الوقت الراهن ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

ثالثاً .. الخدمات الزراعية :

1 . هل قمت بالاشتراك في إحدى الجمعيات الزراعية ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

2 . ماهو مستوى الخدمات ةالمقدم من قبل الجمعيات الزراعية ؟
أ . ضعيف ( ).
ب. جيد ( ).
ج. ممتاز ( ).

3. ما نوع الخدمات التي كانت تقدمها لك الجمعيات الزراعية ؟
أ. الأعلاف ( ).
ب. البذور والأسمدة والأدوية ( ).
هـ الآلات الزراعية ( ).
د. كل ما ذكر ( ).

4. هل توقف والجمعيات الزراعية عن تقديم الخدمات الزراعية لك في الوقت الراهن ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

5. هل ترى أن توقف دعم الجمعيات الزراعية للمزارع سبباً في تغيرك لاستعمال الأرض الزراعية ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

6. هل يوجد حالياً مرشد زراعي يقوم بالإشراف والمتابعة في المزرعة ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

7. إذا كانت إجابتك بلا فهل ترى أن غياب المرشد تسبب في التغير في استخدام الأرض ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )
8. هل تمكنت من الحصول على قرض زراعي
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

9. هل قام المصرف الزراعي بتقديم أي خدمات لك مثل الأسمدة والبذور والأعلاف والآلات الزراعية
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

10. هل عملية نقل المنتجات الزراعية إلى السوق مكلفة نوعاً ما
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

11. هل ترى أن للمحاصيل المستوردة من الخارج أثراً على انتاجك الزراعي في المزرعة ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

12. هل ترى أن المحاصيل المستوردة من الخارج أدت إلى قيامك بتغير بعض المحاصيل وزراعة أخرى مكانها ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

13. هل ترى أن القمح المستورد من الخارج أدى إلى قيامك بعدم زراعة القمح ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

14. هل توجد لديك أرض أخرى خارج المزرعة ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

15. هل تقوم بالهجرة السنوية للحيوانات خارج المزرعة (الترحيل) .
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

16. ما هي الأسباب التي جعلتك تقوم بتربية الماشية بأعداد أكبر من تلك التي حددها المشروع ؟
أ. لأنها مهنتك الأصلية ( ).
ب. الأكثر ربحاً بالنسبة لك ( ).
ج. لقلة تكاليف الإنتاج مقارنة ( ).
د. كل ما ذكر ( )

17. ما هي الأسباب والتي جعلتك تقوم باستبدال محصول مكان محصول آخر في المزرعة ؟
أ .....
ب .....
ج. .....
د. .....

18.منذ استلامك للمزرعة وحتى الآن ما هو أهم ومحصول تقوم بزراعته ؟
أ.....
ب.....
ج. .....
د. .....

19. ما هي اقتراحاتك المقدمة حول أفضل استخدام للأراضي الزراعية
أ.....
ب.....
ج. .....
د. .....

20. وهل ترى أن هذا يزيد في إنتاجك الزراعي
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

21. هل ترى أن هناك غياب لدور الدولة تجاه المزارع ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

22. هل ترى أن التغير في استخدام الأرض بدأ عندما استلم الورثة لشئون المزرعة ؟
أ. نعم ( ) ب. لا ( )

23. ما هي الخطط المستقبلية التي تريد وضعها حول استخدام الأراضي في المزرعة ؟
أ. تحويلها إلى زراعة مروية
ب. تحويلها للاستخدام المحدد من المشروع للأرض الزراعية
ت. تحويلها إلى أراضي رعوية
ث. أخرى تذكر .....

شكراً لتعاونـكـم معنا

Abstract

This Study deals With the Change in the use of agricultural land in agricultural Settlement Project in Libya by Studying Case " AL marj " Plain area "

This Study Consists of : introduction and Five Chapters as the following:

The Introduction – deals with the Problem of Study , goals , importance of Study and most important Previous Studies related to the Subject of Study and formulate questions about Study and the methodology followed by the Study . With description of Study area lo Cation and boundaries and Five Chapters the First one includes nature of the land before Settlement projects and agricultural land use patterns .

The Second Chapter deals With the Concept of Settlement and its forms and the most important Italian agricultural Ssttlement in Study area .

The third Chapter includes development plans in Libya and its impact on agriculture and the agricultural land use and agriculture Pattem during the Period from 1952 till 2006 .

The Fourth Chapter includes agricultural development in japal Akhdar region and addresses the emergence of Japal Akhder agricultural Settlement Project .

The Fifth Chapter includes the Current Status of agricultural land use in Study area in addition to displaying the results and recommend tions and proposals that benefit the Study .

The Important results of the Current Study . There is Change in the Conditions of the farmers in Study area .

73.3 % of farmers believe that tha farm income is not enough So they work in other Sectors as it turns out that 52.7 % have off – farm economic activity .

With regard to the Crops Composition Shows that 96 % of farmers Prefer to grow barley also Showed that there is a decrease in number of fruit trees .

With regard to pastures Showed that there is an increase in grazing areas as it turns out that the average number of Sheep in Study area at Present time is 162 Sheep , While the average number of

Sheep didn't exceed 35 Sheep When the Project distributed Sheep to Farmers .

As it turns out that the emergence of goats and their average number reaches 45 % in Study area . time being . While the Project didn't distribute goats to the Farmers . before .

As it turns out that 68 % of farmers Sell Wastes of Field to animals Coming to the Study area Summer Session after Crops harvest .

67.3 % of Farmers believe that the reason for this is to improve the income level of farmers .

When addressing the Factors that have Valuable affects the Change of agricultural land use . Shows that the human Factors Played a major role in that 86 % of Farmers in Study area are not the owners of farms officially from the government Which pays Farmers and their families to look for an other Source of income for them for fear of the future .

Especially that Such lands are under tribal Control . As it turns out here the absence of agricultural guidance System .

We find that 93.3 % of Farmers have not been visited by agricultural guide.

We also discover that 98.7 % of farmers believe that there is absence of the role of the State towards farmers in terms of Support , Provision of agricultural inputs and granting of loans , 85.7% of formers didn't get agricultural loans of any kind and shows that imported crops have an impact on local production interims of competition in the markets .

51.7% of formers believe that there is impact of imported crops on the local production which contributed in the change of the compos, tion of cropping pattern of the farm grow crops in line with the requirements of the market .

Also they believe that heirs of the farm contributed in the change of land use within the farm .

68.7 % of farmers belive that heirs have effects on land use within the farm.

For natural factors have accounted in the rain because most farms in study area depend the pattern of rain fed agriculture in accordance with decision of project 53.3% farmers believe that impact of rain on agricultural land use patterns in the study area and around the out look for the use of agricultural land in study area 72.7% of farmers believe it must to switch to irrigated agriculture in future while 15.3% of farmers believe to return to what is defined by project of land use within ferm .

12% of farmers see a conversion of farms pastoral land for use in breeding of largest number of producing animals .